الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة



المشاركون

أ.د. إبراهيم أبو جابر | أ. حسان طباجة | الشيخ رائد صلاح
أ. زكي اغبارية | أ. عبد الرازق متاني | أ. عبد عنبتاوي
د. مسعود اغبارية | أ. مهند مصطفى | د. موسى حجيرات



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة

المشاركون

أ. د. إبراهيم أبو جابر
أ. حسان طباجة
الشيخ رائد صلاح
أ. زكي اغبارية
أ. عبد الرازق متاني
أ. عبد عنبتاوي
د. مسعود اغبارية
أ. مهند مصطفى
د. موسى حجيرات



مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات
بيروت - لبنان

The Palestinian Community in Israel
& the Jewishness of the State
By:
Prof. Dr. Ibrahim Abu Jabir et al.

الطبعة الأولى: مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، 2010
الطبعة الثانية: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت
2011م – 1432هـ
بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-500-23-2

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
تلفون: 44 36 80 1 961 +
تلفاكس: 43 36 80 1 961 +
ص.ب.: 14-5034، بيروت - لبنان
بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net
الموقع: www.alzaytouna.net

إخراج
مروة غلاييني

تصميم الغلاف
ربيع مراد

طباعة
Golden Vision sarl +961 1 820434

فهرس المحتويات

المقدمة

عوّد مركز الدراسات المعاصرة محبّيه والمهتمين بإصداراته على طرح مواضيع حيوية وحيّة، لها علاقة مباشرة بالمجتمع العربي في الداخل الفلسطيني وواقعه المعاش؛ ولهذا تعرض المنتدى العاشر للمركز لقضية حساسة جداً وهي "يهودية الدولة والداخل الفلسطيني".

إن المؤسسة الإسرائيلية ومنذ وصول حكومة بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu لسدة الحكم، رفعت شعار "يهودية الدولة" كشماعة لتنشر عليها ما تشاء من غسيلها المعادي في جلّه لمصالح الشعب الفلسطيني، لا بل والداخل الفلسطيني. فالحكومة هذه كسرت كل الحواجز وتخطّت كل الحدود في تفعيلها لهذا الشعار الملغوم أصلاً، والذي يهدف أساساً لفرض هذا المفهوم على الأرض بكل ثمن، وهو بالتأكيد يهدف لتصفية القضية الفلسطينية أولاً ثم تهجير وطرد ما تبقى من الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم وتهويدها وتهويد معالمها، وإلغاء حقّ العودة.

هذا المنتدى عقد لدراسة هذه الظاهرة، وهذه السياسة التي بدأت بسن قانون "خصخصة الأراضي" وهدم أعداد كثيرة من البيوت العربية في مختلف المناطق؛ وقد قدمت خلال المنتدى عدة أوراق بحثية حول السياسة الإسرائيلية الجديدة، ناقشت عدّة قضايا، ننشرها في هذا الكتاب.

إن هذا المنتدى بطرحه لأوراق العمل هذه لا شكّ أنه سيؤدي لكشف عورة هذه الحكومة ودوائرها المختصة فيما تخطط له من مشاريع سوداء ظلامية ضدّ المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني لا بل وفلسطين عامة، لطمس أي أثر للفلسطينيين على هذه الأرض حتى وإن استدعى الأمر المس بالمقدسات والمعالم الأثرية أو حتى اقتلاع قرى كاملة وإزالتها عن الوجود، وتغيير أسماء أماكن ومسميات مواقع من عربية إلى عبرية.

إنها مؤامرة كبرى حاكتها حكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة ضدّ شعبنا الفلسطيني، وغير مستبعد أن تفضي لضم الضفة الغربية مدنياً للمؤسسة الإسرائيلية، وبذلك تطوي ملف القضية الفلسطينية، بعد تركها لقطاع غزة المحاصر وطناً قومياً للفلسطينيين لذر الرماد في العيون لا غير.

والإصدار هذا غني بمعلوماته وعليه ففي اقتنائه فائدة جمة ومردود إيجابي، بلا شكّ.

أ. د. إبراهيم أبو جابر
مدير مركز الدراسات المعاصرة
2010م/ 1431هـ

الفصل الأول

نحن ويهودية الدولة

الشيخ رائد صلاح
رئيس الحركة الإسلامية

نحن ويهودية الدولة

أُقيمت المؤسسة الإسرائيلية ككيان سياسي على أساس من المشروع الصهيوني الذي لم يقم أصلاً على مبدأ يهودية الدولة بمفهومها الديني، بل هو نتاج تقاطع مصالح بين القوى الاستعمارية والتيارات الصهيونية ذات النفوذ المالي... تاريخياً الكثير من المؤسسين للمشروع الصهيوني ودعاته والمنظرين له، ليسوا فقط من العلمانيين، بل إنهم من الملاحدة الذين تقمّصوا البعد الديني، لاصطناع شرعية للمشروع، خاصة بين صفوف يهود أوروبا حيث وقف عدد كبير من الكهنة والحاخامات أمام هذا المشروع، لاستقطاب "الشعب اليهودي" في الشتات.

كان واضحاً طمع المؤسسة الصهيونية في نوع محدد من أبناء "الشعب اليهودي"، ممن يمكن أن يؤسسوا لهذا المشروع على شكل كيان سياسي وأمني؛ وهذا ما نستدل عليه من رسالة غولدا مائير Golda Meir، وزيرة الخارجية الإسرائيلية، سنة 1958 إلى سفير بلادها في بولندا، فقد جاء في هذه الرسالة "لا يمكننا الاستمرار في استقبال المرضى والمعاقين".

طبعاً الحديث يدور عن اليهود، فالمؤسسة الرسمية من خلال هذه الرسالة المبكرة تكشف عن نوعية الأشخاص الذين يطمعون فيهم كمؤسسين، علماً أنهم قالوا إنها "دولة الشعب اليهودي"، كل "الشعب اليهودي". ومثل هذه الحالة تكررت مع أطفال اليمن التي تواترت رواياتها وشهاداتها ولا تزال إلى هذه اللحظة طي الكتمان.

هناك من لا يعترف أساساً بـ"الشعب اليهودي" ويُعدّ كتاب البروفيسور شلومو ساند Shlomo Sand، المحاضر في جامعة تل أبيب Tel Aviv University، "اختراع الشعب اليهودي" The Invention of The Jewish People من الكتب المهمة التي ناقشت هذا الموضوع، وقد ذهب شلومو ساند، إلى أن "الشعب اليهودي" أسطورة قامت عليها المؤسسة الإسرائيلية... وهو الذي يقول: "الشعب اليهودي شيء خيالي تمّ اختراعه بمفعول رجعي وأسطورة قامت عليها دولة إسرائيل"[1]. وهو الذي يقول: "دولة إسرائيل ولدت بفعل اغتصاب للمواطنين الأصليين سنة 1948..."،

[1] جريدة **القدس**، القدس، 2009/12/9.

وهذا جون روز John Rose يقول في كتابه "أساطير الصهيونية" The Myths of Zionism: "الصهيونية هي المشكلة التي تهدد السلام في الشرق الأوسط، لا بل تهدد مستقبل الديانة اليهودية بالزوال... والشرط الأساس لعودة السلام يكمن في إزالتها".

المؤسسة الإسرائيلية ويهودية الدولة:

ثمة سؤال يراودنا هو: ما الداعي والسبب الذي يدفع هذه المؤسسة للتطبيل صباح مساء والتذكير بيهودية الدولة وتطالب الجميع بالاعتراف بيهوديتها؟.

لا بدّ لنا ونحن نناقش هذه القضية أن نأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

1. فشل هذه المؤسسة في تثبيت الإسرائيليين للبقاء في "إسرائيل".

إن انتشار الفساد في مفاصل المؤسسة يُعد أحد الأسباب، فها هو مؤتمر إسرائيل – سديروت للشؤون الاجتماعية Israel-Sderot Conference on Social Issues يشير إلى أن 67% من الجمهور الإسرائيلي يعتقد أن مستوى الفساد في السلطة عالٍ حتى عالٍ جداً فيما يرى 28% من الشباب المهاجر من الروس ثقتهم بالبقاء في البلاد.

وقد أكد المحامي الأمريكي الدولي فرانكلين لامب Franklin Lamb، أن قناة السي إن إن الأمريكية Cable News Network (CNN) توقعت في تقرير لها تناول الواقع الإسرائيلي، ما يلي:

أ. نزوح مليون إسرائيلي إلى الولايات المتحدة خلال الخمسة عشرة عاماً القادمة.

ب. عودة 1.5 مليون يهودي روسي إلى روسيا وأوروبا.

ج. وجود 500 ألف إسرائيلي يحملون جوازات سفر أمريكية.

د. وهناك عدد آخر يحمل جوازات سفر أوروبية.

هـ. تساوي عدد القادمين إلى "إسرائيل" سنوياً بعدد المهاجرين منها وذلك وفقاً لتصريحات المتحدثة باسم وزارة الهجرة والاستيطان السيدة ميثال نوي.

2. كشف يوني جولدشتاين Yoni Goldstein –أحد قادة الجالية اليهودية في كندا– أن 85% من يهود مونتريال هم مهاجرون من "إسرائيل".

3. فشل استقطاب مهاجرين جدد لدرجة أن البعض دعا إلى إلغاء الوكالة اليهودية Jewish Agency for Israel، وقد أدى هذا الرفض إلى المطالبة بإلغاء دائرة نتيف.

وهناك مطالب من قيادة الجالية اليهودية الفرنسية بالعدول عن تهجير يهود فرنسا البالغ عددهم 700 ألف يهودي. كما وهناك المطلب نفسه من قيادات الجالية اليهودية في الولايات المتحدة البالغ عددهم ستة ملايين نسمة.

ووفقاً للإحصائيات الإسرائيلية فقد ارتفع عدد السكان بـ 125 ألف نسمة، منهم 21 ألفاً زيادة سكانية و14 ألفاً فقط بسبب الهجرة.

بداية انهيار سريع للمناعة الداخلية:

يقول ديفيد كوهين David Cohen مفتش الشرطة العام، أن مظاهر الفساد والإجرام المنظّم يشكل خطراً استراتيجياً على "إسرائيل". أما آفي زامير Avi Zamir رئيس قسم القوى البشرية في الجيش فقد كشف أن نسبة المتهربين من الخدمة العسكرية الإلزامية ارتفع من 18.1% سنة 1991 إلى 25% سنة 2008 عند الذكور، أما الإناث فقد ارتفع من 32% سنة 1991 إلى 44% سنة 2008.

وهذا الدكتور إيلي بوديه Elie Podeh المحاضر في جامعة حيفا University of Haifa، يكتب: "كتب التدريس اليهودية حالت دون تحقيق السلام مع العرب"، أما ديمتري سوماركوف، وهو إعلامي روسي متخصص بمكافحة المخدرات على صعيد عالمي فكتب: "إسرائيل تُعد واحداً من أهم المراكز العالمية لتجارة المخدرات لارتباط هذه التجارة بمسؤولين إسرائيليين بارزين...". كما أن هناك شخصيات أكاديمية أوكرانية اتهمت شركات إسرائيلية، خلال مؤتمر أكاديمي عقد في مدينة كييف أنها خطفت 25 ألف أوكراني للمتاجرة بأعضائهم.

انهيار في نظرة الخارج إلى المؤسسة الإسرائيلية:

شكلت جرائم غزة القشة التي كسرت ظهر البعير بالنسبة للكثير من المؤسسات الدولية وعلاقتها مع "إسرائيل" ودوام المحاباة معها، فها هو مالكولم سمارت Malcolm Smart، مدير منظمة العفو الدولية (أمنستي) Amnesty International في الشرق الأوسط، يقول: "حصار غزة عقاب جماعي في نظر القانون الدولي"، وها هو المؤرخ والمحلل السياسي الأمريكي جاريت بورتو يقول بوضوح: "إسرائيل لفقت الوثيقة

التي نشرتها جريدة التايمز البريطانية The Times حول القنبلة الذرية الإيرانية".

وكشفت دراسة تناولت التداعيات الاستراتيجية للتقارير الدولية المتعلقة بـ"إسرائيل"، أن "إسرائيل" باتت في وضع دولي لا تحسد عليه إذ إن هذه التقارير: تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة – تقرير جولدستون UN Fact Finding Mission on the Gaza Conflict-Goldstone Report وتقرير فولك Falk Report، حطمت الصورة التي رسمتها لنفسها خلال عقود من الزمن وكلفتها كثيراً من الجهد الإعلامي والدبلوماسي والسياسي والمالي وجهد اللوبيات اليهودية في العالم؛ فسقطت صورتها الأخلاقية وأنها دولة وجيش أخلاقيين إلى حدّ باتت توصف في المحافل الدولية بأنها تشبه نظام الفصل العنصري في أفريقيا.

وكان تقرير جولدستون، على الرغم من اللهجة المخففة التي استعملها القاضي الدولي، قد كشف عن استخدام الجيش "الأخلاقي جداً" المدنيين كدروع بشرية، كما كشف عن قصف مبانٍ مدنية حكومية ومساجد، ونجم عن هذه السياسات أن قامت جامعة هامبشاير الأمريكية Hampshire بسحب استثمارها من ست شركات إسرائيلية تتعامل معها.

القانون الدولي يُطارد المؤسسة الإسرائيلية:

نتيجة للسياسات الإسرائيلية الفاشية، قامت المؤسسات الحقوقية الدولية بمطاردة أركان الحرب في "إسرائيل" من سياسيين وعسكريين؛ فرئيس الأركان جابي أشكنازي Gabi Ashkenazi اضطر إلى تأخير سفره إلى بروكسل للمشاركة في اجتماع قيادات الناتو خشية اعتقاله؛ وموشيه يعلون Moshe Ya'alon وزير الشؤون الاستراتيجية أعلن أنه مستعد للتنازل عن زيارة عواصم أوروبية تحسباً لاعتقاله بتهمة ارتكابه جرائم حرب، مقابل إطلاق يد الجيش الإسرائيلي لتنفيذ عمليات عسكرية. أما وزيرة الخارجية السابقة تسيبي ليفني Tzipi Livni فهي مطلوبة في أكثر من دولة لأنها كانت وراء هذه الجرائم، بل وصل الأمر أن رفضت قمة المناخ العالمية التي عُقدت في الدنمارك مشاركة مندوبين إسرائيليين وذلك بسبب الصورة السيئة لـ"إسرائيل" في العالم.

مستقبل مغلق:

الكثير من علماء الاستراتيجية الإسرائيلية يخافون على مستقبل البلاد؛ وكانت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي آي إيه) Central Intelligence Agency (CIA) قد توقعت انهيار "إسرائيل" في غضون عشرين عاماً وذلك في سياق تقرير أعدته.

أما مدير المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية German Institute for International and Security Affairs فقد اعتبر مستقبل "إسرائيل" مرهوناً باحتلالها للضفة الغربية، وقال بوضوح: "احتلال الضفة الغربية هو الذي سيدمّر إسرائيل من الداخل"، ومعلوم أن معظم الدراسات النفسية التي تناولت العنف في "إسرائيل" ربطت هذا العنف بما يقوم به مرتكبو العنف في الأراضي المحتلة سنة 1967، مما يشكل عملية ردّ فعل في وسائل الإعلام والشارع الإسرائيلي. فالمستقبل الإسرائيلي برمّته مرتبط بالحالة التي تعيشها "إسرائيل" وبحالة التفكك الداخلية التي طالت كافة شؤون الحياة.

وها هو رجل المخابرات ماتي شتاينبرغ Matti Steinberg في كتابه "يواجهون مصيرهم: الوعي القومي الفلسطيني 1967-2007" Facing their Fate: Palestinian National Consciousness, 1967-2007 يحذر من مغبة التعنت الإسرائيلي على صعيد السلام مع العرب والفلسطينيين ويقول: "إن امتناع إسرائيل أو التهرب من دفع الثمن الذي تتطلبه التسوية [أي الانسحاب إلى حدود سنة 1967] ينطوي على مخاطر على وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية ديموقراطية، أكثر بعدة مرات من مخاطر التنازل عن مناطق"، أما الباحث الإسرائيلي في الجغرافية السياسية أرنون سوفير Arnon Sofer، اليميني المتشدد أستاذ الجغرافية في جامعة تل أبيب، فقد صرح في كتابه "دولة تل أبيب تهديد لإسرائيل" Tel Aviv State: A Threat to Israel: "إذا استمرت إسرائيل على هذا الحال ستطبق بيدها قرار التقسيم لسنة 1947، وستختزل في شريط ساحلي يمتد من حيفا إلى عسقلان مروراً بتل أبيب، ولن تقوى إسرائيل حينئذٍ على الحياة زمناً طويلاً وسنة 2020 تقريباً هو البداية". أما الدراسة الثالثة فقد صدرت عن معهد أدفا Adva Center بعنوان "عبء النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني" وحرر الدراسة البروفيسور شلومو سفيرسكي Shlomo Swirski وتناولت عبء النزاع

في 11 مجالاً اقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً، ويخلص إلى أن "إسرائيل" أصبحت دولة عرضة للتنديد والنبذ والمقاطعة من قبل دول كثيرة، إلى جانب هذا كله نجد أن الكاتب الأمريكي جوناثان كوك Jonathan Cook من المؤيدين لـ"إسرائيل" يقول في كتابه "الدم والدين" Blood and Religion أن "إسرائيل" ستواجه مستقبلاً قريباً من جنوب أفريقيا.

فكرة يهودية الدولة فاشلة:

إن الصرخات الصادرة عن أمثال أبراهام بورغ Avraham Burg وشولاميت ألوني Shulamit Aloni والقاضي أهارون باراك Aharon Barak، تنذر بواقع سيء يحيق بهذه الدولة التي درجت منذ لحظة قيامها على اعتبارنا (الفلسطينيين) خطراً ديموغرافياً. وكشفت الوثائق العلمية عن ضخامة هذه الكذبة التي ما تزال تخدع أعداداً كبيرة، وتشكّل أرضية أيديولوجية للتعامل معها، إذ كيف نشكّل خطراً ديموغرافياً وهم يعيشون في محيط عربي وإسلامي ويعيشون بيننا نحن الفلسطينيين الذين نشكل في فلسطين التاريخية ما يفوقهم عدداً. فعددنا اليوم (سنة 2010) 1.3 مليون نسمة وعدد اليهود 5.5 ملايين نسمة، ولكننا جزء من الشعب الفلسطيني وامتداد له يصل تعدادنا إلى أكثر من 10.5 ملايين نسمة. وفي هذا السياق يأتي الحديث عن حلّ الدولتين للخروج من ورطة الاستيطان، فـ"إسرائيل" لم تفاوض الفلسطينيين قط، بل كانت دائماً تدير صراعاً مع الفلسطينيين والعرب وما حلّ الدولتين إلا ذرّ للرماد في العيون. وفي التفكير الاستراتيجي يأتي طرح حلّ الدولتين غير القابل للتطبيق مباشرةً مع الحديث عن الدولة، وكأن لسان حالهم يقول: العمل على حلّ الدولتين يعني يهودية الدولة، وبالتالي تطبيق التهجير والهجرة. وعليه فالحديث عن يهودية الدولة في ظلّ ظروف الحل عن الدولتين يأتي في سياق الرؤية الاستراتيجية لدولة يهودية من أهم مكوناتها نقاوة العرق اليهودي الأشكنازي والهدف منه ترحيلنا.

الخلاصات:

1. مشروع يهودية الدولة تساوق ابتداءً مع الدول الاستعمارية.
2. مشروع يهودية الدولة جاء رسالة لنا نحن الفلسطينيين.
3. ثمة استبطان لترحيلنا عن أرضنا.
4. منح الفلسطينيين شبه دويلة لا تسمن ولا تغني من جوع.
5. اليهود في البلاد متساوون عدداً بالفلسطينيين في فلسطين التاريخية، وهم أقلية بالنسبة للفلسطينيين في فلسطين التاريخية والشتات.
6. ثمة استهداف لترحيلنا عن أرضنا.
7. مؤشرات فشل هذا المشروع عاجلاً أم آجلاً في ظلّ ما يحيق به واردة جداً.

الفصل الثاني

مشاريع التبادل السكاني والدولة اليهودية

حالة التبادل السكاني في منطقة المثلث

أ. مهند مصطفى
باحث - محاضر في جامعة حيفا

مشاريع التبادل السكاني والدولة اليهودية

حالة التبادل السكاني في منطقة المثلث

مقدمة:

طُرح موضوع التبادل السكاني على النقاش العام الإسرائيلي خلال العقدين الأخيرين بكثافة، ويدور الحديث في الأساس عن تبادل سكان منطقة المثلث وضمه إلى الدولة الفلسطينية وذلك ضمن تسوية الحل النهائي بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. الادعاء الأساسي لهذا المقال: إن أهداف مشاريع التبادل السكاني المختلفة كانت بالأساس ذات طابع سياسي وتهدف إلى تزويد الجانب الإسرائيلي بحلول احتياطية لحل مسألة الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية خلال عملية التسوية، وتطورت مع الوقت وأخذت أبعاداً ديموغرافية ضمن النقاش والصراع الداخلي بين الدولة وبين المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل. وذلك يعني من زاوية أخرى، أن موضوع المثلث طُرح في البداية لحل إشكالية المستعمرات ضمن حلّ الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي العام، وطُرح لاحقاً وخصوصاً بعد انتفاضة الأقصى سنة 2000 ضمن محاولات الأغلبية والدولة إدارة وأحياناً حلّ الصراع مع المجتمع الفلسطيني في الداخل. وتشكل مسألة طرح مشاريع التبادل السكاني من جانب حكومات إسرائيلية أو شخصيات إسرائيلية انحرافاً عن السياسات التهويدية الحيزية التي اتبعتها "إسرائيل" في الماضي والتي كانت تهدف، من جملة ما تهدف، إلى منع ضمّ مناطق عربية داخل الخط الأخضر إلى الدول العربية المجاورة لها.

سياسات التهويد: منع الضم:

هدفت السياسات التخطيطية في "إسرائيل" إلى منع ضمّ المناطق العربية داخل الخط الأخضر إلى الدول العربية المجاورة. وقبل الشروع في تحليل هذه النتيجة لا بدّ من التطرق إلى ضمّ المثلث إلى "إسرائيل" سنة 1949. تمّ ضمّ المثلث إلى "إسرائيل"

في سنة 1949 ضمن اتفاقية رودس Rhodos Agreement الموقعة بين الأردن وبين "إسرائيل"، وحسب الاتفاقية وتفاهمات الشونة[1] تمّ ضمّ سلسلة من التجمعات العربية من أم الفحم وبناتها في الشمال حتى كفر قاسم في الجنوب إلى "إسرائيل"، كما تمّ استثناء مدينتي طولكرم وقلقيلية، في المقابل حصلت "إسرائيل" على باقة الغربية والطيرة والطيبة. هنالك تفسيرات كثيرة للدوافع التي أدت إلى اتخاذ الجانبين هذه الخطوة، ولكنني أميل إلى دافع أساسي واحد لكل طرف من مجموعة من الدوافع الأخرى التي لا يمكن التقليل من شأنها؛ أما الدافع الأساسي لدى القيادة الإسرائيلية فكان دافعاً استراتيجياً بالأساس، والذي يتمثل في الحصول على عمق استراتيجي ومنفذ بري مهم بين الشمال والجنوب وإبعاد الخط الأخضر عن المركز اليهودي المدني من خلال هوامش عربية تقع تحت السيطرة الإسرائيلية، حيث وقعت هذه المناطق، حتى من الناحية العسكرية، تحت حكم عسكري استمر 18 عاماً على الرغم من حصول أهالي المثلث على المواطنة الإسرائيلية.

أما الدافع الأساسي لدى القيادة الأردنية فكان الحصول على موافقة إسرائيلية على سيطرة الجيش الأردني على الضفة الغربية وضمها إلى المملكة الأردنية الهاشمية. كانت الأردن تعلم أن "إسرائيل" تشكل التحدي الأساسي لهذه الفكرة، لأنها كانت تعدّ المناطق التي كانت تحت سيطرة الجيش الأردني هي المناطق الأهم في الذاكرة اليهودية وعلى رأسها مدينة القدس الشريف. المهم في هذا السياق أن نشير إلى أن فكرة ضمّ المثلث إلى "إسرائيل" من الناحية الصهيونية كان غريباً على الممارسات التي قامت بها "إسرائيل" من تهجير للفلسطينيين قبل ذلك بقليل من ضمّ المثلث، فإلى جانب ضمّ المثلث قامت بضمّ سكانه وإعطائهم المواطنة الإسرائيلية، وهذا يدل على أن العامل الديموغرافي لم يلعب دوراً في اعتبارات ضمّ المثلث لدى القيادة الاسرائيلية وإنما كان العامل الاستراتيجي هو العامل الحاسم في هذا الموضوع.

أدت اتفاقيات الهدنة بين الدول العربية و"إسرائيل" إلى استقرار استراتيجي نسبي ومتحرك لـ"إسرائيل" استمر لمدة عقدين تقريباً، واجهت "إسرائيل" الكثير من التحديات الداخلية، وكان أهمها هو تهويد الحيز الفلسطيني الذي سيطرت عليه،

[1] الشونة هي بلدة في منطقة الغور شرقي الأردن.

وكانت سياسات التهويد تهدف إلى تحقيق أهداف عديدة ولكن كان أهمها منع ضمّ هذه المناطق مستقبلاً إلى الدول العربية المجاورة إذا بقيت فارغة من التواجد اليهودي أو إذا بقيت التجمعات العربية الباقية فيها ذات تواصل إقليمي، لهذا شرعت الدولة بعملية حثيثة لتهويد المكان الفلسطيني وخصوصاً في الجليل والنقب وبقي المثلث متأخراً في هذه السياسات ليس لسبب، إلا أنه لم يكن ضمن الأولويات المتقدمة للسياسات التخطيطية الإسرائيلية.

باشرت الدولة في بادئ الأمر بعملية التهويد بأشكال عدة، منها مصادرة واسعة للأراضي الفلسطينية في الدولة العبرية الناشئة، وتمّ إقامة أكثر من 700 مستعمرة يهودية، معظمها في الضواحي، بغية استيعاب المهاجرين اليهود القادمين من الدول العربية ومن العالم الثالث. ارتكزت هذه الأعمال على تهويد الحيز الجغرافي ومحو الماضي الفلسطيني، وإقامة اقتصاد مركزي ومنظومات سياسية تهمّش وتُضعف المجتمع الفلسطيني في الداخل، والمهاجرين اليهود من الشرقيين والمتدينين.

هذا وشكلت سياسة تهويد المكان استراتيجية أساسية في تقليص الحيز الفلسطيني، ففي أعقاب الحرب هُجّرت الكثير من القرى العربية في الجليل، ومن بين 190 قرية كانت في الجليل قبل الحرب، بقيت 66 قرية فقط، تركزت القرى العربية الباقية في الجليل حول الناصرة، وفي مرج سخنين ومنطقة شفاعمرو، وفي الهوامش الغربية للجليل الأعلى. وأدى تقليص التواجد العربي في الجليل بعد الحرب إلى بدايات الاستيطان فيه وبناء تجمعات يهودية بشكل مكثف. هذا ما يؤكده أرنون سوفير بأن "السكان العرب لم يشكلوا في هذه الفترة عائقاً أمام الاستيطان، وذلك بسبب تناقصهم الشديد بعد أحداث 1948، والصدمة التي أصابتهم نتيجة الحرب وفرض الحكم العسكري عليهم". ولمواجهة الخطر الديموغرافي العربي من جهة، والسيطرة على الحيز الفارغ وتهويده من جهة أخرى، ومنع قيام تواصل إقليمي بين التجمعات العربية ، الذي يؤدي إلى بروز خطاب يطالب بضم الجليل إلى الدول العربية المجاورة، بادرت الحكومة إلى البدء بمشروع المناظر "متسبيم"، ومعنى كلمة "متسبيه" مكان للمراقبة، ومن أحد أهم أهدافها هو مراقبة المحيط العربي، حيث هدفت المناظر إلى

الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأرض والاحتفاظ بها إلى حين القيام بإنشاء مستعمرة بأعداد كبيرة من السكان، والحد من "غزو" السكان العرب لأراضي الدولة في المنطقة[2].

المثلث في السياسات التهويدية: هدف متأخر:

تركزت سياسات تهويد المكان حتى الثمانينيات في الجليل والنقب، وبدأ الاهتمام بالمثلث في أواسط الثمانينيات بشكل جدي. كان المثلث لا يزال المنطقة الوحيدة داخل الخط الأخضر الذي يحظى بأربع صفات مهمة: أغلبية عربية، تواصل إقليمي وجغرافي بين التجمعات العربية فيه، غياب عمق استراتيجي يهودي جدي، ملاصقته للخط الأخضر وبدون مضايقة تجمعات يهودية جدية له على طول الخط الأخضر كما فعلت "إسرائيل" في الجليل، من خلال بناء سلسلة تجمعات يهودية على الخط الأخضر لمنع ضمّ الجليل مستقبلاً ولإيجاد عمق استراتيجي يهودي.

بدأ هذا الواقع يقلق القيادة الإسرائيلية التي صبت جهدها الاستيطاني في الضفة الغربية والجليل والنقب، ورأت أن الأوان قد جاء لتهويد المثلث من خلال كسر التفوق الديموغرافي للعرب وتقطيع أوصاله الإقليمية ومحو الخط الأخضر من أجل منع الضم، وجاءت خطة النجوم السبع لتحقيق هذه الأهداف، لا بل زادت عليها أن خطة النجوم السبع جاءت أيضاً بهدف ضمّ أراضٍ من الضفة الغربية إلى "إسرائيل" من خلال إقامة تجمعات يهودية نصفها داخل الخط الأخضر، والنصف الثاني خارج الخط الأخضر. إذن، حتى أواخر الثمانينيات لم يطرح أحدٌ مشروع التبادل السكاني للمثلث بل كان الاقتراح هو تهويد المثلث، وحلّ مشكلة التفوق الديموغرافي العربي فيه من خلال إقامة تجمعات يهودية على أراضيه.

في أواخر الثمانينيات ومع بداية التسعينيات ومع انطلاقة مسيرة التسوية السياسية، توقفت خطة النجوم السبع. بدأ الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي

[2] أسعد غانم ومهند مصطفى، **الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2009).

يعتقد أن المثلث يمكن أن يشكل، بسبب الصفات التي ذكرناها سابقاً، احتياطاً تفاوضياً مهماً أمام الفلسطينيين فيما يتعلق بالكتل الاستيطانية الكبيرة في الضفة الغربية. وكان أول من فكر بهذه الطريقة هو الباحث يوسي ألفر Yossi Alpher من جامعة تل أبيب في سنة 1989[3]. وطرحها في أبحاث لاحقة بالإضافة إلى خبراء إسرائيليين آخرين في الفكر الاستراتيجي أو الجيو–استراتيجي. كان الدافع وراء طرح فكرة التبادل في المثلث خلال عقد التسعينيات هو بالأساس لحلّ مشكلة الكتل الاستيطانية، وكان الطرح دائماً هو طرح إسرائيلي. كان المثلث بالنسبة للمفاوض والمخطط الاستراتيجي الإسرائيلي خلال التسعينيات إحدى الأوراق التفاوضية لحلّ جانب من جوانب التأزم في المفاوضات مع الفلسطينيين والمتعلقة بالاستيطان، بحيث يأخذ الفلسطينيون منطقة المثلث مقابل ضمّ "إسرائيل" للكتل الاستيطانية في الضفة الغربية. ما يريد الباحث تأكيده في هذه النقطة أن العامل الديموغرافي لم يكن حاضراً في فكرة التبادل السكاني عندما ظهرت، وإن كان حاضراً فلم يكن الدافع المركزي لها[4].

بدأ الدافع الديموغرافي يظهر في مشاريع التبادل السكاني بشكل كبير في أعقاب انتفاضة الأقصى سنة 2000، حيث استغل سياسيون وأكاديميون إسرائيليون الجو العدائي ضدّ المجتمع العربي في الشارع الإسرائيلي لكي يستطيعوا نشر تخوفاتهم الديموغرافية من العرب، ويُعدّ أرنون سوفير من رواد هذا التيار الذي يعدّ أن العرب يشكلون خطراً ديموغرافياً على الدولة اليهودية، وقد اقترح سوفير الانفصال عن الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها الأحياء العربية في القدس، وكذلك الانفصال عن منطقة المثلث التي يشكل سكانها حوالي 25% من المجتمع العربي في الداخل.

[3] Alpher. J., *The West Bank and Gaza: Israel's Option of Peace* (Tel Aviv: Gaffe Center for strategic Studies, Tel Aviv University, 1989).

[4] مهند مصطفى، "ضم منطقة المثلث إلى الدولة الفلسطينية: الدوافع والتصورات،" مجلة **شؤون دولية**، العدد الرابع، 2004.

جدول رقم (1): قائمة بأسماء القرى والبلدات العربية المقترح نقلها في إطار التبادل السكاني سنة 2005[5]

البلدة	الوضع الحالي	عدد السكان (نسمة)
أم الفحم	بلدية	41,000
سالم، زلفة، مشيرفة، مصمص وبياضة	مجلس محلي "طلعة عارة"	12,000
عارة – عرعرة	مجلس محلي موحد	15,400
كفر قرع	مجلس محلي	14,100
باقة الغربية – جت	بلدية موحدة	31,000
يمة، إبثان، مرجة، بير السكة	مجلس محلي زيمر	5,100
برطعة الغربية، عين السهلة، معاوية	مجلس محلي "بسمة عارة"	7,500
ميسر	قرية عربية داخل المجلس الإقليمي اليهودي منشيه	1,500
مقيبلة، صندلة	قريتان عربيتان داخل المجلس الإقليمي يزراعيل	4,400
الطيبة	بلدية	33,000
الطيرة	بلدية	20,500
قلنسوة	بلدية	17,000
جلجولية	مجلس محلي	7,500
كفر برا	مجلس محلي	2,500
كفر قاسم	مجلس محلي	17,100
المجموع		**300,000**

نماذج من المشاريع: تعدد في الدوافع، الأهداف والأساليب[6]:

ظهرت العشرات من الاقتراحات، المشاريع والتصريحات في المجتمع الإسرائيلي من سياسيين، أكاديميين ومراكز أبحاث حول فكرة التبادل السكاني ونقل المثلث إلى الدولة الفلسطينية. وكان أول من اقترح ضمّ مناطق عربية داخل الخط الأخضر إلى مناطق

[5] شاؤول أرييلي وآخرون، **الإثم والحماقة: حول المقترحات لنقل بلدات عربية من إسرائيل إلى فلسطين** (القدس: معهد فلورسهايمر للدراسات السياسية، 2006)، ص 63.

[6] ملخصات نماذج مختارة من المشاريع، انظر: مهند مصطفى، "ضم منطقة المثلث إلى الدولة الفلسطينية: الدوافع والتصورات؛" وشاؤول أرييلي وآخرون، **مرجع سابق**.

الدولة الفلسطينية كجزء من الحل النهائي، الباحث يوسي ألفر، ولكن الذي دفعه لاقتراح عملية نقل مناطق من المثلث إلى الدولة الفلسطينية، ليس لحل القضية الديموغرافية، بل مقابل ضمّ كتل استيطانية في الضفة الغربية إلى "دولة إسرائيل" في إطار الحل النهائي، وقد عاد ألفر وأكد على اقتراحه في سنة 2003، حيث قال:

> مع تجدد المفاوضات سيبدي الجانب الإسرائيلي ميلاً واضحاً لتعويض فلسطين عن ضمّ الكتل الاستيطانية بتبادل مناطق على أساس دونم مقابل دونم على أقل تحديد، على أن تشمل المناطق الواقعة في الجانب الإسرائيلي من الخط الأخضر والتي ستنتقل إلى سيادة الدولة الفلسطينية، بعض القرى والبلدات الفلسطينية التي أصرت إسرائيل على ضمها إليها في سنة 1948.

وكما أشرنا سابقاً فقد كان هذا الاقتراح غريباً كونه يتناقض مع السياسة المتحيزة للمؤسسة الإسرائيلية، التي حاولت أن تمنع قيام عملية ضمّ مناطق عربية متاخمة للخط الأخضر إلى المناطق الفلسطينية، وذلك من خلال نشر السكان اليهود في المناطق العربية في الجليل والمثلث والنقب.

يُعدّ الباحث والمحاضر الجغرافي أرنون سوفير، من بين المثابرين في الترويج للخطر الديموغرافي، وكان قد قدم ورقة إلى رئيس الحكومة السابق أريل شارون Ariel Sharon حول رؤيته لحلّ الأزمة الديموغرافية، وقد نوقشت هذه الورقة في لجنة الخارجية والأمن وخلال مؤتمر هرتسليا Herzilya للأمن والمناعة الوطنية، ويقترح سوفير في ورقته ضمّ منطقة المثلث، وشرق القدس إلى السلطة الفلسطينية، مما يؤدي إلى تقليل عدد العرب المسلمين في الدولة بصورة كبيرة، حيث تتخلص "إسرائيل" من 400 ألف نسمة؛ 210 آلاف نسمة في شرقي القدس و190 ألف نسمة في المثلث، الذين سيصل عددهم إلى 800 ألف نسمة في 2020، وبهذه الطريقة يبقى في "إسرائيل" في سنة 2020، 200 ألف عربي مسيحي و150 ألف درزي ومليون مسلم مقابل ستة ملايين يهودي[7].

وفي مناسبة أخرى، اقترح سوفير في حالة معارضة السكان المحليين فكرة الضم، إقامة غيتوات اجتماعية – اقتصادية حول القرى العربية وإغلاق المنافذ عليها[8]. وكان

[7] أرنون سوفير، **إسرائيل: الديموغرافيا 2000-2020: المخاطر والإمكانيات** (حيفا: جامعة حيفا، 2003) (بالعبرية).

[8] مقابلة أجرتها جريدة **بساك زمان** (جريدة منظمة الطلاب في جامعة حيفا) مع أرنون سوفير في 2001/12/17.

سوفير، قد بعث ورقته حول مستقبل الديموغرافية في "إسرائيل" إلى رئيس الحكومة السابق أريل شارون في آذار/ مارس 2002، كتب فيها: "كل سكان إسرائيل أصبحوا يفهمون أن هناك حلاً واحداً لوقف جارنا المجنون المنتحر، إنه الفصل"[9]. ولكن سوفير لا يبرر فكرة الفصل التي تشمل شرقي القدس أيضاً بمفاهيم أمنية وإنما بمفاهيم ديموغرافية، فقد جاء في رسالته:

> كان عليك [أي شارون] أن تعلم ذلك منذ أشهر لأن المعطيات الديموغرافية الصعبة، مع غياب الفصل تعني نشوء أكثرية عربية، وهذا يعني نهاية دولة إسرائيل اليهودية، من المهم أن تتذكر أنه في نفس اليوم الذي يبذل فيه جيش الدفاع جهوداً وينجح في اغتيال مخرب هنا وهناك، فإنه يولد في أرض إسرائيل الغربية حوالي 400 طفل سيتحول قسم منهم إلى مخربين جدد، كل يوم 400 طفل جديد! هل تفهم ذلك؟[10].

إن الاهتمام بالديموغرافية كان على رأس سلم أولويات الفصل في مشروع أرنون سوفير، لدرجة أن ريتشارد هاريس، مدير قسم التخطيط في وزارة الخارجية الأمريكية، سأل سوفير ما هي النسبة من مشروعه للفصل ترتكز على الأمن، وما هي النسبة التي ترتكز على الديموغرافية، فأجابه سوفير: "100% ديموغرافية"[11].

إن سوفير هو عينة صغيرة لتصريحات كثيرة لا تعد حول الترانسفير، وضمّ تجمعات عربية من "إسرائيل" إلى الدولة الفلسطينية، في إطار حلّ المشكلة الديموغرافية للمحافظة على الأكثرية اليهودية. وكان من بين الشخصيات المركزية الذين أيدوا الفكرة رئيس الحكومة السابق إيهود باراك Ehud Barak، فقد طرح رؤيته خلال مقابلة أجراها معه المؤرخ بني موريس Benny Morris في مجلة ذا نيويورك ريفيو أوف بوكس The New York Review of Books في عدد أيار/ مايو 2002، وصرح باراك خلال المقابلة أنه مستعد لضم مناطق في المثلث إلى الدولة الفلسطينية مقابل ضمّ كتل استيطانية إلى "إسرائيل"[12]. أما التصريح الأخير الصادر عن شخصية رسمية ذات مكانة في

[9] جريدة **هآرتس**، 2002/6/28.

[10] **المرجع نفسه**.

[11] **المرجع نفسه**.

[12] جريدة **فصل المقال**، القدس، 2002/5/31.

"إسرائيل"، فكان تصريح رئيسة الحكومة السابقة تسيبي ليفني عندما قالت: "إن إقامة الدولة الفلسطينية هي حلّ قومي لمواطني إسرائيل العرب أيضاً"[13]، وجاء تعقيب ليفني بعد قرار لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية والذي دعت فيه القيادة الفلسطينية بعدم الاعتراف بـ"إسرائيل" كدولة يهودية.

يتجلى الطابع الإثني في هذه الحالة في كون الدولة اليهودية غير محايدة في خطاب الترانسفير Transfer والضم، بل هي شريكة بسبب كونها دولة يهودية، فقد تمّ إعادة إحياء عمل "مجلس الديموغرافية" من جديد وذلك لمعالجة التزايد السكاني في المجتمع الفلسطيني.

وقد أثارت فكرة ضمّ المثلث إلى مناطق السلطة الفلسطينية خيال الكثيرين من اليهود، وازداد المتحمسون لها والداعون لتنفيذها في إطار الحل النهائي، وذلك لتحقيق عدة أهداف بضربة واحدة: خفض عدد السكان العرب وبالتالي التخفيف من إمكانية تأثيرهم السياسي في المستقبل، وحلّ قضية الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية من خلال التبادل، الأمر الذي سيسهل طريق الوصول إلى الحل النهائي.

وكان الوزير السابق أفرايم سنيه Efraim Sneh من حزب العمل Labor قد طرح الفكرة حاول فيها الانضمام إلى الاقتراحات الكثيرة التي طرحت في حزب العمل لحل الصراع، مثل اقتراحات ومشاريع، أبي مازن – بيلين، وبيريز – أبي العلاء، ومشروع الفصل الأحادي الجانب لحاييم رامون Haim Ramon وشلومو بن عامي Shlomo Ben-Ami، ومن اقتراحات سنيه لحل المشكلة الفلسطينية، تجميع المستوطنين في كتل استيطانية مساحتها تتراوح بين 4-5% من مساحة الضفة (غوش عتصيون Gush Etzion، معاليه أدوميم Ma'ale Adumim وأريل Ariel)، وضمها إلى "إسرائيل"، مقابل ضمّ منطقة المثلث إلى الدولة الفلسطينية.

لم يطرح سنيه في مشروعه خرائط واضحة ومفصلة حول الضم إلى المناطق الفلسطينية، بل اكتفى بالعمومية والغموض والحذر، وهذه بعض الأسئلة التي وجهت إلى الوزير حول موضوع مستقبل العرب في المثلث:

[13] **هآرتس**، 2007/11/19.

الصحفي: لماذا على عرب إسرائيل الموافقة على هذا المشروع؟.

سنيه: كل العملية غير سهلة، سيكون على يهود إسرائيليين ترك بيوتهم، ربما يكون هناك أناس يضطرون لتغيير مواطنهم، لكن علينا الذهاب لحل طبيعي...

الصحفي: قرى المثلث عبء حسب رأيك؟.

سنيه: لا أريد الإجابة على هذا، سيأتي وقت الخرائط.

الصحفي: هل مشروعك جاء ليحل المشكلة الديموغرافية؟.

سنيه: أترك هذه النقطة الآن.

الصحفي: إن عرب إسرائيل لن يقبلوا هذا المشروع، الذي يجعلهم مواطنين درجة ثانية؟.

سنيه: عدد عرب إسرائيل هو مليون، وأغلبيتهم لا يعيشون بالمناطق التي يدور الحديث عليها.

الصحفي: أنت تريد سلخهم عنا!

سنيه: لا أريد سلخهم، أريد أن أجد حلاً.

ومن بين الذين تحمسوا لفكرة ضمّ المثلث إلى مناطق السلطة الفلسطينية عضو مركز الليكود Likud، ورئيس بلدية هرتسليا سابقاً، إيلي لنداو Eli Landau، وإذا كان أفرايم سنيه قد طرح فكرته ضمن تصور مدروس للحل النهائي، فإن لنداو طرحها ضمن خطاب شعبوي هدفه بالأساس إحراج الجماهير العربية وابتزازها سياسياً، وترتكز فكرة لنداو على ضمّ الطيبة، وقلنسوة، وأم الفحم وباقي مناطق المثلث للدولة الفلسطينية مقابل ضمّ مدينة أريل إلى حدود "دولة إسرائيل".

ومما يؤكد أن لنداو يطرح فكرته ضمن تفكير شعبوي هو قوله:

> دعونا نرى كل رؤساء أم الفحم، وقسم منهم متطرفون جداً مثل الشيخ رائد صلاح، رئيس بلدية أم الفحم سابقاً ورئيس الحركة الإسلامية حالياً، ونضع أمامهم تحدٍ، هناك 50 ألف نسمة في أم الفحم، تفضلوا خذوا هويات فلسطينية وأراضيكم، وإلى أحمد الطيبي، ستكون عضواً في البرلمان الفلسطيني، ما المشكلة؟ يريد مواطنة مزدوجة تفضل.

لم يبق هاجس الضم والفصل والديموغرافية حكراً على أشخاص معينين، بل قامت مجموعات عمل بترسيم حدود الفصل بما يتلاءم مع العامل الديموغرافي أكثر من العامل الأمني. ففي سنة 2004 قامت مجموعة من الباحثين في علم الديموغرافية

والجغرافية وبعض المستوطنين بالاجتماع في معهد فان لير Van Leer Jerusalem Institute برئاسة دكتور شمشون تسلينكر Shimshon Zelniker والمحامي جدعون ساعر Gideon Sa'ar والجنرال المتقاعد أوري ساغي Uri Sagi، وقاموا بعملية ترسيم سيناريوهات مختلفة لحدود الفصل، للوصول إلى الحدود الأكثر مناسبة، التي تضمن وجود أغلبية 80% يهود و20% عرب، فكل دونم يتم ضمه إلى "إسرائيل" عليه أن يشمل على معادلة 2:8 لصالح اليهود. وعلى ضوء ذلك، انتقدت هذه المجموعة خطة الفصل الحالي الذي ضمّ بعض القرى الفلسطينية في شمال المثلث.

ومن بين مراكز الأبحاث المعروفة في "إسرائيل" التي ناقشت هذا الموضوع، كان مركز هرتسليا، ففيه عقدت أكثر من مرة اجتماعات لمجموعات بحثية أكاديمية وأمنية مرموقة لبحث القضية الديموغرافية في "إسرائيل"، وقد ناقشت هذه المجموعات بشكل مباشر سيناريو ضمّ مدينة أم الفحم للدولة الفلسطينية.

وكان ممن طرح الفكرة أيضاً مستشار نتنياهو عوزي أراد Uzi Arad، والذي قال "أنا أؤيد مدّ الخط الحدودي مستقبلاً غربي قرى المثلث في إطار اتفاقية". وفي مقال نشره في جريدة هآرتس Haaretz في 2005/2/16، قال أراد: "المشاعر الوطنية الفلسطينية التي تبرز في المثلث على وجه الخصوص، تسوغ ضمّ هذه المنطقة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، هنالك ستمكن هؤلاء من ممارسة حقهم في تقرير المصير، لا كأبناء أقلية، بل كمواطنين داخل كيان عربي ديموقراطي".

وكان عالم الديموغرافية اليهودي البروفيسور سيرجيو دي لا فرغولا Sergio della Pergola قد أبدى تأييده لفكرة التبادل السكاني حيث قال: "سيصل الوضع الذي يشكل فيه اليهود أغلبية في أرض إسرائيل إلى نهايته نحو سنة 2010، يترتب على ذلك وجوب تقسيم البلاد على أساس ديموغرافي إثني مع تبادل مناطق مأهولة: يستلم الفلسطينيون قرى المثلث مقابل المستعمرات القريبة من القدس والمستعمرات غربي السامرة: معاليه أدوميم مقابل أم الفحم".

وبعيداً عن مواقف الأحزاب السياسية المستندة إلى الخلفيات الأيديولوجية الفكرية، تحظى فكرة ضمّ المثلث إلى السلطة الفلسطينية، بشعبية وتأييد واسع بين صفوف المجتمع اليهودي، فقد كشف استطلاع قام به الباحثان بيرس وياعر ضمن مشروعهما الاستطلاعي

مقياس السلام، أن 52% من اليهود يؤيدون تبادلاً جغرافياً في إطار الحل النهائي مقابل رفض غالبية العرب في منطقة المثلث لمثل هذا الإجراء، ويرفض هذه الفكرة 37% من اليهود مقابل 62% من العرب[14].

جدول رقم (2): الموقف من التبادل الجغرافي في إطار الحل النهائي

	مصوتي شارون	مصوتي باراك	حزب العمل	ميرتس Meretz	الأحزاب الدينية	الليكود	اليهود	العرب
مؤيد للتبادل الجغرافي	%46	%65	%65	%61	%53	%47	%52	%20
ضدّ التبادل الجغرافي	%42	%26	%35	%39	%47	%53	%37	%62
لا أعرف	%12	%9	–	–	–	–	%11	%18

وما يفسر هذه النتائج مجموعة استطلاعات قامت بها جامعة بار إيلان Bar-Ilan University في فترات مختلفة حول نظرة المجتمع الإسرائيلي لقيم أساسية مثل السلام والديموقراطية والدولة اليهودية، وقد بينت النتائج أنه في فترات مختلفة شكلت قيمة الدولة اليهودية أهم وأعلى قيمة بين هذه القيم.

خاتمة:

تميز العقدين الأخيرين في تجربة الفلسطينيين في "إسرائيل"، في النقاش إلى حدّ الصراع بين الأقلية والأغلبية على شكل وجوهر نظام الحكم في "إسرائيل"، فقد استحوذ هذا الموضوع الأجندة السياسية لدى الطرفين، وخصوصاً لدى الطرف اليهودي كرد فعل على تحولات سياسية وفكرية في معادلات الصراع الداخلية والخارجية، وقد حاولت نخب الأغلبية الادعاء بأنه يمكن تعريف "إسرائيل" كدولة يهودية وديموقراطية دون أن يمس ذلك بديموقراطيتها[15]، في المقابل، اعتبر الفلسطينيون في الداخل بأن هنالك تناقضاً بنيوياً وجوهرياً بين الطابع اليهودي للدولة والطابع الديموقراطي، مما يحوّل

---

[14] مهند مصطفى، "ضم منطقة المثلث إلى الدولة الفلسطينية: الدوافع والتصورات."

[15] روت غبيزون، **إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية: التوترات والآمال** (تل أبيب: منشورات الكيبوتس الموحد، 1999) (بالعبرية)؛ وألكسندر ياكوبسن Alexander Yakobson وأمنون روبنشتاين، **إسرائيل وأمم العالم: الدولة القومية اليهودية وحقوق الإنسان** (القدس: منشورات شوكن، 2003) (بالعبرية).

"إسرائيل" إلى دولة ذات نظام غير ديموقراطي[16]. وقد انصبت غالبية الجهود السياسية والفكرية العربية في الداخل خلال العقدين الأخيرين للإشارة إلى التناقض بين الطابع اليهودي للدولة وبين الادعاء بديموقراطيتها، وأصبح المطلب بإلغاء الطابع اليهودي للدولة مطلب النخب الفلسطينية والجمهور الفلسطيني في الداخل، إلى درجة أن رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) Israel Security Agency-ISA (Shabak)، يوفال ديسكين Yuval Diskin اعتبر هذا المطلب خطراً استراتيجياً على الدولة، وأن الشاباك سيحبط كل محاولة لتغيير الطابع اليهودي للدولة، حتى لو كانت بأدوات ديموقراطية[17].

برز التشديد على يهودية الدولة بعد انتفاضة الأقصى من خلال خطابات سياسية عديدة، إلا أن الخطاب الأكثر أهمية كان الخطاب الديموغرافي. وعلى الرغم من أننا ندعي أن خطاب الخطر الديموغرافي في داخل الخط الأخضر هو وهمي، ويتم تضخيمه بهدف الابتزاز السياسي، إلا أنه خطاب استحوذ على عقول ووعي الجمهور الإسرائيلي وقادته الذين يستغلون الخوف من هذا الخطر لابتزاز العرب سياسياً. يدّعي هذا التيار أن الديموقراطية تسمح للأعداء من الداخل باستغلالها ضدّ يهودية الدولة، لذلك هنالك حاجة دائمة لتقليص مساحة الديموقراطية وتوسيع الطابع اليهودي للدولة، وربط المواطنة باستحقاقات معينة، لدرجة أن بعض الباحثين الإسرائيليين تعامل بشكل واضح مع الفلسطينيين في "إسرائيل" كتهديد، والبعض كأعداء[18]، فقد اقترح دان شيفطان Dan Schueftan الخروج من التعامل مع مسألة العرب في "إسرائيل" من خلال مفاهيم "البحث عن حلول"، وإنما التعامل معها من خلال مفاهيم "مراقبة الأضرار وتقليصها". ويؤكد توجه شيفطان الكاتب إيهود شبرنتسيك، وهو متخصص

---

[16] As'ad Ghanem, *Palestinian-Arab Minority in Israel 1948-2000, A Political Study* (New York: Albany university of New York press, 2001); As'ad Ghanem, "Ethno Political Conflicts and Solutions in the End of the 20th Century," *Encyclopedia of Nationalism*, vol. 1, 2001a; and As'ad Ghanem, "State and minority in Israel: the case of the ethnic state and the predicament of its minority," *Ethnic and Racial Studies* journal, Routledge, Taylor & Francis Group, vol. 21, no. 3, 1/5/1998, pp. 428-448.

[17] **هآرتس**، 2007/3/16.

[18] دان شيفطان، "العلاقات اليهودية – العربية: من وهم "الحل" إلى مراقبة الأضرار،" مجلة نظرات في الأمن القومي، العدد الأول، 2001، ص 63-128؛ وإيهود شبرنتسيك، **مسألة العرب في إسرائيل: من حل المشكلة إلى إدارتها** (هرتسليا: مركز هرتسليا متعدد المجالات، 2003) (بالعبرية)؛ ويسرائيل رفائيلي، **العرب في إسرائيل: معنا أم ضدنا؟** (أرئييل: مركز تربيل للسياسات، 2002) (بالعبرية)؛ وأرنون سوفير، **مرجع سابق**.

في اليمين المتطرف والعنف، والذي يقترح عدم حلّ مشكلة العرب في "إسرائيل"، بل إدارة هذه المشكلة من خلال سياسات ديموغرافية، تشريعية ومدنية. أما يسرائيل رفائيلي فإنه يعدّ بشكل صريح أن العرب هم عدو وتهديد استراتيجي على الدولة اليهودية. أما سوفير فيتعامل مع المجتمع العربي كتهديد سكاني وقنبلة ديموغرافية موقوتة.

شهد العقد الأخير بروز برامج سياسية سبقتها تصريحات سياسية مكثفة حول فكرة التبادل السكاني أو الضم بين مناطق فلسطينية في "إسرائيل" وبين كتل استيطانية في الضفة الغربية كجزء من الحل النهائي والتسوية، ويدور الحديث في العادة عن ضمّ مناطق من منطقة المثلث إلى الدولة الفلسطينية[19]. وذلك للتخلص من أعداد كبيرة من العرب في إطار الخطر الديموغرافي الذي أصبح هاجساً سياسياً في "إسرائيل"[20]، وقد تحولت هذه التصريحات إلى برامج سياسية لأحزاب إسرائيلية، مثل حزب "إسرائيل بيتنا" Yisrael Beitenu والذي كان جزءاً من الائتلاف الحكومي لفترة قصيرة في حكومة إيهود أولمرت Ehud Olmert السابقة، ومركباً أساسياً من حكومة نتنياهو الحالية. وقد صرح داني أيالون Danny Ayalon، نائب وزير الخارجية وعضو الحزب، أن حزبه لا يزال متمسكاً بفكرة نقل المثلث إلى المناطق الفلسطينية في إطار خطة الحزب للفصل بين الشعبين.

واضح من خلال استعراض هذه النماذج من الاقتراحات والتصريحات والمشاريع أنها ليست واحدة في توجهاتها وأساليبها وحتى أهدافها؛ بعض المشاريع تقترح نقل بلدات محددة كمدينة أم الفحم وليس كل منطقة المثلث، والبعض الآخر يقترح نقل منطقة وادي عارة واقتراحات أخرى تذهب إلى نقل كل المنطقة التي ضمت إلى "إسرائيل" سنة 1949. وتختلف أيضاً من حيث الأسلوب؛ البعض يقترح أن تتم عملية التبادل من خلال الاتفاق مع الجانب الفلسطيني وبدون ذلك فإنه لا يمكن الحديث عن نقل السكان، والبعض الآخر يتحدث عن نقل قسري وحتى أحادي الجانب وبدون موافقة الطرف الفلسطيني، وهنالك اقتراح يتحدث عن إقامة كنتونات في المثلث. كما أن دوافع المشاريع مختلفة؛ فهنالك الدافع السياسي الذي يتمثل في حلّ مشكلة الكتل الاستيطانية في مفاوضات الحل النهائي بدون الالتفات إلى الجانب الديموغرافي، وهنالك العامل

[19] شاؤول أريئيلي وآخرون، **مرجع سابق**.

[20] أرنون سوفير، **مرجع سابق**.

الديموغرافي الذي يريد من عملية النقل تقليص عدد العرب في الدولة اليهودية، وهنالك دافع الابتزاز السياسي والذي يهدف إلى ابتزاز العرب سياسياً لجعلهم يقدمون تنازلات سياسية وخطابات اعتذارية للبقاء في المواطنة الإسرائيلية أو إحساسهم بأن مواطنتهم مشروطة. وهنالك من يريد تقليل التأثير السياسي للعرب في الانتخابات والتأثير على قرارات الدولة اليهودية.

بعد الخاتمة:

على كل حال، إن الاستنتاج الأساسي بالنسبة للمجتمع العربي الفلسطيني في الداخل، هو أن أحد أهم أساليب مناهضة يهودية الدولة هو معارضة مشاريع التبادل السكاني ونقل مناطق عربية إلى الدولة الفلسطينية العتيدة وذلك للأسباب التالية:

1. مشروع التبادل السكاني ليس مشروعاً وطنياً فلسطينياً، بل هو مشروع قومي إسرائيلي، طروحاته ودوافعه إسرائيلية. لم ينتج المشروع عن قرار توصل إليه المجتمع الفلسطيني في الداخل يعبرون فيه عن رغبتهم في التبادل السكاني، بل إن المشروع هو نقاش إسرائيلي يهودي داخلي يتم التفكير بفرضه على المجتمع الفلسطيني لتحقيق أهداف قومية إسرائيلية يهودية، وليس بهدف تحقيق حقّ تقرير المصير والهوية الفلسطينية للمجتمع الفلسطيني، وكأن مفهوم حقّ تقرير المصير بالنسبة للمجتمع الفلسطيني في الداخل ينحصر في الانضمام إلى الدولة الفلسطينية. هنالك أشكال أخرى من حقّ تقرير المصير مثل الحصول على الحقوق الجماعية.
2. يهدف مشروع التبادل السكاني إلى حلّ مشكلة الكتل الاستيطانية، وهي كتل غير شرعية في القانون الدولي وفي المشروع الوطني الفلسطيني، وفيه مقايضة غير أخلاقية بين سكان شرعيين وأصليين وبين مستوطنين غير شرعيين ومحتلين.
3. إن مشاريع التبادل السكاني سوف تفاقم من أزمة العرب في الداخل، فهي ستحل مشكلة "إسرائيل" الاستيطانية، إلا أنها سوف توجد واقعاً سياسياً غير عادل؛ فمن جهة لن يتمكن سكان المثلث استمرار النضال من العودة إلى قراهم المهجرة أو استعادة أراضيهم المصادرة التي ستبقى داخل حدود الدولة اليهودية، حيث إن انضمامهم يعني التنازل عن هذا الحق المشروع، لأنه إن نفذ فلا بدّ أنه سيتم تنفيذه ضمن إطار الحل النهائي للصراع، وتحديد الحدود النهائية بين الكيانين السياسيين.

الفصل الثالث

تأثير يهودية الدولة على هوية أبناء الأقلية العربية في "دولة إسرائيل"

د. موسى حجيرات
باحث – الكلية العربية في حيفا

تأثير يهودية الدولة على هوية أبناء الأقلية العربية في "دولة إسرائيل"

يهودية الدولة مشروع قديم جديد، بدأ في سنة 1896 بكتاب "دولة اليهود" The Jewish State لثيودور هرتزل Theodor Herzl[1]، وقد مرّ منذ ذلك الحين بفترات مختلفة، وأجريت عليه تغييرات وتعديلات كثيرة ومتنوعة، ولكنه حافظ على الجوهر نفسه: وهو دولة معلنة للأغلبية اليهودية، يحق لليهود في كل أرجاء العالم القدوم إليها ويمنع الآخرون غير اليهود من القدوم إليها، وتتمتع الأقلية العربية الموجودة فيها بحقوق محدودة.

ومن أبرز نقاط التحول في هذا المشروع ثلاث نقاط رئيسية وهي، حسب رأي الباحث، كانت بداية نشر كتاب "دولة اليهود" في أوروبا، إذ كان هدفه محاولة إثارة عواطف ومشاعر القادة السياسيين الأوروبيين للتعاطف مع مشكلة اليهود.

وكذلك طرح قضية اليهود من ناحية اجتماعية أمام كبار المفكرين اليهود والقياديين في المجال الاجتماعي والاقتصادي، الذين يستطيعون التأثير في دولهم وسياساتها، وخاصة الموجودون في بريطانيا وفرنسا وألمانيا.

وأخيراً، فالهدف من إبراز "دولة اليهود" هو رفع مستوى تداولها من شكاوى في المحاكم المحلية في بعض الدول وأحاديث في الصحافة المحلية في هذه الدول أو أحاديث اليهود عن قضيتهم، إلى المستوى الدولي العالمي وجعلها أمراً واقعاً، كتاباً يتداوله الزعماء والقادة السياسيون ورؤساء الدول ومستشاروهم.

وقد نجح كتاب "دولة اليهود" الذي يعتقد حتى بعض اليهود أن أهميته وتناوله على المستوى العالمي نبعت من أهمية طارحه هرتزل وشخصيته الكاريزماتية، وليس من الكتاب نفسه. إذ سبقت هذه المحاولة محاولات أخرى ولكنها لم تصل إلى هذا المستوى، وقد حدد هرتزل نفسه أن هذا الكتاب هو طرح محاولة عصرية لحل قضية اليهود[2].

---

[1] ثيودور هرتزل، **دولة اليهود** (فيينا: 1896) في عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية** (عمّان: دار الشروق، 1999).

[2] ناتان رون، "مئة سنة لدولة اليهود،" 1992، ص 47-49.

أمّا النقطة الثانية فكانت إعلان "دولة إسرائيل" وتنفيذ وعد بلفور البريطاني Balfour Declaration. فقد تحدثوا آنذاك عن وطن قومي لليهود، ويُفسر هذا المفهوم على أكثر من وجه. فممكن التوجه إلى أن إنشاء مثل هذا الوطن هو عمل عنصري لأنه عبارة عن تركيز اليهود في مكان معين في الأرجنتين أو فلسطين أو أوغندا، ومثل هذا المكان مُعد لاستيعاب اليهود فقط ولا يسكنه أبناء القوميات الأخرى، وهكذا نظر إليه معارضوه وحاولوا جاهدين تبيين التوجه العنصري فيه، وهذا ما سبب معارضته ومحاربته فعلياً من قبل الفلسطينيين، وعدم قبول أي اقتراح دولي أو عالمي بشأنه، وكذلك أدى إلى الثورة الكبرى في نهاية الثلاثينيات، وفيما بعد رَفْض "قرار التقسيم" ومحاربة "دولة إسرائيل" بعدما أعلن استقلالها. وما زالت هناك حالة حرب بين "دولة إسرائيل" ومعظم الدول العربية المعارضة لهذا الطرح. أما بالنسبة لأبناء الأقلية العربية فقد عارضوا وبشدة، ولكن معارضتهم لم تُجْدِ نفعاً، فقد شرد من شرد، وهاجر من هاجر أملاً بتغير الأحوال، ومن بقي منهم قبل ورضخ للواقع وبقوة، وعاش تحت ظلّ حكم عسكري فيما بعد.

وقد عدّت هذه الفترة نقطة تحول مهمة في تاريخ بلورة هوية العرب الفلسطينيين أبناء المنطقة الذين تحولوا إلى أقلية فيما بعد. إلا أن هناك من يفسر مشروع الوطن القومي بتوجه آخر، وهو التوجه الليبرالي الذي يتحدث عن وطن قومي وليس ديني. وهكذا فلو كان مكاناً دينياً لعُدَّ بالفعل عنصرياً لأنه سيستوعب اليهود فقط، وذلك لأن جماعة اليهود مغلقة دينياً مع أن هناك إمكانية للتهوّد ولكنها تبقى نظرية فقط وليست عملية.

أمّا من الناحية القومية فيمكن لوطن اليهود القومي أن يستوعب آخرين؛ أبناء قوميات أخرى للسكن فيه أو أن يبقى فيه أبناء القوميات الأخرى، وللتحديد أبناء القومية العربية من الفلسطينيين أبناء المكان نفسه. وهذا كان توجّه اليهود المؤسسين لـ"دولة إسرائيل" بغية استعطاف القوى العظمى التي يطلبون موافقتها على إقامة مثل هذا الوطن، وهذا ما يعطيه وجهاً إيجابياً جداً، واستحساناً من قبل دعاة الديموقراطية والليبرالية، وقد ظهر ذلك في وثيقة الاستقلال وتصريحات القادة السياسيين وعلى رأسهم ديفيد بن جوريون David Ben Gurion الذي أصبح أول رئيس حكومة لدولة اليهود.

مرّ مشروع يهودية الدولة، منذ إعلان قيام "دولة إسرائيل" وحتى نهاية القرن العشرين، بتغييرات وتعديلات واختلافات في طرحه وتطبيقه على أرض الواقع حتى وصل إلى هذه الفترة، ولكن دواعيه في المرحلة الأخيرة ومحاولة إعلانه سنة 2003 على منبر الكنيست Knesset تعددت وتنوعت، وأصبح يطرح في الآونة الأخيرة للعوامل التالية:

1. مكانة الأقلية العربية في "دولة إسرائيل" في الفترة الأخيرة، بدأت تتحدد وتتبلور، وبدأ أبناء الأقلية العربية يدركون مكانتهم الاجتماعية والقومية والدينية، ويدركون عدم نجاحهم في الحراك الاجتماعي، وعدم مقدرتهم على الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، وذلك لتميزهم القومي والديني، وعدم قبولهم في المجتمع اليهودي المغلق دينياً وقومياً. وأدرك هؤلاء أن كل محاولات الاندماج الاجتماعي، وعلى مستوى الأفراد والجماعة، باءت بالفشل كمحاولات الدمج في أجهزة التربية والتعليم ومحاولات المشاركة في الانتخابات، ترشيحاً وتصويتاً، ودعم الأحزاب الصهيونية وتغيير أنماط مختلفة في الأمور الحياتية، والتصرف ظاهرياً على شاكلة المجتمعات الغربية، وغير ذلك.

وبتوجيه من القادة السياسيين والاجتماعيين بدأت تظهر محاولات طرح القضية العربية في كل مناسبة. ومن هنا بدأ الحديث عن تغيير الطابع اليهودي لـ"دولة إسرائيل"، وتغيير تعريفها لنفسها كـ"دولة الشعب اليهودي" وجعلها "دولة كلّ مواطنيها". وهنا الحديث عن منح المساواة التامة لأبناء الأقلية العربية مع أبناء الأغلبية اليهودية، والمساواة هنا في الحقوق والواجبات، أو دولة "ثنائية القومية" بحيث تصبح دولة واحدة عربية يهودية يعيش فيها اليهود والعرب الفلسطينيون في دولة واحدة تكون مؤسساتها نسبية.

وبدأت أيضاً مطالبات متزايدة وجريئة لتغيير علم الدولة وإضافة بعض المؤشرات كدلالة لوجود قومية غير يهودية أيضاً، وتغيير النشيد الوطني لـ"دولة إسرائيل" كي يتسنى لأبناء الأقلية العربية التماثل مع الدولة ورموزها.

وكثرت المطالبات بتغيير مناهج التدريس أيضاً ومناسبتها للتراث العربي والقومية الفلسطينية والدين الإسلامي والمسيحي. وقد اعتبرت هذه المطالبات من قبل "دولة إسرائيل" تنامي الدور النضالي والكفاحي لقادة أبناء الأقلية العربية، إذ هم المسؤولون عن التوعية الجماهيرية والإدراك الجماعي لأبناء الأقلية العربية لكونهم أقلية قومية وليست جماعة اجتماعية ثقافية فقط.

2. تراجع الهجرة إلى "دولة إسرائيل"، فالهجرات الأولى والثانية والثالثة من دول أوروبا إلى فلسطين كانت هجرات تأسيسية، وكانت ظاهرياً لحل مشكلة اليهود الأوروبيين. أمّا هجرة اليهود من الدول العربية والإسلامية فهدفت فيما هدفت إلى رفع نسبة اليهود وجعلهم أغلبية في فلسطين، ومنذ سنوات الخمسين بلغ اليهود أغلبية ساحقة في فلسطين، وتحول العرب أيضاً، أبناء المنطقة، إلى أقلية تصل نسبتها إلى 20% من السكان. وهذه النسبة ثابتة لا تتغير بالرغم من كلّ الظروف السانحة لتغييرها. وقد أسهمت هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي سابقاً ودول أوروبا الشرقية، خصوصاً في الفترة منذ سنة 1989 وحتى سنة 2000، والتي زادت عن مليون يهودي في تثبيت هذه النسبة.

كل هذه الهجرات انتهت بالكثافة المعهودة، وحدث في الفترة الأخيرة تراجع كبير في الهجرة إلى "دولة إسرائيل"، بل بدأ سير مرحلي آخر لهجرة عكسية، وخاصة يهود روسيا الذين اعتبر قسم كبير منهم الهجرة إلى "دولة إسرائيل" نقطة في الطريق إلى أمريكا والعالم الغربي[3].

3. النمو الطبيعي لأبناء الأقلية العربية والزيادة الطبيعية للسكان العرب تفوق الزيادة الطبيعية للسكان اليهود بنسبة كبيرة. وما يحدث في الفترة الأخيرة هو أن الفرق النسبي بين الزيادتين لم يعد ثابتاً، إنّما تزداد النسبة عند أبناء الأقلية العربية وتنخفض عند اليهود، مما يجعل الفرق النسبي يكبر ويتضخم مع مرور الزمن، وهذا ليس لصالح أبناء الأغلبية اليهودية. ويتوقع بعض الباحثين اليهود، أمثال سوفير، أنّه بعد فترة ليست ببعيدة ستصل الأقلية العربية في "دولة إسرائيل" إلى أعداد مساوية لأبناء الأغلبية اليهودية إذا استمر الوضع بهذا الشكل. وبذلك تفقد "دولة إسرائيل" يهوديتها وطابعها اليهودي الذي يستند على التفوق العددي[4].

وهناك من يضيف عوامل أخرى كمحاولة "دولة إسرائيل" تغطية أزمة الهوية التي تعيشها، وذلك بعد أن نفذ دور المشروع اليهودي الذي استغل لتجميع اليهود والإتيان بهم إلى أرض فلسطين، ونفاذ الأيديولوجية الصهيونية الذي أدى إلى تنامي الأيديولوجيات الإثنية، ورفع قوة الأحزاب الدينية والإثنية الصغيرة[5].

---

[3] أ. باركوفسكي، **البنية السكانية للعرب في فلسطين**، ترجمة طه الولي (دمشق: 2003).

[4] محمد خليفة حسن، **الشخصية الإسرائيلية، دراسة في توجهات المجتمع الإسرائيلي نحو السلام** (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الشرقية، 1997).

[5] محمد المصري، **الدولة العبرية والبحث عن هوية** (القاهرة: 2004).

ويمكن تناول يهودية الدولة في الواقع من ناحيتين:

1. الناحية الرسمية والتي تتمثل بالعرض الفكري النظري، ككتاب "دولة اليهود"، ووعد بلفور، واستصدار قوانين في الكنيست وقد بلغت ذروتها في حكومة نتنياهو التي طولب فيها بـ:

أ. فرض الاعتراف بيهودية الدولة على أبناء الأقلية العربية فيها، ومطالبة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بذلك كشرط من شروط مفاوضات السلام، وعقاب من لا يعترف بـ"دولة إسرائيل" كدولة يهودية.

ب. المطالبة بفرض قسم الولاء للدولة مقابل الحصول على جنسية لا مواطنة بدون ولاء، وكان هذا عرضاً انتخابياً لحزب "إسرائيل بيتنا" وقائده أفيجدور ليبرمان Avigdor Liberman.

ج. منع الاحتفال بيوم النكبة الفلسطيني وفرض الاحتفال باستقلال "دولة إسرائيل"، وكذلك منع الحديث عن النكبة في المدارس وإظهار أي مظهر من مظاهر ذكراها، وفرض إدخال ثلاث حصص أسبوعية للتعليم عن الحركة الصهيونية Zionist Movement.

د. وهناك قرارات برلمانية تبين هذا التوجه، وتتمثل بفرض حقّ التصرف بأملاك الغائبين، مثلاً، وإمكانية بيع وخصخصة الأراضي العربية المصادرة من قبل السلطة، وحصر أبناء الأقلية العربية للعيش في 3.5% من أراضي الدولة[6].

هـ. وجود العديد من القرى العربية غير المعترف بها رسمياً من قبل السلطات، في الجليل والنقب، وكذلك عدم سماح السلطات بإنشاء تجمعات سكنية عربية جديدة[7].

و. إصدار قرارات سلطوية، كإقامة مستعمرات جديدة وخاصة حول مدينة القدس، وفرض عدم التواصل بين الأحياء العربية، والفصل بين الحارات السكنية في المدن المختلطة والقدس[8]. وتشديد الرقابة على الحصول على التراخيص للمباني العربية وهدم كل منزل غير مرخص.

---

[6] محمد غنايم (محرر)، **ما بعد الشرح: عن أوضاع المواطنين العرب في إسرائيل** (رام الله: مدار، 2001).

[7] **المرجع نفسه**.

[8] راسم خمايسي، **السكان العرب في المدن المختلطة في إسرائيل** (القدس: 2008).

أما الدعوة لهذه السلوكيات السياسية والمظاهر الداعية ليهودية الدولة، فتفسر سياسياً بأنها تصاعد وتنامي قوة اليمين المتطرف، وازدياد تأثيره السياسي الحزبي على ميدان العمل السياسي الإسرائيلي باعتباره لبنة مهمة في الائتلافات الحكومية.

وكذلك تفسر عربياً فلسطينياً كمحاولة لإسقاط حقّ اللاجئين العرب الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي نزحوا منها أو هُجّروا منها سنة 1948. ويطالب بهذا الحق قانون الأمم المتحدة United Nations رقم 194 بالإضافة إلى المنطق القومي والمنطلق الإنساني. ويظهره البعض الآخر على أنه بداية التمهيد لشرعية طرد أبناء الأقلية العربية إلى الدولة الفلسطينية العتيدة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتحدثون هنا عن تصريحات القادة السياسيين بشأن المبادلة السكانية المطروحة من قبل يوسي بيلين Yossi Beilin، أو عن الاطمئنان السياسي الفلسطيني للفلسطينيين في دولتهم لتسيبي ليفني.

كما تتمثل المطالبة بيهودية الدولة أيضاً في مثل هذه التصريحات للزعماء والقادة السياسيين الإسرائيليين، اليمينيين منهم واليساريين، وفي حديثهم عن نقاء دولة اليهود، كما في تصريحات شارون، أو أحياناً عن تجاهل أبناء الأقلية العربية في التصريحات السياسية المهمة المتعلقة بالبنية السكانية لـ"دولة إسرائيل"، ويبرز ذلك في أقوال نتنياهو وأولمرت وفي أقوال ديسكين[9].

وهناك تصريحات للزعماء والقادة الإسرائيليين يتم أو يمكن تفسيرها أو فهمها على وجهين متناقضين، وتدخل هذه التصريحات ضمن اتفاقيات غير واضحة البنود والمعالم، فظاهرها شيء وباطنها شيء آخر[10].

2. الناحية العملية، فيهودية الدولة تتمثل في مشاريع التهويد وعمليات التهويد التي تجري في أرض الواقع. وهذه المشاريع والعمليات تهدف إلى تهويد المنطقة والسكان وصبغهم بصبغة اليهودية والطابع اليهودي.

ومن عمليات تهويد المنطقة الجغرافية، تغيير المعالم الفلسطينية المعروفة، كتكثيف المباني اليهودية في منطقة جغرافية معينة أو إنشاء مراكز صناعية

---

[9] يوفال ديسكين هو رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) في "دولة إسرائيل".

[10] يسرائيل هاروزين، **كيف سقطت دولة اليهود** (تل أبيب: 1981).

يهودية في أراضٍ عربية قريبة من البلدات العربية، أو تغيير أشكال المباني التقليدية إلى مبانٍ تكسب المنطقة طابعاً غير عربي، كالمباني ذات السقوف القرميدية الحمراء. ومحاولات إيجاد بيئة أوروبية وليست شرق أوسطية أو فلسطينية محلية، أو فرض سيطرة يهودية على أراضي أبناء الأقلية العربية بواسطة قوانين برلمانية، أو فرض سياسة الأمر الواقع في الميدان أو الاستيلاء على أملاك اللاجئين الفلسطينيين، أو إعلان قانون الطوارئ أو تمديده على أرضٍ معينة أو إعلانها منطقة عسكرية مغلقة.

وكذلك تغيير الأسماء الفلسطينية للمناطق الجغرافية وعبرنتها واستبدالها بأسماء عبرية توراتية. وفي هذا الصدد هناك قائمة تضم أكثر من ألفين قرية ومدينة عربية.

أما تهويد السكان، فيهدف إلى تغيير السكان الفلسطينيين أبناء الأقلية العربية وتهويدهم بتغيير سلوكهم وتصرفاتهم، والتأثير على انتمائهم العربي القومي إلى مجتمعات وبيئات غربية وليست بالضرورة يهودية فقط، أو استبدالهم بيهود المستعمرات أو تغيير النسبة الديموغرافية بين العرب واليهود في مناطق معينة، وتحويل اليهود في هذه المناطق إلى أغلبية، كالاستيطان في الجليل والنقب والمدن المختلطة وبناء مستعمرات جديدة في وادي عارة، مثلاً.

أما أشكال التهويد فشكلان، قسري وطوعي، حسبما يشاهَد في الواقع الفعلي وما تذكره المراجع الأدبية. أما القسري من أشكال التهويد فبالصور التالية:

- بواسطة فرض قوانين من قبل الدولة. ويندرج تحت ذلك إصدار قوانين في الكنيست الإسرائيلي، مهمة جداً ومؤثرة على أبناء الأقلية العربية ومستقبلهم، وتسن هذه القوانين بأغلبية ضئيلة جداً في الكنيست. كما يلاحظ دائماً أنه يتحد في سنّ هذه القوانين والتصويت عليها اليمين واليسار الإسرائيلي بالمقارنة مع قوانين أخرى تخص الأغلبية يفترض أن تحوز على أغلبية أكثر من ثمانين صوتاً على الأقل.
- بواسطة التضييق على أبناء الأقلية العربية بصورة قانونية، كعدم إعطاء ترخيص للمباني في مناطق معينة والمماطلة في ترخيص مبانٍ أخرى. بحيث يضطر الأهالي من أبناء الأقلية العربية أحياناً إلى اللجوء إلى مخالفة القانون والشروع في البناء وبشكل غير مرخص، مما يدفع السلطات إلى هدمه ويبدأ النزاع بين الطرفين والذي ينتهي غالباً إلى مصلحة السلطة.

- حجز هويات إسرائيلية زرقاء لأبناء النقب أو مدينة القدس في ظروف معينة، كمغادرتهم للمدينة أو عملهم أحياناً في السلطة الفلسطينية. ولذلك يمنع المواطنون من القدس الشرقية وبشكل غير مباشر من السفر والعمل في مناطق السلطة، وهذا يعدّ منعاً لحرية التنقل من مكان إلى مكان والمنصوص عليها في القانون الدولي[11]. بالإضافة إلى تخويل وزير الداخلية وأحياناً أنظمة الأمن الإسرائيلي بنزع المواطنة من بعض أبناء الأقلية العربية.
- عدم دعم الاقتصاد العربي الفلسطيني لأبناء الأقلية العربية مما يعيق تقدمهم في هذا المجال واستسلامهم أو عدم استمرارهم في حلبة التنافس مع الآخرين من أبناء الأغلبية أو ترك المجال نهائياً لصالحهم.

أمّا التهويد الطوعي فبالصور التالية:

- عمليات تنشئة اجتماعية مبرمجة وموجهة، ويتمثل ذلك في كون مناهج التدريس في المدارس في كافة المراحل التدريسية تؤكد وتبرز الثقافة اليهودية، ثقافة الأغلبية وبشكلها الديني القومي، وتدعو بشكل صريح وخفي للتماثل معها واتخاذها مثلاً. ولتسهيل الدخول إلى ميدان أبناء الأقلية العربية، تطفو وبشكل متعمد على السطح أولاً القيم العلمانية والغربية، وبذلك يظهر التطور والتقدم والرقي كقيم اجتماعية ثقافية غربية، ولكن في هذا المكان تعدّ الجماعة اليهودية بالنسبة لأبناء الأقلية العربية جماعة غربية حسب كل المعايير وكذلك قريبة منهم جغرافياً ومكانياً.
- وهناك عامل آخر من عوامل التنشئة الاجتماعية على الثقافة اليهودية وهو عامل اللغة، حيث إن اللغة العبرية هي لغة التعليم الرسمي في الجامعات والمعاهد العليا والكليات التربوية، كما أن التعليم الجامعي بمعظمه يستند إلى مراجع عبرية حسب توجيهات الأساتذة هناك، وكذلك إعطاء أهمية للاعتماد على المراجع العبرية في حين جواز الاعتماد على مصادر غير عبرية. وبالإضافة إلى مناهج التدريس التي تعدّ تنشئة تستند إلى الجانب الرسمي، هناك تنشئة لا منهجية وهي إيجاد جيل شبابي يتبنى الثقافة اليهودية وخاصة التراثية منها، فتنشر كافة الفنون العبرية كالأغاني والأفلام وبعض الرقصات والرموز الفنية أيضاً.

[11] ذياب مخادمة وموسى الدويك، **الاستيطان اليهودي وأثره على الشعب الفلسطيني** (عمّان: 2006).

- تقام مشاريع تهدف إلى إضعاف الانتماء إلى الشعب الفلسطيني، وتستعمل آليات للتفكيك الاجتماعي للعرب، وترسيخ مناهج وقيم ثقافية تابعة للأغلبية، وتعليم قصص عبرية وطرق تعبير عبرية[12].
- استبدال أراضٍ عربية قريبة من مستعمرات يهودية أو أماكن يهودية بأراضٍ أخرى بعيدة أو قريبة من قرى وبلدات عربية بموافقة أصحابها، أو إغرائهم بمبالغ طائلة جداً بغية التنازل عنها.
- تسهيل الهجرة إلى دول أخرى أو العبور إلى أماكن أخرى.
- فرض السيطرة الاقتصادية لأبناء الأغلبية اليهودية والذي يهدف إلى إيجاد تفوّق لليهود على أبناء الأقلية العربية وتسهيل السيطرة عليهم. ويتمثل ذلك في مصادرة أراضٍ تابعة لأبناء الأقلية العربية بغية إقامة مصالح عامة للدولة أو شقّ الشوارع أو إقامة مصانع وأماكن عامة، أو أراضٍ قريبة من مستعمرات يهودية بغية تسهيل توسيع خرائطها الهيكلية مستقبلاً.
- عدم تطوير البنى التحتية للبلدات العربية وعدم تطوير الأراضي في البلدات واستغلالها كما يجب، وعدم تخصيص ميزانيات كافية للسلطات المحلية العربية[13].
- تحويل القرى والبلدات إلى سوق استهلاكية للبضائع المنتجة في مصانع يهودية. وكذلك ربط العمال العرب أبناء الأقلية بسوق العمل اليهودي.

وهكذا فيهودية الدولة ومشاريعها الرسمية والتنفيذية – التطبيقية وبأشكالها القسرية والطوعية، تؤثر فعلاً على هوية العرب الفلسطينيين أبناء الأقلية العربية، وذلك فإن مركبات الهوية الجماعية لكل جماعة إثنية عرقية، بالإضافة لعلاقة أفرادها بجماعتهم الداخلية، علاقتها مع أبناء الأغلبية الذين يعيشون معهم وفي الدولة نفسها.

أما علاقة الأفراد أبناء الأقلية العربية مع جماعتهم التي تعدّ جماعة أولية داخلية، فتتحدد بالشعور بالانتماء إليها والتماثل معها عاطفياً أكثر من الانتماء الفعلي رسمياً. إن هذا الشعور بالانتماء لكل جماعة لهو طبع غريزي لدى بني البشر ويمنح المنتمي راحة نفسية واطمئناناً نفسياً. لذلك يعدّ المبحث الأول لبني البشر وهو بشكل فطري للوليد والطفل، وبشكل منطقي بحثي للمراهق في طور بلورته لهويته، وللبالغ الذي يعدّ الانتماء بالنسبة له قيمة اجتماعية عظمى عليه المحافظة عليها وعلى استمراريتها.

[12] شريف كناعنة، **الهوية الفلسطينية، إلى أين؟** (رام الله: 2009).

[13] محمد خليفة حسن، **مرجع سابق**.

أما تحديد الانتماء وحدوده فيعتمد على سلوكيات الجماعات الأخرى وعلى إمكانيات الحراك الاجتماعي، والفرص المتاحة أمام الجماعة والفرد لعبور الحدود إلى جماعات أخرى ويكون ذلك في حالات الركود الاجتماعي والهدوء السياسي النسبي.

أما في حالات الانفلات الاجتماعي للجماعات الأخرى وإبراز حدودها واشتراط الدخول إليها وصعوبة الانصهار والاندماج فيها، فيلجأ الفرد إلى جماعته ويتعصّب لها ويحافظ على حدودها. وهكذا في حالة أبناء الأقلية العربية، يعدّ كل سلوك جماعي للأغلبية يهدف إلى إظهار الحدود الاجتماعية السياسية لأبناء الأقلية العربية عاملاً على تعصّب أبنائها لأقليتهم ولانطوائهم فيها، ومحاولة إظهارها وإبرازها.

وهذا السلوك الاجتماعي يفسر في علم الهويات الحديثة بأنه إيجاد هوية عربية فلسطينية. ويعتمد الباحثون خاصة اليهود منهم، على أن تعريف أبناء الأقلية العربية لذاتهم في حالات الهدوء النسبي مع الحكومات الإسرائيلية يكون أكثر إسرائيلياً ويتحدثون عن "أسرلة" العرب[14]. وفي حالات تأجج النزاع وحالات احتدام الصراع، يكون تعريفهم لذاتهم أكثر فلسطينياً ويتحدثون عن فلسطنة أبناء الأقلية العربية[15].

كما أن شعور التماثل مع الشعب العربي من الناحية القومية، ومع العالم الإسلامي من الناحية الدينية، ومع الشعب الفلسطيني من الناحية العرقية، يؤدي إلى أن يظهر هذا التماثل ويبرز في حالات العلاقات غير الطبيعية لـ"دولة إسرائيل" مع هذه العوالم. وهكذا فالمركب الفلسطيني في هوية أبناء الأقلية العربية يقوى في حالة النزاع مع الفلسطينيين في الداخل والخارج، ففي الحرب على غزة، مثلاً، مهما كانت دواعيها ومسبباتها إلا أنه يفترض أن يقوى المركّب الفلسطيني في هوية أبناء الأقلية العربية بدافع تضامنهم وتماثلهم العاطفي مع أبناء شعبهم.

كما يتحدد شعور الانتماء لأبناء الأقلية العربية وتحديد الهوية إثر سلوك أبناء الأغلبية اليهودية حكومة وشعباً مع أبناء الأقلية. فمثلاً، كون الجماعة اليهودية جماعة قومية ودينية وهي جماعة مغلقة، ويكاد يستحيل الدخول إليها والاندماج فيها لعدم

14 سامي سموحا، "أسرلة الهوية الجماعية والتوجه السياسي للفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل،" في **العرب في السياسة الإسرائيلية ومتاهة الهوية** (تل أبيب: 1998) (بالعبرية).

15 **المرجع نفسه**.

قبولها لأفراد غير اليهود قومياً ودينياً، يجعل أبناء الأقلية يشعرون بضرورة إبراز هويتهم كتعبير عن عدم قبولهم للاندماج في جماعة الأغلبية، وفشل جماعتهم في الحراك الاجتماعي الإيجابي.

وكذلك فإن معاملة أبناء الأقلية العربية من قبل حكومات "إسرائيل" المتعاقبة على أنهم طابور خامس لدولهم العربية، ولأعداء "دولة إسرائيل" من العرب مما يستدعي معاملتهم معاملة مميزة، تتسم بطابع التشكيك والحذر وأحياناً التجاهل والإبعاد، ترفع من مستوى شعورهم بالانتماء إلى جماعتهم.

وكذلك معاملتهم في المجال الاقتصادي كالتضييق عليهم في سوق الإنتاج، ومحاولات متكررة لدمجهم في سوق الإنتاج اليهودي واستغلالهم كأيدٍ عاملة فقط، منعاً لاستقلاليتهم وتطوير بنيتهم الاقتصادية.

وهكذا فهذا السلوك يجعل الأفراد من أبناء الأقلية العربية على محور ممتد بين الأقلية العربية وبين الأغلبية اليهودية. فكلما اقترب الفرد العربي من الأغلبية اليهودية نتيجة إتاحة الفرصة لدمجه وقبوله، كلما ازداد بعداً من أبناء الأقلية العربية، وهذا في عالم الهوية يعني ارتفاع وعلو المركّب الإسرائيلي في هويته. ولكن كلما صعب أمر قبوله اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً لدى أبناء الأغلبية اليهودية كلما قوي المركّب الفلسطيني في هويته، وهذا يتمثل في عودته إلى إبراز حدود جماعته الأولية والتماثل والتعاطف معها.

وكذلك العلاقة السياسية لأبناء الأقلية العربية مع حكومات "إسرائيل"، ففي حالة الهدوء النسبي تبرز الهوية الإسرائيلية لديهم، وفي حالة التوتر يصل الأمر إلى ما يشبه الحرب أحياناً، كما في يوم الأرض سنة 1976، الذي قتلت فيه الشرطة الإسرائيلية ستة مواطنين، وانتفاضتي سنة 1987 وسنة 2000. وفي مثل هذه الحالات، نجد أن المركّب الفلسطيني يطفو ويبرز بشكل واضح وجلي.

فالوقائع والمراجع تتحدث عن انتفاضتي 1987 و2000 وعن سياسات التضييق والحصار المفروض على المناطق الفلسطينية، ووضع الحواجز الأمنية بين المناطق المختلفة في الضفة وغزة، وأحياناً سياسة حظر التجول، واعتقال قادة ووزراء منتخبين، واغتيال سياسيين ورجال دين أيضاً، وأمور كثيرة أخرى تذكر وبشكلها السيئ السلبي والذي يدعو وبشكل واضح لازدياد المركّب القومي في هوية أبناء الأقلية العربية.

وما يثبت ذلك، بحث أجريناه وقارنّا بين هوية الفلسطينيين قبل الانتفاضة الثانية وبعدها، ووجد أن سوء العلاقة أثناء الانتفاضة يعمل على تقوية الهوية العربية الفلسطينية لأبناء الأقلية العربية[16].

أما مظاهر بروز المركّب القومي العربي الفلسطيني في هوية أبناء الأقلية العربية يتمثل فيما يلي:

- تزداد مطالبة أبناء الأقلية العربية بالاستقلالية في المظاهر القومية، ويؤكدون وبجرأة على أن علم الدولة، مثلاً، لا يمثلهم بدون إضافة رموز تمثلهم وتسهّل تماثلهم معه، وكذلك النشيد الوطني بصيغته الراهنة تصعّب عليهم التماثل معه. وهكذا فيطالبون بتغييره ولكن هذا الأمر يفسر من قبل الأغلبية اليهودية، وكأنه مسّ برموز الدولة المقدسة التي تظهر طابعها اليهودي وتبرز خصوصيته، ويعدّ أيضاً تمادياً وتطاولاً على الدولة وتعدياً للحدود المفروضة لأبناء أقلية تعيش في دولة تحكمها أغلبية أخرى.
- يزداد الإعلان والتصريح بالانتماء للعالم العربي والتماثل مع قضاياه العامة. وكذلك يبرز الانتماء العرقي للشعب الفلسطيني والتماثل شعورياً مع قضاياه والتماثل عملياً بتقديم المساعدات والمعونات، وإغاثة أبناء شعبهم في حالات تدهور أوضاعهم الاقتصادية، ويتمثل ذلك بلجان الإغاثة القطرية عند أبناء الأقلية العربية.
- المطالبة ببناء مؤسسات اجتماعية وثقافية خاصة بأبناء الأقلية العربية، والتأكيد على الثقافة القومية في المؤسسات التربوية وفي مناهج التدريس وفي الأماكن العامة والخاصة، والاعتراف بلغتهم العربية كلغة رسمية واستعمالها في المحيط الجغرافي.
- المشاركة الفعالة في المظاهر القومية العربية العامة، والمطالبة بمنح حرية عدم المشاركة بالمظاهر القومية اليهودية كرفع علم الدولة على المؤسسات الخاصة بأبناء الأقلية العربية، مثلاً.

إن هذه المظاهر التي تمثل بروز المركّب القومي الفلسطيني في هوية أبناء الأقلية العربية لتجد تفسيرين على طرفي نقيض:

فهي بالنسبة للعرب عامة ولأبناء الأقلية العربية خاصة، هي نمو الشعور القومي لديهم. ونمو الشعور القومي يؤكد الروابط الداخلية لأفراد الأقلية بجماعتهم الداخلية، وكذلك يؤكد إدراكهم لقوميتهم ووحدتهم وتميزهم وإن عاشوا في دولة يهودية.

[16] موسى حجيرات، **الهوية الجماعية لأبناء الأقلية العربية في دولة إسرائيل** (كفر قرع: 2008).

أما بالنسبة لجماعة الأغلبية اليهودية التي تتمثل بالسلطة والقانون والتشريع، فهي تخطي الخطوط الحمراء، وهي تعدي الحدود وتطاول غير مسبوق على الدولة، التي آوت هذه البقايا من شعب مشرد في أكثر من دولة. وبشكل عملي، ربما تؤدي هذه المظاهر إلى عدم الانصياع لقوانين الدولة، والذي سيفسر آنذاك بالتطرف والمشاركة في الإرهاب والأعمال العدوانية. وهذا يتمثل بعدم الإخلاص للدولة ويعيد الصراع بين أبناء الأقلية العربية وأبناء الأغلبية اليهودية إلى الحلبة، وربما يصل إلى مظاهر قد يصعب التحكم بها كإعادة الحكم العسكري أو سجن القادة والسياسيين ورجال الدين أو تنفيذ فكرة التبادل السكاني أو فرض سياسات جائرة على البلدات العربية أو غير ذلك.

أما الشعور القومي الذي تعبر عنه هذه المظاهر من قوة المركّب العربي الفلسطيني، فهو بالنسبة لأبناء الأقلية العربية شعور قومي يعدّ تطوراً طبيعياً ككل جماعة إثنية نتيجة ظروف تمر بها الأقلية العربية وككل أقلية في العالم.

أما بالنسبة لأبناء الأغلبية اليهودية وخاصة السلطة والحكومات، فيعد تطرفاً يستدعي المحاربة والكبح حتى وإن كلف ذلك اتخاذ خطوات سياسية ضدّ أبناء الأقلية العربية.

أما الحديث عن إيجاد هوية جديدة يتحدث عنها البعض، وهي هوية عربية فلسطينية لعربي فلسطيني يعتز بانتمائه القومي للفلسطينيين وينصاع تماماً لقوانين "دولة إسرائيل" وبمحض إرادته، فإنما هو حديث عن حالتين للهوية وليس إيجاد هوية جديدة. فالانتماء القومي هو شعور داخلي له مسبباته ودواعيه ومظاهره وهو خاص بالفرد المنتمي لجماعة وبالجماعة التي ينتمي إليها وتمكنها من التأثير عليه.

أما الانصياع للقوانين فهو إجراءات عملية ينفذها كل إنسان عاقل، وهي تميز المؤسسات التنفيذية ومسؤولياتها ولا تمثل هوية أبداً. فالفلسطيني الذي ينصاع لقوانين الولايات المتحدة وينفذها حين يقود سيارته في شوارع مانيسوتا فهو ليس أمريكياً أبداً.

وكذلك الحديث عن هوية عربية إسرائيلية، وهي هوية لعربي من أبناء الأقلية العربية وينتمي إلى "إسرائيل"، وهذا يعدّ تخصيصاً لأبناء الأقلية العربية، وتمييزاً لهم عن باقي

المنتمين إلى العالم العربي؛ حيث ينظر اليهود في "إسرائيل" إلى انتماء العرب فيها للعالم العربي بأنّه غير جائز، ما دام هذا العالم في حالة حرب مع "دولة إسرائيل"[17].

كما أن التعامل مع أبناء الأقليات كفئات وطوائف وأحزاب وجماعات متفرقة قد لا ينجح دائماً. فلو نجح في القضايا المحلية الداخلية إثر لعبة كرة قدم بين منتخبات محلية، أو صراع عائلي حول انتخابات رئاسة مجلس محلي أو نزاعات طائفية إثر خلاف على أرض مسجد أو كنيسة، لا ينجح في القضايا القومية التي تتحدث عن مصير أبناء الأقلية العربية ومستقبلهم، أو عن تماثلهم مع دينهم وعقيدتهم وقوميتهم وثقافتهم. ولهذا، ففي حالات احتدام الصراع كما حدث في انتفاضة الأقصى لم يشارك رجال الدين فحسب، ولا الملتحون والمحجبات أو اللابسون اللباس الأفغاني والملتزمات، إنما شارك تاركو الصلاة والحاسرات أيضاً، ولاعبو كرة القدم والمتبرجات وحتى مدمنو المخدرات وشارك المسلمون والمسيحيون والدروز، القرويون والمدنيون والبدو، الرجال والنساء، الكبار والصغار، وكل من يشعر أنه يربطه رابط بالأقلية العربية القومية وما أكثر هذه الروابط[18]!.

ولعل هناك إثبات آخر على تأثير يهودية الدولة على هوية أبناء الأقلية العربية، وهو أن الأبحاث قد أثبتت سابقاً أن الهوية الجماعية تتغير وفق الظروف الاجتماعية والاقتصادية للجماعة[19].

وهكذا فسلوك أبناء الأغلبية اليهودية مع أبناء الأقلية العربية ومعاملتهم في المجال الاجتماعي، يعدّ تغييراً للظروف الاجتماعية، وتغيير هذه الظروف يؤدي إلى تغيير الهوية الجماعية بمعنى تأكيد إبراز بعض مركباتها.

كما أن الأبحاث تثبت أن الهوية متغيرة ومتحولة وهي ليست ثابتة أبداً[20]. وتغير الهوية يعدّ تطوراً طبيعياً للجماعة، مما يجعل تجاهل تغير الهوية وإبراز مركباتها في ظروف معينة دون أخرى هو تجاهل لأمر طبيعي يحدث خلال السير المرحلي لتقدم الجماعة، وهو أمر مناف للمنطق السليم.

17 نسيم رجوان، **عرب ويهود** (القدس: 1998).

18 باسم خضر التميمي، **انتفاضة الأقصى بين القصف الإسرائيلي والقمة العربية** (فلسطين: 2000).

19 محمود ميعاري، "تطور هوية الفلسطينيين على جانبي "الخط الأخضر"،" مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 19، العدد 74، 2008.

20 Anthony D. Smith, *National Identity* (London: Penguin Books, 1991).

وثمّة دليل آخر قد تحدثت عنه الأبحاث السابقة والذي يبرهن أنّ مثل هذه المشاريع تؤثر فعلاً في هوية أبناء الأقلية العربية، وذلك لأنّ كل دولة أياً كان فيها أغلبية حاكمة وأقلية محكومة، ستنتهج الأغلبية في فرض سيطرتها إحدى سياستين:

1. السيطرة، وذلك باستعمال القوى الديموغرافية؛ أي المحافظة على الأغلبية وتفوقها العددي، واستعمال القوة السياسية؛ أي فرض القوانين الرسمية لصالح الأغلبية. وأخيراً، القوة الاقتصادية عن طريق ربط قوى الأقلية بالأغلبية ومحاولة صهر قواها وإمكانياتها وتذويبها في قوى الأغلبية وقطاعاتها المتعددة.
2. سياسة المسالمة والمهادنة الإيجابية؛ وهي محاولة جعل العلاقات بين الجماعتين ديموقراطية ومبنية على الاستقلالية والمساواة التامة[21].

ولكن "إسرائيل"، حتى في حالة المسالمة، تستعمل أساليب ديموقراطية للتضييق على أبناء الأقلية العربية فيها. فالقوانين التي سنّت في الكنيست هي ديموقراطية وحظيت بتصويت الأغلبية حتى وإن كانت أغلبية ضئيلة. ولكن في بعض الحالات، تعدّ نتائج هذه القوانين جائرة من قبل أبناء الأقلية العربية، فيشعر أبناؤها بالظلم والإجحاف بحقوقهم، وهذا يؤثر سلبياً في تقوية المركّب الإسرائيلي في هويتهم، ويعمل على تقوية وتعزيز المركبات القومية والإثنية – العربية والفلسطينية. وعلى مستوى الجماعة يؤدي إلى تطور التيارات القومية، والحركات الإسلامية ويعمل على إنشاء أحزاب عربية مستقلة وغير مرتبطة بالأحزاب الصهيونية[22]، وربما يوصل إلى تغيير جذري في سلوك الأقلية العربية كالتحدي للسياسة الموجودة وانفجار عنف إثني[23].

21 محمد غنايم (محرر)، **مرجع سابق**.

22 أ. باركوفسكي، **مرجع سابق**.

23 محمد غنايم (محرر)، **مرجع سابق**.

الفصل الرابع

أزمة الحكم المحلي العربي كرافعة ليهودية الدولة

د. مسعود اغبارية
الكلية الأكاديمية بيت بيرل

أزمة الحكم المحلي العربي كرافعة ليهودية الدولة

مقدمة:

منذ قيام "دولة إسرائيل" سنة 1948 يعاني المواطنون العرب فيها من سياسات تمييز منظمة ومتعمدة، تمّ كتابة قسم منها في قوانين رسمية، وازدادت منذ سنة 2008 بشكل لم يسبق له مثيل، وصل عددها إلى أكثر من 41 قانوناً في "إسرائيل" ليوصف النظام الإسرائيلي بشكل متزايد في العالم بأنه نظام تمييز عنصري، أبارتهايد Apartheid[1]. وكرد فعل على هذا التدهور في معاملة المواطنين العرب، بدأ في السنوات الأخيرة الاحتفال في جامعات مختلفة في العالم بـ"أسبوع الأبارتهايد الإسرائيلي" وهو يلاقي تغطية إعلامية متزايدة[2]. ومن ناحية أخرى، عارضت الحكومة الإسرائيلية عضو كنيست عربي حين حاول، في كانون الثاني/ يناير 2010، تمرير اقتراح قانون يحتم توزيع الأراضي العامة في البلاد على المواطنين، عرباً ويهوداً، بدون تمييز، ومنعت سن القانون[3]. ووصل الأمر إلى أن أراضٍ عربية تمّت مصادرتها بواسطة الحكومة الإسرائيلية لغاية المصلحة العامة منذ عشرات السنوات ولم تستخدم للمصالح العامة، بل يتمّ خصخصتها منذ نهاية سنة 2009، وتعرض للبيع ليهود فقط ولا يسمح لأصحابها العرب الفلسطينيين الأصليين حتى بشرائها إن أراد أحد منهم هذا. التمييز لا يطبق على أفراد عرب فحسب، بل يشمل مختلف المؤسسات التي تعالج قضاياهم، وخاصة تلك المركزية منها، وعلى

---

[1] استناداً إلى ورقة بحثية قدمها المحامي أسامة حلبي في أيار/ مايو 1990 في مؤتمر أكاديمي في الناصرة نظمه مركز الجليل للأبحاث، بلغ عدد القوانين العنصرية المميزة ضدّ المواطنين العرب عشرين قانوناً. ونشرت دراسة في آذار/ مارس 2010، حددت أن عدد القوانين التي تميز على أساس عنصري ضدّ المواطنين العرب في "إسرائيل" والتي سنها الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) في سنة 2008 وسنة 2009 بلغ 21 قانوناً (انظر: **هآرتس**، 2010/3/21)، ليبلغ عدد القوانين الإجمالي أكثر من 41 قانوناً.

[2] ذكرت التقارير الصحفية أن أربعين جامعة في العالم تحتفل في الأسبوع الأول من شهر آذار/ مارس بأسبوع الأبارتهايد الإسرائيلي، والذي به يتحدثون عن سياساتِ الأبارتهايد التي تمارسها "إسرائيل" بحقّ الفلسطينيين ومنهم مواطنيها العرب، **هآرتس**، 2010/3/1. طُرِح هذا الموضوع في برنامج على قناة الجزيرة باللغة الإنجليزية في 2010/3/4 الساعة السابعة صباحاً، اشترك فيه أكاديمي إسرائيلي، وممثل يهودي من فرنسا، وأكاديمي من رام الله، وأخصائي في القانون الدولي.

[3] **هآرتس**، 2010/1/13.

رأسها السلطات المحلية العربية كونها تلعب دوراً مركزياً في بناء المجتمع وتطوره وتمكينه بتقديمها خدمات أساسية.

تدعي هذه الدراسة أن سياسة "إسرائيل" المرتكزة على تمييز عنصري متعمد تجاه السلطات المحلية العربية ترمي إلى زيادة التحكم، والتبعية، واستمرار المضايقة ليزيد احتمال تهجير المواطنين العرب من البلاد لتصبح الدولة يهودية. منذ البداية، أدركت السلطات الإسرائيلية مركزية دور السلطات المحلية العربية في بناء الإنسان العربي، فتم تجريدها من الكثير من الثروات، مثل الأرض والأوقاف الإسلامية وتحاول استخدامها لاستهداف الإنسان العربي، على كافة الأصعدة، من بينها إجباره على قبول يهودية الدولة ليصبح استمرار بقائه على أرض وطنه منوطاً بموافقة قادة "إسرائيل".

من أجل فهم أزمة السلطات المحلية العربية في البلاد وعلاقتها بيهودية "دولة إسرائيل"، لا بدّ أن نتطرق إلى تجربة كاتب هذه السطور، حيث عمل عضواً في سلطة محلية عربية لمدة أربع سنوات[4]، وإلى الطبيعة السياسية الرسمية الإسرائيلية تجاه المواطنين العرب منذ سنة 1948، والتي تلعب دوراً مركزياً في عبور المجتمع العربي في الداخل مراحل التطور الأربع التالية، التي تمّ فحص ملائمتها ومصداقياتها وفق معايير علمية متبعة[5]، وهي:

1. السياسة الرسمية الإسرائيلية تساعد على زيادة وعي المواطنين العرب لطبيعة الصراع مع اليهود، وازدياد الهوة بين ما هو موجود وما هو متوقع، وبكلمات تيد روبرت جار Ted Robert Gurr تزداد الهوة بين التوقعات أو التطلعات Value Expectations وبين الإمكانيات Value Capabilities.
2. يتوجه المواطنين العرب، نتيجة زيادة الوعي، للتفتيش عن الهوية والمصلحة المشتركة لهم لأنهم جميعاً يلاقون المعاملة نفسها كونهم عرباً ولو قام قسم منهم بالخدمة العسكرية، مثل ما يحدث مع العرب الدروز وقسم من البدو.

---

[4] كان عضواً في مجلس طلعة عارة التي يجمع خمس قرى عربية في منطقة لواء اللجون التاريخي: مصمص، مشيرفة، البياضة، زلفة، سالم.

[5] Massoud Eghbarieh, Arabs in Israel: The Ongoing Conflict with the State, a Ph.D Dissertation in Government and Politics, USA, University of Maryland, College Park, 1991.

3. بعد إدراكهم المصلحة والهوية المشتركة وسعيهم لترسيخها، تزيد نشاطاتهم من خلال العمل الجماعي بمؤسسات وتنظيمات ومن ضمنها السلطات المحلية.
4. العمل الجماعي يزيد التوجه نحو تحدي السياسات الرسمية الإسرائيلية التي تنكر حقوقهم الأساسية[6].

نقاط تحول مختارة:

1. تعود شرعية الحكم المحلي في "إسرائيل" إلى قانون عثماني صدر في عهد السلطان عبد الحميد الثاني سنة 1877، في إطار إعادة تنظيم الدولة بمنح الحكم المحلي سلطات دستورية، وقام الانتداب البريطاني بتعديله مرتين في سنة 1921 وسنة 1934. وبعد قيام "إسرائيل" نشرت ثلاث مراسيم قانونية في السنوات التالية 1950، و1953، و1958، حددت الأسس القانونية لانتخاب وعمل السلطات المحلية في "إسرائيل". ومنذ تلك السنوات، يعدّ الحكم المحلي في "إسرائيل" أحد عواميد النظام السياسي، على الرغم من أن السلطة العامة ما تزال مركزية تتسلط بها حكومة "إسرائيل" على مجمل الثروات في الدولة وتتحكم في الكثير من الأمور المتعلقة بالحكم المحلي أبرزها، السيطرة على الأرض، والميزانيات والتخطيط لتصبح السلطات المحلية مقاولاً ثانوياً للسلطة المركزية في تقديم الخدمات.

يوجد في "إسرائيل" أربعة أنواع من الحكم المحلي: بلديات، مجالس محلية، مجالس إقليمية، ومجالس صناعية، وتتركز أغلب السلطات المحلية العربية في قسم المجالس المحلية.

بلغ عدد السلطات المحلية العربية في فلسطين قبل قيام "دولة إسرائيل" أربع سلطات محلية قسمت وفق ما يلي: بلديتان (الناصرة وشفا عمرو) ومجلسان محليان (الرامة وكفر ياسيف). ووصل العدد سنة 2009 بعد أن تمّ توحيد سلطات محلية عربية مع بعضها 12 مجلساً بلدياً، و65 مجلساً محلياً، و4 مجالس إقليمية. وفي إطار السلطات المحلية العامة في "إسرائيل"، شكلت السلطات المحلية العربية سنة 2010 النسب التالية: هناك 12 مدينة عربية من مجموع 72 مدينة في "إسرائيل" أي

---

[6] حول مراجعة نظرية تيد روبرت جار، انظر:
Ted Robert Gurr, *Why Men Rebel* (New Jersey: Princeton University Press, 1970).

بنسبة 16.6%، وهناك 65 مجلساً محلياً عربياً من مجموع 125 مجلساً محلياً في "إسرائيل" أي بنسبة 50%، وهناك 4 مجالس إقليمية عربية من مجموع 54 مجلساً إقليمياً في "إسرائيل" أي بنسبة 0.074%، ولا يوجد مجلس صناعي عربي واحد من بين السلطات المحلية الصناعية الأربعة في "إسرائيل"[7].

يعود تركيز العرب على المجالس المحلية إلى ثلاثة أسباب أساسية، هي:

أ. المجلس المحلي يحصل على أقل ميزانيات سواء من السلطة المركزية أو من مصادر ذاتية.

ب. يتحكم المجلس المحلي بمساحات أرض محدودة وصغيرة، ويتم ضبطها بواسطة السلطة المركزية بفرض خرائط هيكلية ضيقة أو عدم تحديدها ليصبح تطوير تلك المجالس أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً.

ج. المجالس المحلية هي أقلها استقلالياً في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمستقبل والتطور على اختلاف أنواعه.

ويعود عدم إقامة سلطات محلية صناعية عربية إلى أن هذه السلطات تدر فوائد اقتصادية طائلة على العاملين فيها وأصحاب النفوذ القانوني. وهذا ما يفسر كيف يسهم السكان العرب في 8% من مجموع الإنتاج القومي العام بينما تصل نسبتهم السكانية حوالي 20%.

2. تمكنت حكومة "إسرائيل"، بغياب طبقة وسطى عربية كبيرة كماً وكيفاً، على أثر تشريد الأغلبية الساحقة من العرب الفلسطينيين من هذه البلاد سنة 1948، من إطباق التحكم بالمواطنين العرب الذين بلغ عددهم حوالي 150 ألف مواطن سنة 1948. أسست "إسرائيل" حكماً عسكرياً مباشراً وكان عاتياً، انتزع من المواطنين العرب الكثير من حقوقهم الأساسية، فصادر أغلب أراضيهم التي لم يتم السيطرة عليها سنة 1948 وما بعدها وكانت خاصة ومصدر محياهم، وحدد التحرك والتواصل، وبدأ في استخدام السلطات المحلية العربية، منذ البداية، كوسيلة لاستمرار هذا التحكم.

[7] هناك في "إسرائيل" أكثر من أربعين قرية عربية غير معترف بها، يصل سكان بعضها إلى أكثر من خمسة آلاف نسمة، ويقع أغلبها في النقب.

3. في السبعينيات من القرن العشرين على أثر مرور المواطنين العرب بمراحل التطور الأربع، وخاصة صعود الهوية الوطنية الفلسطينية والتوجه نحو العمل الجماعي المنظم، بدأ التحدي الجاد لسياسات التمييز الذي ما زال يتطور ويأخذ أشكالاً مختلفة مع الوقت. تسعى مجموعات عربية اليوم، وخاصة فئات مثقفة من الطبقة الوسطى التي نمت عبر سنوات طوال، إلى تخفيف هذا التحكم إن لم يكن القضاء عليه. كان من مؤشراته على ساحة الحكم المحلي العربي، نجاح الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة في كانون الأول/ ديسمبر 1975 بقيادة توفيق زياد في السيطرة على بلدية الناصرة، ونجاح الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ رائد صلاح في سنة 1989 السيطرة على زمام الأمور في بلدية أم الفحم، أكبر مدينة مسلمة في "إسرائيل".

4. تعاني السلطات المحلية العربية في السنوات الأخيرة من أزمة حادة، وصل الأمر إلى أن من بين 39 مجلساً محلياً في "إسرائيل" ممن لا يستطيعون دفع مرتبات الموظفين، يوجد 31 مجلساً عربياً من بينهم سبعة مجالس يسكن فيها دروز وثمانية مجالس يسكنها البدو ممن يخدمون في الجيش. على أثرها تمّ حل 17 مجلساً عربياً، وتمّ تعيين رؤساء وأعضاء مجلس أغلبهم من اليهود. ولا تختلف مواصفات الحالات الصعبة التي تمر بها السلطات المحلية العربية وخاصة تلك التي وصلت إلى أنها لا تستطيع دفع رواتب موظفيها. الحالة التي وصلت بمجلس الرامة المحلي الذي أقيم في فترة الانتداب البريطاني ولم يشهد أزمة خانقة مثل تلك التي يمر بها في السنوات الأخيرة، حين أعلن موظفوه، بدعم من إدارة المجلس الإضراب العام في 2010/3/3، بعد أن فشل المجلس في دفع معاشات موظفيه لثمانية أشهر متواصلة، بسبب، وفق ما حدده المستشار القضائي للمجلس المحامي يوسف فارس، تقاعس وعدم التزام وزارة الداخلية بوعودها والتزاماتها بعد تطبيق "خطة إشفاء" بدفع مبلغ 11 مليون شيكل (أي حوالي مليوني و947 ألف دولار). ووصل حال المجلس إلى أن يقدم دعوى قضائية أمام المحكمة العليا في "إسرائيل" ضدّ شركة المياه الإسرائيلية ميكروت Israel National Water Company, Mekorot، الشركة المحتكرة للمياه في "إسرائيل"، بعد أن قامت الأخيرة بقطع المياه عن قرية الرامة[8].

[8] مقابلة مع المستشار القضائي لمجلس محلي الرامة، راديو الشمس، 2010/3/3، الساعة 13:00.

السياسات الرسمية:

كثيراً ما يتم مناقشة السياسات الرسمية الإسرائيلية تجاه المواطنين العرب والأهداف التي تصبو هذه السياسات إلى تحقيقها. هناك دور متزايد لأفراد ولمؤسسات عربية في "إسرائيل" في كشف وتوجيه انتقادات شديدة لهذه السياسات، بدأت بشكل مركّز منذ سنوات السبعين من القرن العشرين، ودخلت مرحلة جديدة بالتوجه لمؤسسات عالية متخصصة. على سبيل المثال، حدد المؤتمر السابع للمركز العربي للتخطيط البديل The Arab Center for Alternative Planning (ACAP) في عيلبون في الجليل، أن سياسة السلطة المركزية في "إسرائيل" تجاه الوسط العربي "مبرمجة كي لا تكون هناك نهضة حضارية في الوسط العربي لكي لا يستطيع المجتمع العربي اللحق بالركب الحضاري".

أبرز مواصفات السياسة الرسمية الإسرائيلية تجاه المواطنين العرب والتي تطبق جلياً في مختلف السياسات تجاه الحكم المحلي العربي: تفتيت البنية الاجتماعية، تمييز سلبي كونهم عرباً، إيجاد علاقات تبعية، ممارسات تطويع القادة والطلائعيين، وتحكم على مستويات عدة. يشير الباحث مئير بويمل من جامعة حيفا، إلى أن السياسة الإسرائيلية كانت في العقد الأول لإقامة "دولة إسرائيل" تهدف إلى التخلص من المواطنين العرب بنقلهم أو تشريدهم إلى خارج الحدود. بعد فشل هذا الهدف بدأت استراتيجية جديدة، وهي: تنفيذ سياسة هندسة الإنسان العربي بالتركيز على ثلاثة مواضيع مهمة تدرس في المدارس، إما عن طريق مواد المنهاج نفسه أو عن طريق تعيينات غير ملائمة للتدريس: اللغة العربية، الدين والتاريخ. وحدد الباحث إيان لوستيك Ian Lustick[9]، أن سياسة "إسرائيل" ترغب في التحكم بالمواطنين العرب عن طريق أتباع ثلاثة عوامل: التفريق segregation، إيجاد تبعية dependency، وتطويع أو إيجاد فئات متعاونة coptation[10].

[9] Ian Lustick, *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority* (Austin TX: University of Texas Press, 1980).

[10] تفاصيل عن هذا النظام راجع الفصل السابع من كتاب لستاك العرب في الدولة العبرية (اللغة الإنجليزية)، ص 232-271.

القاعدة التي تسير عليها السلطات الإسرائيلية على مستويات عدة وتدأب على استمرار وجودها هي استمداد قوتها من ضعف غيرها على أساس القاعدة "أنت ضعيف، أنا قوي"، وهذا يعطي قادتها "جرعة نفسية" بها يشعرون أنهم يتحكمون بغيرهم.

يحدد الباحث راسم خمايسي ثلاثة مجالات تقوم من خلالها السلطة المركزية بالتحكم والتأثير على السلطات المحلية العربية في "إسرائيل"[11]، وهي:

1. البعد الجغرافي (مساحة الأراضي)، حين التحدث عن تخصيص المساحات والتخطيطات المختلفة وخاصة حين ندرك أن السلطة المركزية تتحكم على أكثر من 95% من الأراضي.
2. البعد السياسي الذي يتجسد في مدى حرية السلطة المحلية في اتخاذ القرارات.
3. البعد المالي، حيث تملك السلطات المركزية مصدر تمويل مركزي، وخاصة فيما يتعلق بالسلطات المحلية العربية، التي لا يوجد لديها دخل ذاتي بارز، في مقابل السلطات المحلية اليهودية، التي يمكنها الحصول على دخل ذاتي بارز عبر مناطق صناعية وتجارية تقع تحت سيطرتها.

ونجح التحكم، إذ استخلص المؤتمر السابع للمركز العربي للتخطيط البديل، أن "السياسة التي اتبعتها حكومات إسرائيل على مدار ستين عاماً أوصلت الوسط العربي إلى الحضيض"[12]. ولم يتحقق هذا النجاح الباهر في السنوات الأخيرة فقط. كما توصل تقرير "لجنة جرايسي"، التي أقيمت بمرسوم من وزير الداخلية سنة 1973 للتحقيق في وضع السلطات المحلية العربية، إلى أن الأزمة في السلطات المحلية العربية حادة، وهناك تمييز واضح في السياسات تجاه السلطات العربية.

دأب قادة "إسرائيل"، بغية التعتيم على هذه المخالفات وربما الجرائم بحق المواطن العربي، على إنكار وجود سياسات تمييز ضدّ المواطنين العرب، وغالباً ما كان يلقى اللوم على المواطن العربي نفسه الذي يتحلى بتقاليد وثقافة "متخلفة". إلا أن قسماً منهم

[11] دراسة لراسم خمايسي تحت عنوان "השלטון המקומי הערבי: דילמות ואתגרים،" نشرت على العنوان التالي: http://lib.civics.cet.ac.il/pages/item.asp?item=15788&rel=1، هذه الدراسة باللغة العبرية، وترجمتها: دراسة لراسم خمايسي تحت عنوان "السلطات المحلية العربية؛ التحديات والمعضلات،" نشرت على العنوان التالي: http://lib.civics.cet.ac.il/pages/item.asp?item=15788&rel=1

[12] مقابلة معه في جريدة **الصنارة**، الناصرة، 2007/3/30، ص 92.

تجرأ واعترف بوجود سياسات تمييز منظم ومنهجي تمارسه حكومات "إسرائيل" بحق المواطنين العرب. كان من بين أول من حدى هذا، إيهود أولمرت حين كان وزيراً مسؤولاً عن العرب سنة 1989 وحين كان رئيساً للوزراء. كما أتت اعترافات من الطاقم المهني في وزارة المالية الإسرائيلية، حين اعترف أودي نيسان Udi Nissan، رئيس قسم الميزانيات في وزارة المالية، في شباط/ فبراير 2010 أن "الدولة تميز بشكل سلبي ضدّ المواطنين العرب في مجال التخطيط والبناء"[13]. ولم تخفي بعض الصحافة الإفصاح عن وجود سياسات تمييز خطيرة، فكتبت الصحفية الإسرائيلية ابيرما جولان Avirama Golan ما يلي: "منذ إقامة الحكومة الحالية هناك تنافس بين الحكومة والكنيست على زيادة مضايقة المواطنين العرب... ساحة المضايقة يدور في مجال الأرض والمسكن. وكثير يعرفون أن ما ظهر من سياسات مميزة ما هو إلا الشيء اليسير". وكشف غالب مجادلة، الذي شغل سنوات عدة وزيراً في حكومتي شارون وإيهود أولمرت وقبلها منصب رئيس اللجنة الداخلية في الكنيست، عن محاولات التعتيم حين يقول إن التمييز ضدّ العرب مبطن، ويتطلب معلومات داخلية حتى تكشفه[14].

تبعية متواصلة:

ترمي السلطات الإسرائيلية عند فرضها للعلاقات التبعية، إلى إطباق التحكم في المجتمع العربي وترسيخ أسس قوية لاستمراره لفترات طويلة، عن طريق إيجاد طبقة اجتماعية زبائنية تسهر على خدمة مصالحها الذاتية، ودعم الاقتصاد الإسرائيلي، وتقليل فرص تطوير المجتمع العربي. ويتم إنجاز هذا عبر إضعاف الحكم المحلي العربي، وجعله عالة تابعاً للحكم المركزي كي لا يستطيع القيام بمبادرات لزيادة تمكينه[15]. هذه السياسة ليست غريبة ولم تخترعها السلطات الإسرائيلية فقط. وبناء على ما يدور في العالم العربي من المحيط إلى الخليج، أدركت السلطات المركزية في "إسرائيل" منذ البداية أن الاستقلال الاقتصادي للمجتمع العربي في "إسرائيل" هو نقطة انطلاق

[13] **ذا ماركر**، الملحق الاقتصادي اليومي لجريدة **هآرتس**، 2010/2/1، ص 16-17.

[14] لقاء مع الوزير مجادلة، جريدة **يديعوت أحرونوت**، 2007/3/16.

[15] حول ما تؤدي إليه علاقات التبعية في العلاقات الدولية، يمكن العودة إلى ما كتبه أبرز منظري هذه النظرية ونخص بالذكر، سمير أمين، عمانوئيل والرشتاين Immanuel Wallerstein، وفرناندو كاردوسو Fernando Cardoso.

نحو الاعتماد على الذات. فمنعت تحديد مناطق صناعية في الخرائط الهيكلية للسلطات المحلية العربية إلا اليسير، وإن حددت هنا وهناك فتكون ضمن إطار مناطق صناعية تحت تحكم مستعمرات يهودية مجاورة، لتحظى تلك السلطات بدخل ضرائب الأرنونا Arnona مثل ما حدث بين بلدية أم الفحم، ومجلس طلعة عارة وبين المجلس الإقليمي مجيدو The Megiddo Regional Council، فأقيمت منطقة صناعية على أراضٍ تابعة بالأصل إلى أهل أم الفحم والقرى العربية المحيطة بها، كانت قد صودرت على إثر حرب 1948، لتصبح اليوم تحت سيطرة المجلس الإقليمي مجيدو[16]. وهذا ما حدث كذلك في الشاغور، وإكسال ومدينة كفر قاسم.

وفق معطيات وزارة الصناعة والتجارة وصلت مساحات المناطق الصناعية في "إسرائيل" إلى 66,300 دونماً حتى سنة 2003 في مناطق الشمال والجنوب، ولم يحظَ العرب منها إلا بـ 1,737 أي بنسبة 3.2% توزعت على عشرين سلطة محلية عربية[17].

وبغية التحكم الإسرائيلي بالقرى والمدن العربية، يشح الإسهام الحكومي المالي للفرد فيها خاصة حين تكون هناك حاجة إلى ميزانيات لتغطية نفقات أساسية، ويزيد الاهتمام بأن توزع الميزانيات القليلة التي يتم الحصول عليها على رجالاتها أو تمر من تحت أياديهم، وتعمل السلطات المركزية جاهدة لإيجاد فساد متدحرج، بعد أن كان تعيينهم بحدّ ذاته فساداً أو إفساداً كونه مكافأة لهم على ما قاموا به من نشاطات مدمرة ومعرقلة لتطور المجتمع العربي في "إسرائيل". وأشار إيان لوستيك إلى أن هذا الأمر مقصود، وقام بمقارنة بين ما تقدمه الحكومة للفرد في قرية أو مدينة عربية وفي مدينة يهودية، متشابهتان في عدد السكان، فوجد فرقاً كبيراً. على سبيل المثال يحظى الفرد في قرية أعبلين على 10 ليرات بينما يحصل الفرد في مستعمرة يبنئيل على 125 ليرة[18].

[16] تمّ الاتفاق في اجتماع حضره كل من رؤساء مجلس إقليم مجيدو، ومجلس طلعة عارة، ونائب رئيس بلدية أم الفحم مصطفى السهيل في تموز/ يوليو 2007.

[17] دراسة لراسم خمايسي، مرجع سابق.

[18] Ian Lustick, *op. cit*, p. 189.

هناك عدة مجالات تمارسها الحكومة المركزية تجاه السلطات المحلية العربية لزيادة التحكم فيها، وهي:

1. التحكم بالأرض، الذي بدأ منذ بداية المشروع الصهيوني، حيث رأوا أن السيطرة على الأرض "إنقاذها من أيدي العرب" هي المهمة الأساسية، وعليها يستند بناء المشروع الصهيوني بمجمله. يقول إيان لوستيك[19]، إن السبب الأساسي وراء رفض السلطات الخرائط الهيكلية التي تقترحها السلطات المحلية العربية هو "أراضٍ في المنطقة تطرقت إليها الخطة لاستخدام السكان المحليين تعتقد الحكومة أنها ملك الدولة".
2. السيطرة على التخطيط لتصبح اللجنة القطرية للتخطيط والبناء في وزارة الداخلية الإسرائيلية من أقوى اللجان المهنية في "دولة إسرائيل"[20]. وحين ترسم خرائط هيكلية للدولة لا ترى فيها وجوداً للمواطنين العرب إلا الأمر اليسير.
3. التحكم بالأوقاف الإسلامية الطائلة منذ سنة 1950، والتي قدرت مساحات أراضيها سنة 1946 بعُشْر أراضي فلسطين، بالإضافة إلى ممتلكات هائلة في المدن المشتركة. يمكن اعتبار أن بدء التحكم بالأوقاف الإسلامية هو بداية مهمة لضرب المجتمع العربي في "إسرائيل" حيث يشكل المسلمون فيه حوالي 75-80%.
4. تعيين سلطات محلية أو تعيين موظفيها كي تضمن السلطات المركزية سيطرة مطلقة على هذه السلطات.

حلّ السلطات المحلية العربية:

يعدّ حلّ السلطة المحلية العربية في "إسرائيل" نهجاً ازداد اللجوء إليه في السنوات الأخيرة بشكل لم يسبق له مثيل، خاصة بعد فشل أو إفشال إدارتها بواسطة السلطة المركزية، بدءاً بالتدخل المتعمد الغير سليم في سير عملية الانتخابات بدعم رجالات السلطة المركزية، وهم غالباً ما يرون بالتبعية للنظام المركزي مصدراً لشرعيتهم

[19] *Ibid.*

[20] انظر دراسة للمهندس زكي اغبارية ألقيت في مؤتمر "المنتدى الفكري العاشر" الذي نظمه مركز الدراسات المعاصرة، في مدينة الناصرة في شباط/ فبراير 2010.

السياسية، أو بعدم المراقبة السليمة في السلطات المحلية، بإيتاح الفرصة لاستمرار سياسات خاطئة وأحياناً غير قانونية لإدارة مجالس حتى بعد حصول السلطة المركزية على تحذيرات وشكاوٍ[21].

يتساءل البعض ما السر من وراء هذا؟ هل يقتصر الوضع على إيجاد وظائف لأتباع الوزير الذي يجلس في وزارة الداخلية وأعوان السلطة فقط، أم أن الأمر يهدف إلى زيادة التبعية بزيادة فقر السلطات المحلية العربية. هناك شكوك كبيرة أن ثروات كبيرة لتلك المجالس تُحوَّل للاستثمار في مستعمرات يهودية بعد حصولها على شرعنة السلطة المركزية أو يتم غض النظر عنها في أحسن الحالات. مع أن الأمر يتطلب المزيد من التحقيق، إلا أن ما سمعه كاتب هذه السطور قبل سنوات صدفة يشير إلى مثل هذا.

عيّن وزير الداخلية الإسرائيلية رئيس مجلس لسلطة طلعة عارة المحلية وهو من سكان مجدال هعيمق Migdal HaEmek (المجيدل) غرب مدينة الناصرة. وحدثني أحد القاطنين في تلك المدينة، قابلته بطريقة الصدفة، حين عرف أنني من سكان قرية مصمص إحدى قرى مجلس طلعة عارة: "تعال وشوف المشاريع الضخمة التي قام بتمويلها هذا الشخص في مجدال هعيمق". لا أعرف، إن صح هذا الكلام وأرجح دقته، من أين أتى هذا الشخص بأموال طائلة من أجل بناء تلك المشاريع، هل قام بتحويل الأموال المستحقة لمجلس طلعة عارة إلى مدينته لصرفها على مشاريع في مجدال هعيمق (المجيدل)، وهل حصل على موافقة أو ربما علم مسؤولين كبار؟.

زيادة على هذا، حلّ سلطات محلية عربية وتعيين لجان مؤقتة، وغالباً ما تستمر سنوات طويلة، يهدف إلى مضايقة واستنزاف طاقات الناس الاقتصادية وجعل حياتهم قاسية على كافة المستويات، وخاصة أن المعينين غالباً من يكونون من أتباع الحزب الذي يسيطر على وزارة الداخلية مثل حزب البيت اليهودي (مفدال الجديد) Habayit Hayehudi-The New National Religious Party (NRP) (Jewish Home)، وشاس Shas، والعمل. ويركزون جلّ اهتمامهم على جبي الأرنونا، ولا يترددون في

[21] كان كاتب هذه السطور يرسل رسائل لحاكم اللواء ووزارة الداخلية وحتى مراقب الدولة محذراً من مغبة استمرار إدارة مجلس طلعة عارة بانتهاكات كثيرة، وباتباع أساليب غير سليمة في الإدارة، خاصة في إطار السياسات المتبعة في المصادقة على الميزانية، وهو أمر مركزي ومهم، إلا أن التجاهل كان سيد الموقف. الأجوبة التي تعودت على الحصول عليها في أحسن الأحوال "إن الأمر قيد المعالجة". بقي هذا فترة إلى أن تمّ حل المجلس وتعيين لجنة معينة برئيس يهودي وأعضاء أغلبهم من اليهود لعدم المصادقة على الميزانية؛ بسبب سياسات كنت قد حذرت منها عدة سنوات حين شغلت عضواً في مجلس طلعة عارة.

اللجوء إلى شركات يهودية خاصة تنتهج العربدة وتفرض غرامات طائلة كما لا تتردد في فرض أرنونا على الشرفات والأدراج مع أن الأمر غير متبع في أغلب السلطات المحلية في البلاد[22]. وتكلف شركات وأصحاب أعمال ومهنيين يهود للعمل في تلك القرية أو المدينة العربية حين يكون أصحاب الأعمال والمهنيون المحليين، دافعي الضريبة المحلية، الأرنونا، في أمس الحاجة للعمل.

جدول رقم (3): قائمة المجالس التي تمّ حلها حتى شباط/ فبراير 2010

	السلطة المحلية	نوع السلطة المحلية	المنطقة
1	أبو بسمة	مجلس إقليمي	النقب
2	أعبلين	مجلس محلي	الجليل
3	طمرة	بلدية	الجليل
4	بستان المرج	مجلس إقليمي	الجليل
5	عرعرة – المثلث	مجلس محلي	المثلث
6	باقة الغربية – جت	بلدية	المثلث
7	دبورية	مجلس محلي	الجليل
8	زيمر	مجلس محلي	المثلث
9	طوبا الزنغرية	مجلس محلي	الجليل
10	طرعان	مجلس محلي	الجليل
11	الطيبة	بلدية	المثلث
12	يركا	مجلس محلي	الجليل
13	كفر كنا	مجلس محلي	الجليل
14	كفر مندا	مجلس محلي	الجليل
15	طلعة عارة	مجلس محلي	المثلث
16	نحف	مجلس محلي	الجليل
17	عرعرة النقب	مجلس محلي	النقب

إذا نظرنا على الجدول المرفق، نرى أن عدد السلطات المحلية العربية التي تحكم بواسطة مجالس معينة، سواء منذ بدء تأسيسها أو بعد حلّ المجلس المنتخب، وصل إلى 17 سلطة محلية حتى بداية شباط/ فبراير 2010. هذا يشير إلى أن حوالي 20% من السلطات المحلية العربية قد تمّ حلها بينما لا تزيد النسبة بين اليهود عن 7%[23].

[22] حول الجهد لإبطال الأرنونا على غرفة الدرج، الأدراج والشرفات (البرندات) ونجاحهم تحدث السيد زهير عباس من اللجنة الشعبية في قرية كفر كنا، راديو الشمس 2010/3/4، الساعة 8:35 صباحاً في برنامج برنارد طنوس Bernard Tanous.

[23] انظر: موقع وزارة الداخلية الإسرائيلية في: http://www.mops.gov.il/BPAr

هناك سلطات محلية تمّ حلها كاملة وشمل هذا الرئيس والأعضاء على قدم وساق مثل ما حدث على سبيل المثال في سلطة زيمر، وهناك مجالس تمّ حلّ أعضاء المجلس فقط وإبقاء رئيس المجلس على حاله بمرسوم من وزير الداخلية مثل ما حدث في قرية عرعرة – المثلث ومدينة طمرة في الجليل الغربي.

في كلا الحالتين تُظهر السلطات المركزية حرصها على تعيين رؤساء، وفي حالات كثيرة أعضاء مجلس بلدي من اليهود، وتخصص لهم ميزانيات ضخمة تدفع كمعاشات أو كمصاريف شخصية. وحين يتعرضون لمشاكل مثل ما يتعرض باقي السلطات العربية في "إسرائيل" في السنوات الأخيرة، تقوم الشرطة بالتدخل السريع للمحافظة عليهم بغية استمرار سيطرتهم من دون عقبات. قال عضو الكنيست حنا سويد أنه في كل الاعتداءات على رؤساء السلطات المحلية العربية، وما أكثرها في السنوات الأخيرة وخاصة مع اتساع ظاهرة العنف بين صفوف مجتمعنا، "لم تقم الشرطة إلا باعتقال المعتدي على الرئيس اليهودي للجنة المعينة في طرعان"[24].

كي تكمل الصورة، ربما لنرى ما تصبوا إليه السلطات من وراء التعيين، نشير فيما يلي إلى مواصفات لرؤساء يهود تمّ تعيينهم لترؤس سلطات محلية عربية في السنوات الأخيرة:

تمّ تعيين فرانكو غونين، وهو قائد كبير في الجيش الإسرائيلي، رئيساً لمجلس طلعة عارة بعد أن قامت السلطات بحل المجلس المحلي وبعد أن تركت رئيسه المنتخب يعيث في المجلس سوء إدارة لعدة سنوات من دون أن تمنعه. ولم تتردد السلطات الإسرائيلية من تعيين شلومو تويزر Shlomo Tweezer الذي شغل منصب قائد سجن بئر السبع، رئيساً لبلدية الطيبة. وعينت ضابط الجيش تسفيكا فوغل Tzvika Fogel، الذي عمل في حرب غزة 2009 قائداً للمدفعية، رئيساً لمجلس طوبا الزنغرية شمال مدينة طبريا، وهو من وافق على القيام بأعمال قاسية خلال الحرب وقد يكون من بين الذين سيتم محاكمتهم وفق توصيات تقرير لجنة جولدستون الذي نشر على أثر حرب غزة[25].

وأخيراً، لا بدّ من التنويه أنه كان لهذه السياسات تأثير كبير على مواقف المواطنين العرب في "إسرائيل" تجاه أوضاعهم وحتى مستقبلهم، ولا نشكّ أن السلطات الإسرائيلية

[24] جريدة **حديث الناس**، الناصرة، 2010/2/26.

[25] הארץ 6 אוקטובר، 2009، هذه الصحيفة باللغة العبرية، وترجمتها: **هآرتس**، 2009/10/6.

تدرك هذا الوضع جيداً وتحافظ على استمرار وجوده حتى اليوم لأنه يساعد على إيجاد توجه عند فئات عربية ربما تدفعهم للتفكير لمغادرة الوطن. وفي استطلاع أجري سنة 1988، حدد 84.2% من العرب في الداخل أنهم لا يشعرون بأمان على مستقبلهم، في حين حدد 87.9% أن ليس هناك مساواة بين العرب واليهود في البلاد.

الأزمة وطريقة المواجهة:

على الرغم مما توصل إليه الباحث يوسف جبارين في إحدى الاستطلاعات التي قام بها، أن لـ 55% من المواطنين العرب في "إسرائيل" "ثقة منخفضة للغاية في السلطات المحلية العربية"[26]، ليس أمام المواطنين العرب بديل سوى العودة للسيطرة البناءة على هذه السلطات من أجل التقدم، كونها تشكل مصدر ثروة متعلقة بالنمو على مختلف المستويات. السياسات الإسرائيلية التي تمّ ذكر ملامحها الأساسية آنفاً، توجد مواجهة لن يستطيع أحد التهرب منها، وإن فعل سيشبه النعامة التي تضع رأسها في الرمل، وتعتقد أن العالم لا يتحرك من حولها. بعد تجربة خاصة دامت أربع سنوات كعضو في سلطة محلية عربية، توصل كاتب هذه السطور إلى استنتاج أنه ليس أمام الجماهير العربية وقياداتها، ممثلة باللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، إلا أخذ الأمور بالأيدي، وتحدي هذه الممارسات بانتهاج أساليب مشروعة يجب أن ترتكز بالأساس على العلم والتقوى وعلى رفض الواقع وإيجاد بديل سليم، يفجر الطاقات ويصنع، وفق المؤرخ أرنولد توينبي Arnold Toynbee حضارات، وفي حالتنا يساعد على إيجاد مجتمع عربي عصامي. ليس هناك خيار آخر، لأن البديل سيئ، بل خطير ويمنح السلطات المركزية في "إسرائيل" رخصة لتهجير المواطنين العرب.

ومن الممكن أن التحدي يساعد السلطات المحلية العربية على الخروج من أزمتها الحادة، ويبدأ في انتهاج وضع حدّ لعلاقات التبعية للسلطة المركزية بسبب وجود إدراك شعبي متزايد للدور الذي تقوم به السلطات المحلية العربية. وتصل نسبة المشاركة في انتخاباتها إلى أكثر من 90%، وهذا يزيد احتمال النجاح للخروج من هذه الأزمة المستمرة منذ عشرات السنوات.

---

[26] جريدة **كل العرب**، الناصرة، 2007/10/26، ص 51.

ويعزي إيان لوستيك بداية التحدي إلى ثلاثة دعائم أساسية، هي:

1. ضعف التقاليد التي حددت التفاعل الاجتماعي.
2. زيادة الشعور بالانتماء القومي العربي والفلسطيني.
3. إيجاد أطر للاحتجاج على سياسات الدولة[27].

برز التحدي جلياً حينما انطلقت أعداد متزايدة من المواطنين العرب في "إسرائيل" من فرضية أشار إليها جعفر فرح، مدير مركز مساواة، بالكلمات التالية: "إدارة شؤوننا الأساسية هي مسؤوليتنا. لن نتنازل عن هذا الحق"[28]. وهو شعور برز منذ سبعينيات القرن الماضي، وما زال يزداد زخماً حتى اليوم. إن التقييمات التي يتم التوصل إليها بواسطة القادة العرب تشير إلى ازدياد هذا التوجه لوجود أسباب موضوعية وتطورات ديموغرافية وغيرها. وأبدى الصحفي ألوف بن Aluf Benn في جريدة هآرتس تخوفه من زيادة قوة العرب العددية في "إسرائيل"، وأشار إلى أن حوالي نصف الطلبة في "إسرائيل" في الصف الأول هم من العرب والمتدينين المتزمتين، الأمر الذي سيجعل من "إسرائيل" دولة ثلاثية القومية: العلمانيون، المتدينون المتزمتون اليهود، والعرب[29].

إن الأمر ليس هيناً ويتطلب الكثير من الجهود الفردية والجماعية لأن "إسرائيل" ما زالت دولة مركزية تملك أكثر من 95% من مجموع الأراضي، وتنظر إلى المواطنين العرب من منظور أمني، وترى في أي تحرك عربي مساساً بيهودية الدولة إن لم يكن بأمن الدولة أو كلاهما في الوقت نفسه.

سوف نحدد فيما يلي توصيات لتكون في متناول قادتنا وأبناء مجتمعنا، تهدف لبناء سلطات محلية عربية عصامية لا تكون رافعة ليهودية الدولة، كما يرغب زعماء المشروع الصهيوني تحقيقها، وتساعدنا على التقدم والرقي، ومن خلالها يحصل المواطن العربي على حقوقه الأساسية:

1. علينا، على مستوى الأفراد والمجموعات، الإيمان بحتمية التغيير، وكي نغير لا بدّ أن نبدأ من تغيير أنفسنا، بعد مراجعة ودراسة الموضوع بشكل موضوعي، حين تكون

---

[27] Ian Lustick, *op. cit*, p. 237-238.

[28] جريدة **بانوراما**، الطيبة المثلث، 2007/6/29.

[29] **هآرتس**، 2010/2/17.

البوصلة موجهة نحو وجوب خدمة مصالحنا الجماعية وتمكين مجتمعنا لنواجه التحديات ونتطور. ويجب أن لا نتردد من محاسبة أنفسنا إن كان هناك مكان لمثل هذا[30]. ما ينشر أخيراً في "إسرائيل"، عن قيام العديد من القادة بالمطالبة بتغييرات جوهرية تجاه إيجاد مساواة للمواطنين العرب من أجل حصول "إسرائيل" على عضوية دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قد يزيد احتمال تحقيق التغيير المنشود[31].

2. إقامة لجان محلية مهنية إلى جانب السلطة المحلية، يتم انتخاب أعضائها كل سنتين بشكل ديموقراطي على قاعدة "إن خير من استأجرت القوي الأمين"[32]. يجب ترشيح من هو كفؤ حقاً لمنصب الرئيس أو منصب عضو سلطة محلية. هذا المنصب يتطلب علماً وقدرات على الكتابة والاتصالات الحديثة على كافة المستويات، فمركبات القوة تبدأ من العلم والخبرات. والأمانة تبدأ من حب المصلحة العامة وإيثار الآخرين، أي أن المنفعة الشخصية تأتي عن طريق خدمة المصلحة العامة. ومنذ البداية يجب إيجاد علاقات تكامل بين السلطة الرسمية وبين اللجان المحلية المهنية، بحيث يبقى المجلس سلطة شكلية تتوفر عبرها الميزانيات الرسمية.
3. التوقف عن حملات الانتخابات التي تجري حالياً والتفتيش عن انتخابات محلية للجان مهنية كل سنتين، يتقدم لها من هو كفؤ وصاحب خلفية ملائمة موضوعياً لها. الانتخابات كما هي اليوم، هدر أموال وثروات كبيرة من الأفضل توفيرها لتمكين المجتمع العربي على كثير من الأصعدة.
4. يجب أن ترتكز الانتخابات العامة التي تجري لانتخاب أعضاء السلطة المحلية، على قوائم حزبية وحركات سياسية عامة بدل قوائم عائلية. هذا يدعم التعاضد والتكافل والتكاتف بين الفئات الاجتماعية المختلفة، ويمنع أي محاولات لإيجاد فتن وخلافات

[30] يمكن قراءة مقال يحمل روح التحدي كتبه نبيل عودة، **بانوراما**، 2008/6/1، انظر: http://zavita.co.il/archives/287

[31] انظر تقرير مركز رئوت الإسرائيلي؛ وانظر أيضاً ما كتبه يارون زاليخا حول "**מניע צמיחה מתחת לאפנו: המגזר הערבי**" هذا المقال باللغة العبرية، وترجمته: "محرّك النمو تحت أنوفنا: الوسط العربي،" ربما الأكثر أهمية هو تقرير دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) حول الاقتصاد الإسرائيلي، حددت به أن شرط دخول "إسرائيل" هذه المجموعة المتطورة من الدول هو أن تساعد الوسط العربي على النمو؛ وانظر أيضاً تقريراً موسعاً حول دور المجتمع العربي في تطوير الاقتصاد الإسرائيلي، **ذا ماركر**، 2010/3/3.

[32] سورة القصص، الآية 26.

على خلفية عائلية. مع أننا نثمن الروابط العائلية ونرفض التعصب، نعتقد أن القوائم العائلية تصبح لقمة سائغة أمام السلطات التي تنتهج سياسة التفريق، وإيجاد الفساد.

5. يجب اعتماد مبدأ ضرورة فرض الشفافية والمراقبة الفعلية، لتوضع الأمور في متناول كل من يهمه الأمر بإخلاص. كي نحارب ظاهرة الفساد، وكما حدد المركز العربي للتخطيط البديل حلاً لمشاكل الفساد: "على المجتمع أن يسمع صرخته عند التجاوزات والفساد. يجب مراقبة الإعفاءات بدقة ويجب النظر إلى الرواتب المفبركة...".
6. تبني ثقافة العمل التطوعي بين شبابنا وشاباتنا وتنظيم هذا بواسطة لجان محلية وأحزاب وحركات سياسية عربية. والعمل على إقامة أيام تطوعية لتوطيد العلاقة بين المواطنين وإيجاد مناعة ذاتية للوقوف في وجه النشاطات الرامية إلى تفريق المجتمع وتهميشه.
7. تخفيف الاعتماد على السلطة المركزية في نواحٍ مختلفة، والاعتماد على الطاقات الذاتية، وإيجاد حلف بين رأس المال المحلي والوطني وبين السلطات المحلية. هناك رؤوس أموال محلية أو وطنية تقطن خارج البلاد أو في مناطق أخرى في البلاد، يمكن الاتصال بها وإيجاد نوع من التعاون من أجل الاستثمارات المحلية.
8. المطالبة الفعالة بوجوب إقامة مناطق صناعية في الوسط العربي، والعمل على الحصول على تخفيضات وإعفاءات كما تحصل عليها باقي السلطات المحلية اليهودية في البلاد. وحتى يكون هناك مساواة بين مختلف المواطنين، على قادة العرب في البلاد المطالبة بتناسب الأرنونا مع معدل الدخل العام لكل من العرب واليهود. يجب أن ننطلق من أن معدل دخل الفرد في "إسرائيل" غير متساوٍ بين اليهود والعرب، فحين يصل معدل الدخل العام عند اليهود 19 ألف دولاراً في السنة، يصل عند العرب فقط 7,590 دولاراً أي 39% من الدخل عند اليهود[33]. ومن جهة أخرى، يشكل العرب حوالي 20% من السكان ولكنهم لا يسهمون في الإنتاج القومي سوى بنسبة 8%. أي أنه حينما تحدد نسبة جمع ضريبة الأرنونا بين العرب، يجب أن

[33] انظر חסמים פנימיים בפני השתלבות החברה הערבית במשק הישראלי פורסם על ידי מכון ראות. http://reut-institute.org/Publication.aspx?PublicationId=3428، هذا باللغة العبرية، وترجمته: انظر: الحواجز الداخلية أمام اندماج المجتمع العربي في الاقتصاد الإسرائيلي، نشر من قبل مركز رئوت الإسرائيلي، في: http://reut-institute.org/Publication.aspx?PublicationId=3428

تضرب بحوالي ضعفين ونصف لتؤخذ بعين الاعتبار النسبة التي يطالبون بها كي يحددوا فيما إذا حقق العرب نسبة جمع الأرنونا المستحق وفق القانون. هذا الأمر مهم، لأن قدرة دفع الأرنونا عند العرب هي أقل بضعفين ونصف من قدرة الدفع عند اليهود، هذا ناهيك عن وجود مناطق صناعية ضخمة عند اليهود بسبب تخطيطات مجحفة ومتعمدة، تدر دخلاً كبيراً. وهذا الأمر مهم جداً لأن الدعم الحكومي مشروط بقدرات السلطات المحلية جمع ضريبة الأرنونا. وأشار بحث أعده البروفيسور آفي بن بساط وومي داهان، إلى أن أغلب الدعم الحكومي للسلطات المحلية مشروط بأن تحصل السلطات المحلية على نسبة دفع ضرائب محلية، الأرنونا، وأغلب السلطات المحلية العربية لا تستطيع الحصول على هذه النسبة. ويذكرون أنه في سنة 2006 تمّ إعادة مبلغ 700 مليون شيكل (أي حوالي 157 مليون و74 ألف دولار) كانت محددة لمساعدات سلطات محلية.

9. ترتيب وتنظيم المطالبة بالحقوق المدنية الأساسية لجميع السلطات المحلية العربية كمجموعة وعلى انفراد في آن واحد، عن طريق إقامة مركز قطري يشغل به علماء متخصصون من أجل مراقبة التطورات، وتعبئة الطلبات المهنية على كافة المستويات.

10. الاستفادة من تجاربنا الذاتية وأخذ العبر والانطلاقة من جديد. على سبيل المثال، بعد تجربة أكثر من ثمانية سنوات على رأس بلدية أم الفحم، حدد الشيخ رائد صلاح سكة للسير عليها من أجل إيجاد ثقافة إدارة سليمة في سلطاتنا المحلية[34]، وهي:

أ. مبدأ التنافس حقّ للجميع ويجب التمسك بأدب التنافس وحفظ الاحترام بين كل القوائم في كل بلد.

ب. منصب العضوية أو الرئاسة هو تكليفاً وليس تشريفاً، هو ابتلاء وليس تسلية، هو أمانة.

ج. تاريخنا وحضارتنا مليئة بالعبر وعلينا معرفتها والاستفادة منها. فعندما ولي أبو بكر الصديق قال: "لقد وليت أمركم ولست بخيركم... أيها الناس إنما أنا متبع ولست بمبتدع فإن أحسنت فأعينوني وإن زغت فقوموني".

[34] **كل العرب**، 2008/10/24.

وبعد تجربة طويلة في إدارة بلدية أم الفحم، كقائم بأعمال الرئيس ثم رئيساً، حدد الشيخ هاشم عبد الرحمن مواصفات الرئيس الناجح أنه يتحلى بالأمانة والاستقامة والنزاهة والشفافية والإلمام بالعمل البلدي وقوانين السلطات المحلية ومعرفة اللغات ووجود طاقم مهني أمين يثق به ويعطيه الثقة وتوزيع الصلاحيات والمراقبة وأن يكون الرئيس شجاعاً وأن لا تحتكم قراراته لما يريده الناس[35].

د. اتباع توصيات آفي بن بساط وومي دهان[36] بعدم فصل الانتخابات المحلية بين قائمة للرئاسة وقائمة للعضوية، والتي قد بدأ ممارستها منذ سنة 1978[37]. والسبب يعود إلى أن الفصل يكثر القوائم المتقدمة وهذا ما يكلف أموالاً كثيرة المجتمع العربي بحاجة إليها في سبيل نموه.

هـ. الاهتمام بالتربية والتعليم في قرانا ومدننا لأنها تساعد على بناء الإنسان، وهو الأساس. ويجب فتح مكتبات عامة في كل قرية ومدينة وفروع حاراتية، كي نعمل على تشجيع القراءة وإتاحة الفرصة للأجيال الشابة قضاء وقت فراغها في تلك المكتبات. ومن ثم، الاعتماد أكثر وأكثر على العلم والعلماء من منطلق الحديث النبوي الشريف "العلماء ورثة الأنبياء"، والاستفادة من تجارب الشعوب الأخرى على كافة المستويات. ربما خير ما يجب العمل فيه في هذا الإطار ليكون الرافعة الأساسية، حيث بدونه من الصعب التحدث بجدية عن تقدمنا بشكل عام، هو إقامة جامعة الناصرة لتشكل مكان جمع الطاقات الأكاديمية المحلية، وتشكل مكاناً للبحث العلمي حيث لا يحرث الأرض إلا عجولها. هذا أمر مهم لأن الاستثمار في العلم بواسطة سلطاتنا المحلية هو أمر مثير للدهشة. حجم ما تستثمره هذه السلطات بأطفالنا هزيل. فحين تستثمر هرتسليا خمسة آلاف شيكل (أي حوالي 1,393.6 دولار) في كل طفل ويصل المبلغ في تل أبيب إلى 4,437 شيكل (أي حوالي 1,236.7 دولار)، بلغ حجم

[35] مقابلة مع الشيخ رائد صلاح حول الحكم المحلي في كتاب الأبحاث السنوي **دراسات** (الناصرة: المركز العربي للحقوق والسياسات، 2009).

[36] בן בסט, אבי ומומי דהן، 2008، 'המשבר ברשוית המקומיות: יעילות מול ייצוגיות, ירושלים המכון הישראלי לדמוקרטיה, פורום קיסריה השישה עשר، هذا باللغة العبرية، وترجمته: آفي بن بساط وومي دهان، "الأزمة في السلطات المحلية: الكفاءة مقابل الإجراءات،" منتدى قيساريا السادس عشر، معهد القدس لدراسة الديمقراطية، 2008.

[37] **هآرتس**، 2010/1/6.

الاستثمار في مدينة سخنين العربية صفراً، حين شغل نبيل أبو صالح مدير قسم المعارف، وهو نفسه مدير قسم المعارف التابعة للجنة القطرية لرؤساء السلطات العربية[38].

و. انتهاج العقاب الاجتماعي، المقاطعة الاجتماعية، كوسيلة لردع كل من تسايره نفسه للتعدي على أموال الناس وعلى المصالح العامة. وبدأ التفكير في إقامة "لجان تأديب" في القرى والمدن العربية، كي يظهر للناس أن هناك من يراقب تصرفاتهم ويعمل جاهداً على منع انتهاكات حقوق الإنسان على المستوى الفردي والجماعي.

ز. الاستمرار في تحدي سياسات الظلم التي تمارس ضدّ مجتمعنا. والعمل على إقامة لجان شعبية في كل بلد من أجل الحفاظ على مصالح الناس، وتوجيه الناس للعمل بشكل جماعي.

خاتمة:

سياسات التمييز ضدّ السلطات المحلية العربية في البلاد خطيرة ومؤثرة ولها مضاعفات قصيرة وبعيدة الأمد في آن واحد، وخاصة أن تلك السلطات تلعب دوراً مهماً في حياة المواطن العربي وتقدم له خدمات أساسية. وهذه السياسات تهدف إلى تضييق الخناق على المواطنين العرب ليصبحوا، كما حددها أوري لوبراني Uri Lubrani مستشار رئيس الحكومة السابق بن جوريون للشؤون العربية، "حطابين وسقاة ماء"، وإجبارهم في نهاية المطاف، كما تمّ تحديدها في وثيقة كينغ التي نشرت سنة 1976، على الانشغال في حياتهم الأساسية اليومية، تضعضع مكانتهم في البلاد وتدفعهم للهجرة إلى خارج الوطن، ليبقى اليهود في هذه البلاد، ولتزيد يهودية الدولة يهودية.

أمام هذا الوضع ليس أمام المواطنين العرب بديل سوى التحدي وأخذ الأمور في أياديهم وجعل السلطات المحلية العربية أكثر عصامية، تعتمد على الطاقات الذاتية وتدأب على رفع مستوى آدائها ونجاعتها لتقوم بخدمة المواطن العربي، لتصنع له بيئة ملائمة للإبداع وزيادة التمكن على مختلف الأصعدة.

[38] الأرقام نشرت في **يديعوت أحرونوت**، 2008/8/5.

الفصل الخامس

طمس الآثار العربية والإسلامية

أ. عبد الرازق متاني
باحث في مركز الدراسات المعاصرة

طمس الآثار العربية والإسلامية

تتناول هذه الدراسة أحد مشاهد النكبة الفلسطينية ألا وهو تدمير القرى والبلدات العربية، متناولة البعد الأيديولوجي، والدوافع والأهداف من وراء تدمير المشهد الفلسطيني وعمليات طمس القرى العربية لتنتقل الدراسة إلى مشهد آخر يحكي حال الآثار الإسلامية والعربية ويلخص المحاولات العديدة والمساعي لإزالتها ضمن مخططات المؤسسة الإسرائيلية لتهويد أرض فلسطين وذاكرة الأرض والمكان، كما وتلخص الدراسة دور علم الآثار الإسرائيلي والتجنيد البحثي الساعي لفرض الرؤية الصهيونية وتحقيق "الواقع التاريخي" تماشياً مع سياسة فرض الأمر الواقع.

النكبة والتهجير:

1. مقدمة:

شكل القضاء على الخلافة الإسلامية في سنة 1924 منعطفاً خطيراً في التاريخ الإسلامي والشرق الأوسط تحديداً باعتباره بداية ضياع أرض فلسطين التي وقعت تحت الانتداب البريطاني، الأمر الذي عُرف في التاريخ بتقسيم أملاك "الرجل المريض"، لتبدأ مشاهد نكبة الشعب الفلسطيني ولتقع المذابح الصهيونية بحق هذا الشعب التي وصلت لـ17 مذبحة من أشهرها مذبحة دير ياسين، من دون أن تحرك القوات البريطانية ساكناً، لتسيطر "إسرائيل" مع نهاية الانتداب على 13% من مساحة فلسطين وتطرد 400 ألف لاجئ من 199 قرية[1]. وعلى الرغم من كل الامتيازات والتسهيلات التي منحتها حكومة الانتداب البريطاني للصهاينة وعملها على مدار 28 عاماً، من ضمنها إعطاء اليهود حقّ امتياز استغلال الأرض التي اعتبرت أملاك دولة وعلى الرغم من كل محاولات شراء الأرض وامتلاكها إلا أن الصهيونية لم تنجح في الاستحواذ على أكثر من 6% من مساحة فلسطين والتي تعادل 1,681 كيلومتراً مربعاً لتصل اليوم إلى 78% من مساحة أرض فلسطين بالإضافة إلى المستعمرات المنتشرة في الضفة الغربية[2].

[1] إبراهيم أبو جابر، **النكبة جرح فلسطين النازف** (أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، 2006)، ص 12.

[2] **المرجع نفسه**، ص 10.

2. التهجير رؤية أيديولوجية:

إن نزوح الفلسطينيين لم يكن عملاً تلقائياً أو اختيارياً من جانبهم، ولكنه كان بموجب برنامج تمّ التفكير به وإعداده من قبل القيادات الصهيونية، وقد تمّ تنفيذه بالقوة والقسوة المفرطة من خلال ارتكاب العديد من المجازر، الأمر الذي أكدته العديد من الدراسات[3].

فقد احتل مبدأ التهجير والإبعاد موقعاً مركزياً في الفكر الاستراتيجي للقيادة الصهيونية كأساس لحل "المشكلة" الفلسطينية منذ بدايات الاستيطان، وقد تبنته كل الأطياف السياسية من اليمين المحافظ إلى اليسار العمالي تحت شعار: "أرض بدون سكان لسكان بدون أرض"، الأمر الذي أكده زعماء الصهيونية وعلى رأسهم حاييم وايزمان Chaim Weizmann، الذي شغل منصب رئيس المؤتمر الصهيوني الأول The First Zionist Congress وأول رئيس لـ"دولة إسرائيل"، معتبراً الوجود الفلسطيني كصخور معيقة للحركة في ممر وعر قائلاً: "اعتبرت الصهيونية في مرحلتها الأولية من قبل دعاتها الطليعيين حركة تعتمد كلياً على عوامل آلية: هناك بلد صودف أنه يسمى فلسطين، بلد بلا شعب، وفي الجانب الآخر هناك الشعب اليهودي وهو لا بلد له. ماذا يراد غير ذلك إذن، إلا إدخال الإصبع في الخاتم للجميع بين هذا الشعب وهذا البلد"[4]. فيما رأى بن جوريون، وهو من طلائع الحركة الصهيونية في مرحلة تأسيس "دولة إسرائيل"، ورئيس الوزراء الإسرائيلي لعدة سنين، أن الوجود الفلسطيني مشكلة يمكن معالجتها فقط من واقع القوة العسكرية وإقامة واقع اقتصادي واستيطاني في فلسطين، كما وأكد ضرورة التهجير القسري للفلسطينيين من الأراضي الموعودة للدولة اليهودية، مؤكداً أهمية الإعداد لذلك[5].

[3] إبراهيم أبو جابر، **جرح النكبة**، الأجزاء 1-9 (أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة)؛ وإبراهيم أبو جابر، **النكبة جرح فلسطين النازف**؛ وإيلان بابيه، **التطهير العرقي في فلسطين**، ترجمة: أحمد خليفة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2007)؛ ومجلة **عصر الفكر**، أم الفحم، مركز الدراسات المعاصرة، العدد 2، 2008؛ ونور الدين مصالحة، **أرض أكثر وعلاب أقل: سياسة "الترانسفير" الإسرائيلية في التطبيق 1949-1996** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997).

[4] نور الدين مصالحة ، **مرجع سابق**، ص 79.

[5] حيدر عبد الشافي، "حق اللاجئين في العودة: لا يضيع بمرور الوقت وغير قابل للتفاوض،" في **مؤتمر فلسطينيي أوروبا: الوقائع والوثائق** (لندن: الأمانة العامة لمؤتمر فلسطينيي أوروبا، 2008)، ص 31؛ وللتوسعة حول الجذور الصهيونية لفكرة تهجير الفلسطينيين من بلادهم يمكن النظر: إيلان بابيه، **التطهير العرقي في فلسطين**؛ و إيلان بابيه، "قراءة في سياسة الترانسفير، من حاييم وايزمان إلى رحبعام زئيفي،" مجلة **قضايا إسرائيلية**، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، العدد 5، 2002، ص 4-13.

اجتمع اليهود على "حقهم" في أرض فلسطين سواء أكان الحق دينياً أو وعداً ربانياً أو حقاً تاريخياً، إلا أن هذه الفكرة والتي وجدت من خلال تعابير وأشكال مختلفة، التفّ حولها كافة أطياف "الشعب اليهودي" وأجناسهم من متدينين وعلمانيين وشيوعيين وكذلك أكاديميوهم وجهالهم، وهم مستعدون لأن يلغوا حقيقة وجود شعب آخر متجذر في هذه الأرض منذ أكثر من 4,500 عام وأن يعطوا المسوغ لتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه، وارتكاب أبشع المجازر في حقه، والتي زادت عن مئة مجزرة سنة 1948[6]، ليطرد سكان ما يزيد عن 531 قرية وبلدة من قراهم وأراضيهم، وقدرت في إحصائيات أخرى بـ 675 بلدة[7]، التي تساوي 92% من الأرض التي أصبحت تدعى "إسرائيل" ليصبح 70% من الشعب الفلسطيني من اللاجئين والذين فاق عددهم في سنة 2010 حوالي 7.5 مليون لاجئ.

وقد حرصت المنظمة الصهيونية على طرد السكان العرب من فلسطين لسببين:

الأول: الميزان الديموغرافي، بحيث أن عدد السكان العرب في المناطق التي احتلها الصهاينة كان يزيد عن 860 ألف نسمة يقابل ذلك 650 ألف يهودي، أي أن الدولة اليهودية ستبدأ حياتها وهي تمثل أقلية بين أكثرية عربية.

الثاني: امتلاك الأراضي، بحيث رأت الصهيونية بأنها لن تستطيع إقامة دولتها بين الأكثرية غير اليهودية، وأن الأراضي المسيطر عليها لن تكون للدولة بل للفلاحين اليهود وبعملية الطرد تمكنت من حلّ المشكلتين[8].

3. عقدة "الغرب الحضاري":

تحاول "إسرائيل" دوماً أن تصور نفسها على أنها جسم حضاري مرتبط بحضارة الغرب مكمل لها، أو أنها مبعوث "الغرب الحضاري" إلى الشرق لينوره أو أنها "الديموقراطية" الوحيدة في الشرق، الأمر الذي طرحه ثيودور هرتزل في كتابه "دولة اليهود": إن دولة اليهود المنشودة ستكون عبارة عن سور يفصل بربرية الشرق عن

[6] إبراهيم أبو جابر، **جرح النكبة**، الجزء الأول، ص 14.

[7] سلمان أبو ستة، **طريق العودة: دليل المدن والقرى المهجرة والحالية والأماكن المقدسة في فلسطين** (لندن: هيئة أرض فلسطين، 2007)، ص 7.

[8] مؤسسة ليليو باسّو الدولية، **حقائق وأسرار عن نكبة 1948، طرد الفلسطينيين من ديارهم**، ترجمة نور الدين حميد (دمشق: دار الأقصى للدراسات والنشر، 2001)، ص 289.

حضارة الغرب وتقدمه[9]. وعلى ضوء ما ذكر، تمّ تبرير المجازر بحق الشعب الفلسطيني على أنها ضروريات كان لا بدّ من تنفيذها تبعاً للشعار "الغاية تبرر الوسيلة" أو تحت شعار "نشر الحضارة"، فلا ضير في تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه، ما دام يتبع للشرق البربري، وتشتيته في كل بقاع الأرض.

من منطلق عقدة "الغرب الحضاري" حاولت المؤسسة الإسرائيلية وأنصارها إخفاء حجم الكارثة والمجازر والطرد القسري، الذي تمّ بأبشع المظاهر تحت وطأة السلاح، والذي حدث للشعب الفلسطيني في سنة 1948 (أي النكبة) وسنة 1949، من خلال إيجاد المبررات والتقليل من حجم الكارثة التي لحقت بهذا الشعب، من خلال استعمال كلمات مثل "ترانسفير" أو "نزوح" أو "هرب" أو "لجوء"[10]، في محاولة لتصوير تهجير الفلسطينيين من أرضهم على أنه أمر طبيعي كان لا بدّ من حصوله، وأنهم قد "نزحوا" عن أرضهم بمحض إرادتهم، لاغين بذلك حق عودة هذا الشعب إلى دياره والتي أصبحت تسمى "إسرائيل"، في محاولة منهم لإلغاء حق ثلثي الشعب الفلسطيني من العودة إلى أرضه التي ما عادت كما تركها، هذا الحق والذي بقي أهله متمسكون به، على الرغم من كل محاولات التوطين وغيرها، ما زال الوقود الذي يحيي القضية الفلسطينية حتى يومنا هذا ليرثه الأبناء وأبناء الأبناء عن أجدادهم.

4. "شرعنة" السيطرة واحتلال الأراضي:

حاولت "إسرائيل" أن تشرعن سيطرتها على الأراضي الفلسطينية حرصاً منها على الحفاظ على تلك الأرض بحوزتها من جهة، وفي المقابل لتمنع عودة اللاجئين إليها، وذلك من خلال هدم القرى المهجرة أو بواسطة سنّ العديد من القوانين وإنشاء المؤسسات التي تستحوذ على الأرض من ضمنها تحويل الأراضي العربية إلى الوصاية تحت مسؤولية "القيم على أملاك الغائبين"، بعد اعتبارها العربي المطرود من بيته بالمذابح غائباً، أيضاً هناك قانون "الحاضر الغائب"، الذي أصبح من خلاله ذلك الفلسطيني الذي ذهب لزيارة أقربائه والاطمئنان عليهم غائباً أيضاً[11]، أو من خلال عقود صورية،

[9] رائد نعيرات، "الجدار الفاصل في العقلية الإسرائيلية،" في **مؤتمر فلسطينيي أوروبا: الوقائع والوثائق** (لندن: الأمانة العامة لمؤتمر فلسطينيي أوروبا، 2008)، ص 146.

[10] مؤسسة ليليو باسّو الدولية، **مرجع سابق**، ص 18.

[11] إبراهيم أبو جابر، **النكبة جرح فلسطين النازف**، ص 17.

عقدتها "إسرائيل" مع مؤسسات يهودية أو صهيونية عالمية لتضمن سيطرتها على الأرض وتمنع عودة اللاجئين كون هذه الأرض أصبحت ذات "مُلاك"، كما فعل ديفيد بن جوريون من خلال عقده بيع صوري إلى الصندوق القومي اليهودي Jewish National Fund (JNF) في كانون الأول/ ديسمبر 1948، وكذلك في سنة 1950 ليتم بذلك نقل ما مساحته 2,380,142 دونم من أجود أراضي فلسطين[12].

أسهم الحكم العسكري الذي فرضته "إسرائيل" على السكان العرب المتبقين في قراهم على إتمام عمليات مصادرة الأراضي، فقد تمّ من خلال الحكم العسكري والذي استمر حتى سنة 1966 وفرض قانون الطوارئ، تحقيق عدة أهداف وذلك بالإضافة للهدف المعلن من قِبل المؤسسة الإسرائيلية وهو تحقيق الأمن ومنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم وتحديداً اللاجئين الداخليين أو "الحاضرين الغائبين" والذين يقدر عددهم بـ 30 ألف أو خمس الذين بقوا وقد منعوا من العودة إلى بيوتهم وأراضيهم التي استولت عليها الدولة، كذلك تمّ إخلاء بعض الأماكن والقرى العربية شبه المهجورة أو بعض التي لم تكن هجرت ونقل أبنائها إلى مناطق أخرى من البلاد تحت ذريعة إخراجهم من داخل "الإطار الأمني" بالإضافة إلى نقل آخرين لإيجاد متسع لليهود[13].

لم تتوقف مشاريع مصادرة الأراضي بحق القلة الفلسطينية التي بقيت في أرضها والتي تعرف باسم فلسطينيو الداخل أو (فلسطينيو الـ 48) وما زالت المحاولات العديدة للسيطرة على أرضهم والتضييق عليهم مستمرة من خلال عدة طرق ووسائل نذكر منها:

- مصادرة الأراضي بحجج أمنية ومن ثم وضع اليد عليها.
- مصادرة الأراضي بذريعة المشاريع التنظيمية التي حولت القرى والبلدات العربية إلى أشبه بالـ"جيتوات" Ghettos (مفرد جيتو) محاصرة من كافة الجهات ليس بمقدورها الاتساع، حيث تمّ خنق القرى والبلدات العربية من خلال الطرق الالتفافية وشبكات السكة الحديدية وخطوط كهرباء الضغط العالي أو من خلال بناء وتوسيع المستعمرات والبلدات اليهودية على حساب البلدات العربية.
- مصادرة الأراضي من خلال تحويلها إلى مناطق خضراء.
- مصادرة الأراضي من خلال سمسرة الأراضي.

[12] سلمان أبو ستة، **مرجع سابق**، ص 8.

[13] نور الدين مصالحة، **مرجع سابق**، ص 8.

برعت "إسرائيل" في سياسة فرض الأمر الواقع، وما زالت مشاهد التهجير والسيطرة على أكبر جزء من الأرض والتوسع في منطقة الضفة الغربية مسيطرة على أكبر جزء من أراضي الضفة الغربية من خلال عدة أمور:

- بناء الجدار الفاصل والذي يضم مساحة 10.2 من مساحة الضفة الغربية، والتي تعدّ من أخصب الأراضي الفلسطينية والتي تشكل مأوى لأكثر من 49,400 شخص يسكنون في 38 قرية وبلدة لا تشمل القدس الشرقية، وقد استمر مسلسل الهدم الذي طال العديد من أشجار الزيتون والحمضيات ومساحة واسعة من الدفيئات الزراعية، بالإضافة إلى عزل بعض القرى والبلدات بنسبة 95% عن أراضيها والتي سميت بـ"منطقة الحرم"، ومنع أعمال البناء على بعد مئتي متر من الجدار مما سيجعلها أراضٍ مهجورة.
- شقّ الطرق الالتفافية والتي تلتهم ما نسبته 1.7% من مساحة الضفة الغربية.
- بناء المستعمرات العشوائية، ليصل عددها في الضفة الغربية إلى حوالي 140 مستعمرة[14].

مشهد تدمير القرى العربية ومشاريع "التسوية":

> لقد بُنيت القرى اليهودية لتحل مكان القرى العربية، إنك لا تعرف أسماء تلك القرى العربية، وأنا لا ألومك على ذلك لأنه لا توجد كتب جغرافية، وليس الكتب فقط، بل كذلك فإن تلك القرى العربية لم تعد موجودة الآن... لا يوجد هنا مكان واحد في هذه البلاد لم يكن فيه سكان عرب[15].

هذه المقولة التي صرح بها وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه ديان Moshe Dayan مرة لجريدة هآرتس، تلخص الجريمة التي ارتكبت بحق السكان الأصليين في فلسطين. فلم تكتفي المؤسسة الإسرائيلية بتهجير السكان العرب من بيوتهم وقراهم بأبشع الوسائل، بل عمدت إلى إزالة هذه القرى وجرفها، بل وإزالتها من الخرائط وتهويد أسمائها لتقيم على أنقاضها المستعمرات اليهودية.

[14] المرجع نفسه.

[15] موشيه ديان، في خطابه أمام طلبة معهد التخنيون (المعهد الإسرائيلي للتكنولوجيا) Technion-Israel Institute of Technology في حيفا، **هآرتس**، 1969/4/4.

وقد جاءت عمليات هدم القرى العربية لتحقق عدة أهداف، منها:

1. منع السكان العرب من العودة إلى بيوتهم التي هجروا منها، أي بكلمات أخرى إلغاء حقّ العودة.
2. جزء من مخطط تهويدي الذي سعى إلى تهويد الأرض والمكان تحقيقاً لشعار الصهيونية "شعب بلا أرض لأرض بلا شعب"، وإنشاء المستعمرات اليهودية على أنقاض القرى العربية.
3. محاولة لتهويد "ذاكرة المكان" وتاريخ الأرض بعد تهويد المكان.
4. القضاء على هوية وانتماء فلسطينيي الداخل خوفاً من البقاء والتجذر في الوطن، لما سيترك لهم مشاهدة القرى المهجرة من أثر سلبي على نفوسهم، ويذكرهم بالتاريخ الأسود والمذابح التي ارتكبت بحق أهلهم الذين هُجّر من بقي منهم من بيوتهم، نخص منهم من اصطلح على تسميتهم "بالحاضرين الغائبين" من المهجرين، والذين يسكنون على مرأى من قراهم التي هجروا منها. كما سعت المؤسسة الإسرائيلية، من خلال هدم القرى، إلى مسخ ذاكرة الجيل الناشئ لفلسطينيي الداخل تحقيقاً منهم لمقولة "كبارهم سيموتون وصغارهم سينسون" ولن يتعرفوا على أماكن القرى التي لم يبقوا لها أثراً.
5. سرقة واستغلال حجارة ومُركبات البيوت العربية المهجر أهلها لإنشاء وبناء المستعمرات اليهودية التي أقيمت على أنقاض القرى العربية.
6. الانتقام من السكان العرب، نخص منها البلدات المقاومة.

بُعد عسكري وأمني:

بدأت عمليات هدم القرى بعد تهجيرها مباشرة، وقد استمرت سنين عديدة على الرغم من كون المؤسسة الإسرائيلية سعت منذ البداية إلى إزالة كافة القرى المهجرة، إلا أن الموارد المالية لتنفيذ هذه المخططات حالت دون ذلك، الأمر الذي أكده تصريح ديفيد بن جوريون في الكنيست في 1952/1/20 حيث قال:

> من وجهة نظري كان يجب أن يتم إزالة كل الخرب[16] [القرى المهجرة الموجودة في جنوب النقب... إنها ما زالت قائمة لأن هناك حاجة للكثير من المال لتفجيرها و"تنظيفها". على كل الأحوال لماذا يجب أن نبقي عليها؟ أناس عرب يمرون من منطقة جولس وأماكن أخرى ويرون خرباً فارغة، ما الحاجة بهذا الشيء؟[17].

بدأت الحملة الرسمية لهدم القرى والتي عرفت بحملة "يشور" أو "تسوية" الأرض سنة 1965، وتمّ من خلالها "تسوية" ما تبقى من القرى العربية، إلا أن العديد من الباحثين ومعاصري هذه الحملة لا يرون بها حملة جديدة، بل على العكس فإن حملة "تسوية" الأرض لم تأتِ إلا لتغطي وتخفي عمليات الهدم التي حدثت منذ سنة 1948 ولتُكمل ما لم يتم تنفيذه، وهي كذلك هدفت لإيجاد المبررات والمسوغات القانونية لعمليات الهدم بعد أن تمّ تهجير أهل القرى والبلدات العربية، لتأتي هذه الحملة متممة على ما بقي بحجج أن البيوت أصبحت "خرباً" و"أطلالاً" آيلة للسقوط وتؤثر على سلامة المتجولين والسكان، بل وأصبحت ملاجئ للحيوانات الضارة. فجاءت هذه الحملة لتزيل "الأطلال" و"الخرب" حفاظاً على المصلحة العامة، محاولين نفي البعد السياسي للعملية، الأمر الذي بينته شهادات أناس كانوا على علاقة بعمليات الهدم مدعين أن "دائرة أراضي إسرائيل" كانت الجسم المبادر للمشروع ولم يكن لها أي بعد سياسي أو حتى أمني، وقد قرر أن تتم العملية بهدوء تام خشية إثارة الرأي العام، ولكي لا تحدث اعتراضات على العملية. وكان الهدف من حملة "تسوية"، هو هدم الأرض من منطقة إصبع الجليل شمالاً والاتجاه نحو الجنوب مروراً بكل التلال والمرتفعات لـ"تُنظف" البلاد، ولكي لا يأتي القرويون العرب ويدعون بعد مرور الأيام "هذه الشجرة كانت لي"، "هذه قريتي"[18].

16 استعمل بن جوريون كلمة "خرب" أو "اطلال" في الإشارة إلى أن القرى كانت مهجرة ولم يبقى منها سوى الأطلال، ليتبادر إلى الذهن أن إزالة هذه الخرب هو أمر طبيعي بل هو الأمر المطلوب، في حين أن الحقيقة هي أن القرى والبيوت العربية في الغالب حفظت كما تركها أهلها.

17 שי א> תשס"ג. "גורל הכפרים הערביים הנטושים במדינת ישראל ערב מלחמת ששת הימים ואחריה." קתדרה 105: 151-170. وهو باللغة العبرية، وترجمته: شاي 2003، "مصير القرى العربية المهجّرة بإسرائيل في حرب الأيام الستة وبعدها،" كاثيدرا 105: 151-170.

18 المرجع نفسه، ص 154-158.

وقد شاركت وعنيت العديد من أذرع المؤسسة الإسرائيلية بعمليات هدم وإزالة القرى، من بينها وزارة الخارجية الإسرائيلية التي ادعى رجالها أن إبقاء القرى العربية على جوانب الطريق سوف يثير أسئلة لا حاجة لها من قبل السواح، فيما أشار تقرير يتبع لـ"دائرة أراضي إسرائيل" أن "تسوية" القرى سيمنع الأسى عند عرب الداخل لا سيّما عند مرورهم من عند قراهم. كذلك شركة تحسين المنظر الطبيعي[19]، ادعت أنه يجب إزالة القرى والإبقاء على المباني المعمارية الجميلة.

تمت عملية "تسوية" بالموازاة مع مخطط تهويد الجليل الذي بادرت إليه الحكومة الإسرائيلية برئاسة ليفي أشكول Levi Eshkol، وقد شارك في العملية كل من: الوكالة اليهودية، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة الإسكان، ووزارة العمل بالإضافة إلى الصندوق القومي اليهودي[20].

لم تكتفِ "إسرائيل" بإزالة القرى العربية بل عمدت إلى طمس آثار هذه القرى وذلك من خلال عدة أمور:

1. تحريف الخرائط: قامت المؤسسة الإسرائيلية بإزالة أسماء البلدات العربية المهجرة من الخرائط ولم تسجل على اللافتات، ليحل مكانها أسماء المستعمرات اليهودية التي أقيمت على أنقاض القرى العربية.
2. تحريف الأسماء: قامت المؤسسة الإسرائيلية بتغيير أو تحريف الأسماء العربية (قرى، بلدات، شوارع، وديان،...إلخ)، وفي المقابل قامت بتسميتها بالأسماء الصهيونية أو التوراتية.
3. إقامة المستعمرات والتجمعات والمنشآت اليهودية مكان القرى المهجرة وإخفاء معالمها بالكامل.
4. إقامة الغابات المحرشات والحدائق الوطنية لتخفي آثار و"ركام" القرى. وقد تولى هذا الأمر الصندوق القومي اليهودي، الذي كان له أكبر الأدوار في تهويد الأرض وإنشاء المحرشات على أنقاض القرى، ليصل عدد الأشجار التي زرعها هذا الصندوق سنة 1971 إلى 100 مليون شجرة، من خلال الغابات المقامة على أنقاض القرى، وقد

19 بالعبرية: החברה לשימור הנוף.

20 شاي 2003، "مصير القرى العربية المهجّرة بإسرائيل في حرب الأيام الستة وبعدها."

استمر بزراعة حوالي 600 ألف شجرة متنوعة كل عام في كافة أنحاء البلاد[21]. ومن بين أهم هذه الغابات، تلك التي أقيمت حول مدينة القدس، تحديداً في منطقة اللطرون بعد حرب سنة 1967، لتقام على أنقاض قرى عمواس، ويالوا وبيت نوبا، التي تمّ تهجيرها وهدمها بعد أسبوع من انتهاء الحرب[22]، وقام الصندوق القومي اليهودي بزراعة غابة متنوعة الأشجار على أراضي القرى. وقد نفذت العملية بحسب خطة مسبقة تهدف إلى تحريش المنطقة المؤدية إلى القدس، وقد أجهزت جرافات الصندوق على المكان بما سمي بـ"تسوية المكان"، ومن ثم جاء المختصون في زراعة الأشجار ليبدأوا عملية التشجير، وقد زرع في كل عام قرابة 20 ألف دونم[23].

طمس الآثار العربية والإسلامية في أرض فلسطين:

سعت المؤسسة الإسرائيلية من البداية إلى تهويد الأرض وذاكرة المكان وإلى إزالة البعد التاريخي العربي والإسلامي لأرض فلسطين، وهي مستمرة بانتهاك الآثار الإسلامية وإزالتها، ليس فقط من الكتب والأبحاث، بل من أرض الواقع أيضاً، وجرف العديد من طبقات الآثار الإسلامية والتي اعتبرت بحسبهم "مضايقات متأخرة" لا قيمة لها ولا حاجة للإبقاء عليها، بل يجب إزالتها بهدف الوصول إلى "المهم". في حين سعوا إلى بناء روايتهم وجعلها التاريخ كله على الرغم من تأكيد الباحثين لبطلانها، تلك الرواية التي بنيت في الغالب على آثار فردية عثر عليها هنا أو هناك، أو أنها قد بنيت في أحيان عديدة على قطع أثرية مزيفة كان الهدف من ورائها تحقيق الرواية على أرض الواقع، وإيجاد تصديق لها ما دام القوي هو الذي يكتب التاريخ، بل ويزيل الآثار، وما دام الصراع بجوهره هو من أجل الهيمنة والسيطرة في الحاضر[24].

---

[21] ككال، "ההיסטוריה של קק"ך לפי עשורים:עשור שמיהי 1971-1980." אתר: קרן קימת לישראל: אודצנו :היסטוריה. הורד בתאריך: 2010.2.4، 1. בכתובת: http://www.kkl.org.il/kkl/hebrew/nosim_ikaryim/al_kakal/history/asorkkl/asorim.x، وهو باللغة العبرية، وترجمته: "تاريخ الصندوق القومي اليهودي في إسرائيل "الكيرين كايمت الإسرائيلية" خلال عقود، منذ عقد 1971-1980،" موقع الكيرين كايمت الإسرائيلية، ص 1. الموقع: .http://www.kkl.org.il/kkl/hebrew/nosim_ikaryim/al_kakal/history/asorkkl/asorim.x

[22] الجازي، אלגזי י>. "שלושה שנמחקו." מוסף הארץ: 1997.7.11، وهو مقال باللغة العبرية، وترجمته: الغازي، "ثلاثة قد حذفوا،" **هآرتس**، 1997/7/11.

[23] ككال، مرجع سابق، ص 2.

[24] عبد الرازق متاني، **علم الآثار وصناعة التاريخ** (أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، 2010)، ص 52.

أما الوسائل التي سعت بها المؤسسة الإسرائيلية إلى تهويد تاريخ أرض فلسطين فنجملها في النقاط التالية:

1. إزالة وطمس الآثار العربية الإسلامية من مواقع عديدة، نخص منها الآثار التي تعود إلى الفترة المملوكية والعثمانية كونها تقع في الطبقات العليا، وقد كانت جزءاً من النسيج المعماري للقرى العربية وتمّ هدمها من خلال عمليات هدم القرى المهجرة.
2. إزالة وجرف العديد من الطبقات الإسلامية خلال عمليات التنقيب الأثري الإسرائيلي التي بحثت عن "المهم"، مزيلة الطبقات الإسلامية والعربية المتراكمة من دون تدوين أو معالجة أو دراسة، معتبرة إياها مضايقات متأخرة يجب إزالتها بهدف الوصول إلى "المهم"، بل لا أبالغ إذا قلت أن آثاراً غير إسلامية (رومانية أو بيزنطية) قد أزيلت في بعض الأحيان ولم تحظَ في الاهتمام والتوثيق العلمي اللائق بهدف الوصول إلى "الفترات التوراتية"[25].
3. انتحال التاريخ، مصورين تاريخ اليهود على أنه تاريخ أرض فلسطين أو أن اليهود كانوا العنصر والمركب الأساس في التاريخ الفلسطيني، على الرغم من كون العديد من الباحثين أكدوا أن الوجود اليهودي في أرض فلسطين لم يكن سوى وجوداً طارئاً لا يكاد يذكر مقارنة مع تاريخ فلسطين العريق، وأن وجودهم لم يكن سوى تجمعات اجتماعية تعود بالولاء للحكم المركزي إذا وجدت أصلاً، الأمر الذي أكده العديد من الباحثين نذكر منهم الباحث كيث ويتلام Keith Whitelam في كتابه "اختلاق إسرائيل القديمة إسكات التاريخ الفلسطيني"[26]، حيث يقول: "إنه بُعد زمني يساعد على توضيح أن إسرائيل ليست إلا مجرد كينونة في الزمان الفلسطيني الكاسح"، أما المؤرخ هربرت جورج ويلز Herbert George Wells فقد وصف حياة العبرانيين في كتابه "موجز التاريخ" The Outline of History قائلاً: "كانت حياة العبرانيين في فلسطين تشبه حياة رجل يصر على الإقامة وسط طريق مزدحم فتدوسه الحافلات والشاحنات باستمرار، ومن الأول إلى الآخر لم تكن مملكتهم سوى حادث طارئ في تاريخ مصر وسورية وأشور وفينيقية ذلك التاريخ الذي هو أكبر وأعظم من تاريخهم"[27].

---

[25] **المرجع نفسه**، ص 18.

[26] كيث ويتلام، **اختلاق إسرائيل القديمة إسكات التاريخ الفلسطيني**، ترجمة: سحر الهندي (الكويت: سلسلة علم المعرفة، 1999)، ص 120.

[27] ظفر الإسلام خان، **تاريخ فلسطين القديم** (بيروت: دار النفائس، 1992)، ص 97.

4. إنشاء "ترسانة علمية" مجندة تسعى لتهويد التاريخ وتصويره وفق الرواية التوراتية، بل وتحقيق هذه الرواية وتنفيذها على أرض الواقع من خلال إصدارات "بحثية" ومشاريع "تهويدية". وقد شملت هذه الترسانة العديد من الباحثين والمختصين في العديد من المجالات ليكونوا سوياً "الفسيفساء الحضاري" وفق الرؤية الصهيونية، وقد كان لعلم الآثار الدور الكبير في تحقيق هذه القضية.

علم الآثار الإسرائيلي ودوره في تهويد تاريخ فلسطين:

لا يمكن اعتبار علم الآثار الإسرائيلي علماً محايداً موضوعياً، بل هو من أهم مركبات الصراع التاريخي. فقد كان وما زال لعلماء الآثار الإسرائيليين والمستشرقين، الدور الأكبر في تهويد تاريخ فلسطين من خلال إصداراتهم وأبحاثهم الأثرية وذلك لعدة أسباب:

1. علم الآثار الإسرائيلي كان في الغالب من المركبات الأساسية للترسانة العلمية المجندة، التي سعت إلى تهويد تاريخ أرض فلسطين من خلال "فرض" الرواية التوراتية على أرض الواقع وتثبيتها من خلال "المكتشفات" الأثرية والبحوث العلمية، كما كان لهم دور كبير في التحضير لإقامة "الوطن القومي اليهودي" من خلال الأبحاث الأثرية التي سعت للكشف عن "جذور إسرائيل التوراتية" كمقدمة لعودة اليهود إلى "وطنهم الأم". إلا أن المنصفين من العلماء قد أنكروا هذه الرواية، بل إن من العلماء الإسرائيليين أنفسهم من أنكر هذا التجنيد للعلم وطالب بفصل العلم عن السياسة والتحرر من قيود الصهيونية و"علم الآثار التوراتي"، معللين ذلك بأن "دولة إسرائيل" أصبحت أمراً واقعاً تستمد استقلاليتها وقوتها من أساس وجودها ومن خلال حضارتها الحالية، ولم يعد هناك حاجة للترويج للأساطير التوراتية التي احتاجوا أن ينشروها في بداية سنوات قيام "دولة إسرائيل"، بل ومنهم من أصبح يوجه الاتهامات المباشرة لما يقوم به العلماء "التوراتيون" من تقويض للعلم خصوصاً فيما يتعلق بتاريخ القدس؛ حيث ردّ مجموعة من أساتذة

جامعة تل أبيب على ادعاءات إيلات مزار Eilat Mazar[28]، المحاضرة في قسم الآثار في الجامعة العبرية، والتي أدارت العديد من الحفريات في مركز الزوار الإسرائيلي في سلوان – القدس في السنوات 2006-2007، بمقال تحت عنوان "هل حقاً اكتشف في القدس قصر الملك داوود؟" ملخصين بحثهم بـ:

> الاستحداث الذي تقترحه مزار هو نموذج واضح لعلم الآثار التوراتي التقليدي، الذي يصمم التفسيرات الأثرية بحسب رؤية غير ناقضة للرواية التوراتية، هذا النظام والذي تحكم في البحث حتى سنوات الستين من المئة العشرين، وضعف حتى كادت تختفي عند نهاية المئة العشرين ظهر مجدداً في قمة رونقه في مدينة داوود في سنة 2005[29].

2. ترابط علم الآثار الإسرائيلي في السياسة، بحيث كان وما زال للأثريين الإسرائيليين دور كبير في بناء الذاكرة والهوية الجماعية الإسرائيلية والمحافظة على هذه الذاكرة. وقد لعب علم الآثار دور كبير في بناء الذاكرة الجماعية لأبناء الدولة الناشئة، الأمر الذي أكدته شهادات الباحثين الإسرائيليين أنفسهم كأمثال البروفسور يسرائيل فنكلشتاين Israel Finkelstein في مقدمة الطبعة العبرية من كتابه "بداية إسرائيل" حيث قال:

> منذ سنوات الخمسين من المئة العشرين كان علم الآثار التوراتي ركيزة أساسية في بناء طباع الشعب الإسرائيلي، احتلال الأرض على يد يهوشوع وقصة الاستيطان اعتبرت النموذج الظاهر من الماضي البعيد لعودة صهيون الجديدة، مملكة داوود وسليمان المزدهرة اعتبرت رمزاً للمستقبل المزهر لإسرائيل الشابة. كل هذا يجب أن نحلله على أساس الأيام الأولى من بناء دولة قومية وبناء الهوية، ولكن الآن عندما نضج المجتمع الإسرائيلي، وعندما أصبحت إسرائيل أمراً واقعياً، هل يوجد قيمة للسؤال عمّا إذا وقعت جدران أريحا نتيجة الأصوات المنطلقة من صفارة يهوشوع؟ أو هل حكم

[28] מזר א> 2007. "החפירה בעיר דוד –מרכז המבקרים (2006-2007)." חידושים בחקר ירושלים 13 (2007): 7-26، وهو باللغة العبرية، وترجمته: مزار، "الحفريات في مدينة داوود – مركز الزوار (2006-2007)"، الابتكارات في دراسة القدس، 13 (2007)، ص 7-26.

[29] أوسكشين وآخرون، אוסישקין ד>، ואחרים 2007. "האמנם התגלה בירושלים ארמונו של המלך דוד?." חידושים בחקר ירושלים 13(2007): 35-46، 42، وهي باللغة العبرية، وترجمتها: أوسكشين وآخرون، "هل ظهر في القدس قصر الملك داوود؟،" الابتكارات في مجال دراسة القدس 13(2007): 35-46، ص 42.

سليمان عاصمة مزدهرة لمملكة امتدت من نهر مصر إلى الفرات أم حكم قرية نائية على مناطق صغيرة جنوبي الجبل؟ هل يوجد لذلك انعكاسات حول "حقنا على الأرض"؟[30].

3. طمس الآثار العربية والإسلامية وإزالتها وعدم اعتبارها ذات أهمية ترقى بحسب علم الآثار الإسرائيلي ليتناولها ضمن أجندته البحثية، وحتى أنها لم تدرس ضمن أقسام تدريس الآثار بالجامعات الإسرائيلية حتى زمن قريب لتدرس في بعضها على استحياء، وعلى الرغم من ذلك، فإن مستوى التدريس والمعالجة ما زال سطحياً متدنياً ولا يكاد يذكر مقارنة مع الأبحاث الأثرية المختصة بالفترات السابقة، نخص منها الفترات البرونزية والحديدية (التي عُرّفت بحسب المدارس الإسرائيلية بالفترات التوراتية)، وقد ارتكز جلّ هذه الأبحاث بالأمور الجمالية الهامشية[31].
4. انتشار التزييف المهني المتقن في الحقل الأثري الإسرائيلي لتستعمل اللقائط المزيفة كركائز بحثية تبنى عليها الرواية التاريخية "الصهيونية"، لتكون هذه اللقائط بحسبهم حجة ودليلاً على صدق ما يدعون. إلا أن الناظر إلى مجمل التراث الأثري يوقن ضعف روايتهم وعدم تلاؤم هذه القطع مع النسيج المعماري والحضاري لأرض فلسطين[32].
5. اعتماد علماء الآثار الإسرائيليين على قاعدة بيانات خاطئة في دراساتهم فيما يتعلق في تأريخ الفخاريات الإسلامية، ومن أبرز هذا الاستعمال: نسبت فخاريات أموية إلى الفترة البيزنطية وفخاريات عباسية متقدمة نسبت للفترة الأموية في حين أن بعض الأنماط الفخارية العباسية المتأخرة أرخت كفخاريات أموية متأخرة وعباسية متقدمة[33]، الأمر الذي يعني أن العديد من المواقع قد تكون نسبت عن طريق الخطأ،

[30] فنكلشتاين، פינקלשטין י>، וניר אשר סילברמן 2003. ראשית ישראל:ארכיאולוגיה، מקרא וזיכרון היסטורי. מאנגלית: עדי גינצבורג–הירש. תל–אביב: אוניברסיטת תל–אביב، 4، وهو باللغة العبرية، وترجمته: فنكلشتاين، ونير اشر سيلبرمن 2003. "بداية إسرائيل، علم الآثار، والذاكرة التاريخية،" من اللغة الإنجليزية: عدي جينتسبورغ هيرش، تل أبيب، جامعة تل أبيب، ص 4.

[31] المرجع نفسه.

[32] المرجع نفسه.

[33] نول، נול ח' תשס"ד. "ארכיאולגיה לעזרת ההיסטוריה: ארץ ישראל העבאסית על–פי הממצא החומרי." ג'מאעה יא': 29-49، ص 35-38، وهو باللغة العبرية، وترجمته: نول، "علم الآثار في مساعدة التاريخ: أرض إسرائيل العباسية حسب الاكتشافات المادية،" مجلة **جماعة**، بئر السبع، النقب، جامعة بن جوريون، 2004، 29-49، ص 35-38.

أو ربما عن قصد، إلى فترات غير إسلامية تحديداً الفترات البيزنطية، مما يعني نسب الازدهار الذي كان في الفترة الأموية والعباسية للفترة البيزنطية، وتصوير الفترة الإسلامية المبكرة بفترة قحط وأن بلاد فلسطين تماشياً مع افتراءاتهم التاريخية لم يكن لها مكانة في تلك الفترة.

نستدل مما ذكر أن علم الآثار الإسرائيلي هو علم غير موضوعي، بل هو علم مُسيَّس، جاء ليخدم فكرة معينة، وهي تهويد أرض فلسطين وصناعة "واقع تاريخي" جديد على الأرض على غرار السياسة الإسرائيلية الساعية لفرض سياستها وذاتها والاستحواذ على الأرض. يستنتج من هذا أن كل الناتج الأثري الإسرائيلي هو ناتج فاقد لمصداقيته لكون الأساس مجند أصلاً وذلك بحسب القاعدة "ما بني على باطل فهو باطل"، أي أنه لا يجب اعتماد المنتوج الأثري الإسرائيلي كأمر مُسَلّم، كما أن هذا الناتج لا يصلح ليعتمد كحجة تاريخية حتى ولو كان الحديث عن نتاج حفريات أثرية معروفة ومراقبة، لكون الحقل الإسرائيلي غنياً بالتزييف ومجنداً أصلاً.

الخلاصة:

عمدت المؤسسة الإسرائيلية إلى تهويد شامل لأرض فلسطين، شمل البشر والشجر وحتى الحجر؛ مهودة المكان وساعية إلى تهويد ذاكرته، في محاولة منهم لتثبيت وجودهم على هذه الأرض، ونفي وجود أصحاب الأرض الأصليين الذين أصبح غالبيتهم لاجئين، فلم تكتفِ المؤسسة بهدم آثار القرى المهجرة، بل سعت أيضاً وما زالت إلى طمس تاريخ هذه الأرض وصياغته وفق ما يلائم مصالحهم، ما دام القوي هو من يكتب التاريخ عادة.

الفصل السادس

التخطيط ويهودية الدولة

المهندس زكي اغبارية
رئيس مؤسسة الأقصى للوقف والتراث

التخطيط ويهودية الدولة

من المتعارف عليه بين البشر أن التخطيط وسيلة وأداة فعالة، بل ضرورية لاستمرار الحياة البشرية بشكل أفضل وباستثمار أفضل لموارد الأرض وثروتها. وفي عملية التخطيط تجتمع تخصصات شتى في جوانب كثيرة من الحياة، كالجانب الاقتصادي، والتربوي، والعمراني، والاجتماعي، والبيئي بحيث تجتمع هذه التخصصات لوضع خطة مستقبلية، تحدد مسارات تطور المدن وانتشارها بشكل يوفر للسكان جميع المتطلبات الضرورية لاستمرار الحياة والتطور في المستقبل.

لقد قلبت المؤسسة الإسرائيلية هذه المفاهيم لفلسفة التخطيط، بحيث تطبقه إذا كان التخطيط يشمل الوسط اليهودي وتنقلب مفاهيمه إذا تناول الوسط العربي في هذه البلاد، كما جاءت المخططات القطرية واللوائية بشكل عام لوظيفة واحدة، وهي ترسيخ فكرة الدولة اليهودية بكل ما للكلمة من معنى، مستعينة بذلك بقوانين وأنظمة دأبت المؤسسة الإسرائيلية منذ الإعلان عن قيام الدولة بإعدادها وتطبيقها حتى التهمت معظم الأرض العربية، ووصلت إلى نسبة تقارب الـ 93%. ومن أجل تثبيت هذه الأرض وإضفاء صفة اليهودية عليها، قامت المؤسسة الإسرائيلية بإعداد قائمة طويلة من المخططات القطرية واللوائية والتي أسهمت في تعميق الفجوة بين المجتمع العربي والمجتمع اليهودي، بحيث أسهمت هذه المخططات في دفع عجلة التقدم للمدن والتجمعات اليهودية بشكل كبير على حساب الأقلية العربية وعلى حساب الأرض العربية.

إن التخطيط في "إسرائيل" يتصف بصفة ديناميكية مذهلة، حيث إن المؤسسة الإسرائيلية تصرف أموالاً طائلة على التخطيط وتوابعه.

إن ما يغلب على موضوع التخطيط هو الجانب السياسي، بحيث إن عملية التخطيط في "إسرائيل" تعدّ مشتقة للعملية السياسية، وتقف وراءه أيديولوجية صهيونية تَعدّ الأرض ركيزة أساسية للقضية اليهودية الاستعمارية.

إن مصادر هذا البحث هي مصادر أكاديمية. والبحث يعتمد بشكل أساسي على جانب من تجربة الباحث الشخصية في إدارة موضوع التخطيط والتي تزيد عن العشر سنوات في وادي عارة وأم الفحم، ودوره في رئاسة مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، وعضويته في اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في منطقة حيفا والتابعة لوزارة الداخلية.

التهويد والأدوات:

كما أسلفنا سابقاً، فإن المحرك الأساسي لموضوع التخطيط من قبل المؤسسة الإسرائيلية هو تهويد الأرض كل الأرض، من خلال استعمال أنظمة وقوانين استخدمت في عهد الانتداب البريطاني، واستحداث أدوات وقوانين جديدة منذ الإعلان عن قيام الدولة وحتى يومنا هذا.

وحسب المعلومات من مصادر يهودية مثل الكاتب الإسرائيلي تسور فإن "إسرائيل" أصبحت "مالكة لـ 92% من مجمل أراضي الدولة في بداية الخمسينيات". وفيما يلي لائحة بملكية الأراضي غداة إقامة الدولة[1].

جدول رقم (4): لائحة بملكية الأراضي في فلسطين المحتلة سنة 1948، غداة إقامة "إسرائيل"

الملكية	المساحة (الدونم)
أرض بملكية يهودية خاصة	801,000
أرض بملكية عربية خاصة	867,000
أرض بملكية الدولة	18,754,000
المجموع	**20,422,000**

وكان قد تمّ الاستيلاء على 460 ألف دونم من الأراضي العربية بحجج مختلفة.

وقد تمت المصادرة والسيطرة على كل الأرض من خلال قوننة الأساليب، وقد نجحوا في مصادرة معظم الأرض العربية من خلال هذه القوانين، ومن خلال مؤسسات تخطيطية تطويرية بالمفهوم الصهيوني الإسرائيلي.

وفيما يلي قائمة من التشريعات والقوانين، استخدمت من قِبل المؤسسة الإسرائيلية من أجل مصادرة الأراضي العربية والسيطرة عليها، ومن هذه القوانين:

1. قانون الأراضي (الاستملاك للمنفعة العامة لسنة 1943).
2. أنظمة الطوارئ بشأن فلاحة الأراضي البور، واستعمال مصادر المياه غير المستغلة لسنة 1943.

[1] تسور، **قوانين العقارات في إسرائيل**، 1972، ص 42.

3. أنظمة الطوارئ لسنة 1945 (المادة 125 استعملت لإغلاق مناطق معينة، وتمّ منع السكان العرب من دخول أراضيهم ثم مصادرتها بحجة أنها غير مستغلة أو أنها ليست تحت التصرف الفعلي لأصحابها).
4. قانون وضع اليد على الأراضي في حالات الطوارئ لسنة 1950.
5. قانون أملاك الغائبين لسنة 1950.
6. قانون سلطة التطوير (نقل أملاك) لسنة 1950.
7. قانون أملاك الدولة لسنة 1951.
8. قانون استملاك الأراضي (تصديق الإجراءات والتعويضات) لسنة 1953.
9. قانون "صندوق أراضي إسرائيل" (الكيرين كايمت Keren Kayemet) لسنة 1953.
10. قانون وضع اليد على الأراضي (تعليمات مؤقتة) لسنة 1956.
11. قانون التقادم الزمني لسنة 1958.
12. قانون "إدارة أراضي إسرائيل" لسنة 1960.
13. قانون أساسي: "أراضي إسرائيل" لسنة 1960.
14. قانون الغابات لسنة 1926.
15. قانون تسوية الحقوق في الأراضي لسنة 1928.
16. قانون استملاك الأراضي في النقب (اتفاقية السلام مع مصر) لسنة 1980.

استولت السلطات الإسرائيلية بموجب قانون أملاك الغائبين على ما يقدر بحوالي 40% من الأراضي المملوكة من المواطنين العرب في "إسرائيل". يقول إيان لوستيك: "إن 81 ألفاً من مجموع 160 ألف فلسطيني، والذين بقوا في إسرائيل، قد صنفوا بكونهم غائبين حاضرين".

وقد لخص الباحث جاد برزلاي Gad Barzilai العلاقة بين يهودية الدولة وعملية القوننة والعلاقة مع الأقلية الفلسطينية كالتالي:

> يُعَرِّف أمرُ أملاك الغائبين الأقليةَ العربية في إسرائيل كعدد من الأقليات الدينية، أي مجموعة طوائف دينية. لماذا يتم ذلك؟ الهدف من وراء هذا التعريف للعرب في إسرائيل هو تجنب الاعتراف بالهوية القومية/ الوطنية لهذه الأقلية. ذلك أنه حين تعترف الدولة بالحقوق الجماعية للأقلية العربية في إسرائيل استناداً إلى كونها جماعات وطوائف دينية، فهي تنفي الهوية القومية/ الوطنية

عن الأقلية. مصلحة الدولة من وراء ذلك واضحة للعيان، وتتلخص في أن الدولة اليهودية لا ترغب في وجود أي تحد من قبل أقلية قومية، غير يهودية، تحد لكونها دولة قومية. من هنا، كانت الخطوة الأولى التي تبعت ذلك قانون المواطنة (سنة 1952)، وقبل ذلك بعامين سن قانون العودة، وجاء بعد ذلك الأمر الخاص بتأجير الأراضي للأغراض العامة، وهو في واقع الحال أمر مأخوذ من أنظمة الطوارئ الانتدابية من سنة 1943، ثم جاء قانون أملاك الغائبين في سنة 1950، نحن أمام خط سياسي مثابر منذ مطلع الخمسينيات يصبو إلى تعريف الأقلية الفلسطينية في إسرائيل كجماعات دينية / طائفية، وإلى عدم تعريفها بأي شكل من الأشكال، كجماعة قومية، وبالتالي يسعى عملياً إلى ضمان سيطرة الدولة الكاملة على الأرض التي تركت، وتلك التي طرد منها اللاجئون الفلسطينيون خلال حرب 1948.

وبهذا تكون المؤسسة الإسرائيلية قد هيأت الظروف المناسبة لبناء سياسة تخطيطية على الأرض العربية بحرية كاملة ومن دون منازع، وفق سياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ومن خلفها الأيديولوجية المحركة والمغذية لفكرها السياسي الاستعماري.

أجهزة التخطيط في "إسرائيل":

يمتاز جهاز التخطيط في "إسرائيل" بقوته الهائلة وذلك من خلال الصلاحيات المطلقة الخاضعة له بخلاف أجهزة التخطيط الأخرى في العالم الغربي بشكل خاص. لقد أعطيت لهذا الجهاز صلاحيات واسعة فيما يتعلق في البناء والتطوير وكذلك استصدار أنظمة תקנות، وتتوزع صلاحياته بشكل هرمي من الأدنى إلى الأعلى على النحو التالي:

1. لجان تنظيم محلية.
2. لجان تنظيم لوائية.
3. المجلس القطري للتخطيط والبناء في القدس، وهو أعلى سلطة تخطيطية.

وتتكون هذه اللجان من ممثلين في كافة الوزارات كوزارة الإسكان، والدفاع، والبيئة، والداخلية، والزراعة، والبنية التحتية...إلخ، ويضاف إليها أجسام مهمة وذات أثر كبير في بلورة سياسة التخطيط ألا وهي الوكالة اليهودية أي "الكيرين كايمت" و"دائرة أراضي إسرائيل". ومن وظائف هذه اللجان الرئيسية هي:

أ. إعداد الخرائط القطرية واللوائية والهيكلية وإقرارها.
ب. إعداد خطط مرجعية مستقبلية للمدن وإقرارها.
ج. إعداد توصيات لوزير الداخلية لإقرار أنظمة תקנות.
د. المراقبة على البناء الغير القانوني، حسب تعبيرهم، وهذا يخص الوسط العربي بشكل خاص.

من خلال استقرائنا للمخططات القطرية واللوائية نلاحظ ما يلي:

هذه المخططات ترفع بشكل كبير مستوى المدن اليهودية في كل مجالات الحياة الاقتصادية، والعمرانية، والتربوية، وهذا يبرز في المخطط القطري رقم 35، وفي المخططات اللوائية: مخطط رقم 6 – لواء حيفا، ومخطط رقم 2 – لواء الشمال، وهناك أمثلة كثيرة.

وفيما يخص المدن والقرى العربية، نجد أن هذه المخططات جاءت لتؤكد على:

- تحجيم هذه القرى والمدن، وإحاطة نسبة كبيرة منها بالغابات والمناطق الخضراء التي تقيد بل وتمنع أي توسع مستقبلي لهذه المدن.
- تحويل المدن والتجمعات العربية إلى تجمعات هامشية محدودة الفرص الاقتصادية والتطورية، وتفتقر إلى المؤسسات والمرافق العامة التي تتلاءم مع النمو السكاني ومتطلبات الوقت.
- فرض أنظمة وقيود جديدة من خلال مخططات للتضييق على الوسط العربي بما تبقى لهم من أراض زراعية، وهذا يبرز بشكل واضح في منطقة لواء حيفا.
- الإعلان عن جميع الأبنية الواقعة [خارج] حدود المسطحات، التي فرضت من قبل السلطة المركزية ممثلة بالمجلس القطري للتخطيط والبناء واللجان اللوائية والمحلية، بأنها أبنية غير قانونية يجب هدمها.
- التعجيل بالمصادقة على المخططات التي تقدم من قبل مؤسسات يهودية، كالتي ذكرناها سابقاً، وذلك لتحقيق الهدف المنشود وهو السيطرة على الأرض واستغلالها للبناء والتطوير.
- عرقلة وتأخير أي مبادرات تخطيطية تقدم من قبل أي جسم.
- طمس ومحو معالم المقدسات الإسلامية، والتي تُعدّ أكبر شاهد على الهوية العربية، والتي تعرقل بشكل كبير تنفيذ مشروع يهودية الدولة. والشواهد على ذلك كبيرة

في مدن الساحل، كثير من المقابر حرقت وبنيت على أنقاضها الفنادق والمؤسسات، وكذلك إقرار مشروع مبنى التسامح على مقبرة مأمن الله، وهذا موضوع يحتاج ليوم دراسي خاص به.

- إعداد مخططات كثيرة لتهويد القدس وخاصة في محيط المسجد الأقصى والقدس عامة، مثال على ذلك مخططات الحدائق التوراتية جنوب المسجد الأقصى، ومدينة داود، وأمثلة أخرى كثيرة.
- ملاءمة التخطيط للوضع القائم غير القانوني، مثال على ذلك خريطة رقم 19: مركز تجاري والتي من أهدافها، كما ذكر في بند أهداف الخريطة، ملاءمة استعمالات الأرض وأوامر البناء للاستعلامات القائمة بشكل فعلي، والتقليص في خط الارتداد من شارع رقم 65. بينما في الوسط العربي يُعدّ البناء القائم مخالفاً للقانون وهو سبب كفيل لرفض المخطط أو عرقلته.
- مخطط مرجعي وادي عارة.

خلاصة:

مما تقدم في هذه الأوراق، يتبين أن المؤسسة الإسرائيلية نجحت، ومنذ قيام الدولة، ببناء جهاز ضخم ومركب بشكل يضمن السيطرة على الأرض العربية بغطاء قانوني يضمن بنهاية الأمر تهويد الأرض وإضفاء الصفة اليهودية عليها.

في بند أ تحت عنوان الأهداف العليا للخريطة صفحة 2 من كتاب "الخريطة الهيكلية القطرية رقم 35" لسنة 2002 ما نصه: "تطوير الدولة الإسرائيلية بشكل يمكن من تحقيق الأهداف للمجتمع الإسرائيلي بمركباته المختلفة وتحقيق قيمها كدولة يهودية، وكمجتمع يهودي مستوعبٍ للهجرة اليهودية وكدولة ديموقراطية".

على ضوء ذلك، أرى أن حجم المشكلة كبير ومركب ويحتاج، بالإضافة للجهود العربية الموجودة لمواجهة الأمر، إلى وحدة سياسية داخل المجتمع العربي تتبنى موقفاً سياسياً واضح الأهداف، كذلك يجب العمل على توحيد الكوادر والمؤسسات التخطيطية والقانونية لمواجهة هذه المخططات الظالمة والتي تتجاهل وجودنا كمجتمع عربي فلسطيني، من حقه أن يعيش على أرضه بكرامة، وأن يرفع من مستوى معيشته في شتى مجالات الحياة.

الفصل السابع

صهيونية التربية والتعليم في الداخل الفلسطيني!!

أ. د. إبراهيم أبو جابر
مدير مركز الدراسات المعاصرة

صهيونية التربية والتعليم في الداخل الفلسطيني!!

مقدمة:

فرضت المؤسسة الإسرائيلية التعليم الإلزامي في سنة 1948؛ لكن جزءاً كبيراً من الميزانيات المخصصة لجهاز التربية والتعليم أسند إلى مؤسسات الحكم المحلي، مما أضرّ كثيراً بالمدارس العربية في البلاد. غير أن الأمور قد بدأت بالتغير في السبعينيات، لكن ذلك كله لم يوقف التمييز في مجال التعليم ضدّ العرب، واستمر حتى كتابة هذه السطور، على الرغم مما شهده من تحسّن وإصلاح.

شهد الداخل الفلسطيني تحولات ملحوظة في مجالات عدّة، كان أبرزها ارتفاع نسبة المتعلمين، فقد تراجع معدل الأمية بسرعة لدى العرب من 50% في الستينيات ليبلغ 36.1% في سنة 1970، ثم 18.9% في سنة 1980، و6.1% فقط في سنة 2002.

هذه التغيرات السريعة والمهمة شملت جميع مركبات الداخل الفلسطيني، وجاءت كرد عملي على تراجع العوائد من القطاع الزراعي، عصب حياة المجتمع العربي، ولجوء الشباب إلى القطاع الوظيفي كمصدر أساس تقريباً للعمل، فأصبح التعليم العمود الفقري والرصيد الأقوى للمجتمع العربي الفلسطيني في البلاد، مع انسداد أفق التوظيف والعمل في الدوائر الحكومية المقتصرة فقط على اليهود.

لقد واظبت المؤسسة الإسرائيلية منذ سنة 1948 على نظامي تعليم منفصلين، أحدهما لليهود والآخر للعرب، وكان الإدعاء الرسمي، إن هذا النظام يسمح للعرب بالمحافظة على ثقافتهم ولغتهم، غير أن فصل نظام التعليم العربي قد أدى لإضعاف وتهميش فلسطينيي الداخل من خلال الوسائل التالية:

1. تمكنت سلطات المعارف من إفقار النظام العربي من تمويل "الميزانيات" بدون أن تضر بنظام التعليم اليهودي.
2. تمكن جهاز المخابرات العامة من التدخل في نظام التعليم العربي، وبشكل خاص في تعيين المدرسين والمدراء.

3. انخفاض مستوى الطلاب العرب الذين يتقدمون للجامعات الإسرائيلية، حيث التعليم موحد والدراسة باللغة العبرية، مقارنة مع مستوى الطلاب اليهود الذين يتعلمون بلغتهم الأم.

أهداف التعليم العربي:

تعنى الدول في العادة كثيراً بموضوع التربية والتعليم والسياسة التعليمية والمناهج الدراسية، فترسم الاستراتيجيات وتضع الخطط والبرامج التربوية لذلك؛ لإدراكها أهمية هذا الموضوع.

إن موضوع التربية والتعليم هو أفضل ما يمكن أن تستثمر فيه الدول، إن أرادت الحفاظ على ولاء شعوبها وانتمائهم لها؛ فالسياسة التعليمية المدروسة تخرّج أجيالاً موالين ومنتمين للدولة والوطن، وعلى استعداد للتضحية من أجلها والدفاع عنها.

المؤسسة الإسرائيلية من جانبها كباقي الدول تسير في الاتجاه نفسه منذ سنة 1948، مع تراخٍ معين حصل في سنوات التسعينيات حتى مطلع القرن الـ 21، ثم عاد بعدما استلم نتنياهو سنة 2009 رئاسة الحكومة؛ ولكن الوضع في هذا الكيان يختلف عن غيره، فالحال هنا استثنائي تماماً، وذلك بالعودة للظروف التي أُسس فيها، والظلم الذي وقع على الشعب الفلسطيني، ولهذا فليس من العدل تطبيق السياسة التربوية لهذا الكيان على الداخل الفلسطيني، أسوة بباقي دول العالم، للخصوصية التي يتمتع بها هذا الشعب.

حرصت المؤسسة الإسرائيلية، منذ تأسيسها، على نهج معيّن خاص وهادف وموجّه في السياسة التعليمية والتربوية، أهم معالمها ما يلي:

1. مبدأ التربية للقيم الصهيونية واليهودية:

ورد التأكيد على هذا المبدأ ضمن وثيقة الاستقلال سنة 1948، حيث جاء فيها: "... فقد اجتمعنا، نحن أعضاء مجلس الشعب، ممثلو السكان اليهود في البلاد، وممثلو الحركة الصهيونية في يوم انتهاء الانتداب البريطاني على أرض إسرائيل، وبحكم حقنا الطبيعي والتاريخي بمقتضى قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة، نعلن عن إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل هي دولة إسرئيل"[1].

[1] وثيقة الاستقلال، 1948/5/14.

هذا النص يؤكد على يهودية الدولة بكل وضوح، ولا شكّ أنه أسس لكل القوانين ومشاريع القوانين والسياسات والخطط الحكومية الرسمية، ومن جملتها السياسة التربوية، التي حرصت على ترجمة ما ورد في وثيقة الاستقلال على شكل مناهج وخطط تربوية وتعليمية.

هذه الوثيقة أيضاً، كما ذكر، ترجمت على شكل قانون رسمي إلزامي، وهو قانون التعليم الرسمي لسنة 1953. هذا القانون لخص العملية التربوية في جملة واحدة، أصبحت جوهر كل شيء في جهاز التربية والتعليم، حيث أكد القانون على أن الهدف الأساس للتعليم هو: "التربية على قيم الحضارة الإسرائيلية، وعلى إنجازات العلم، وعلى حب الوطن، والولاء للدولة وللشعب اليهودي"[2].

هذا القانون تمّ تعديله سنة 2000 على يد الكنيست، وخاصة أهداف التعليم الرسمي، فجاء التعديل في البند 2 مؤكداً ومبرزاً هوية هذا الكيان اليهودية، والتعديلات كالتالي:

أ. تربية الإنسان على حبّ أخيه الإنسان، وحبّ شعبه وبلاده، وأن يكون مواطناً مخلصاً لـ"دولة إسرائيل".

ب. غرس المبادئ الواردة في إعلان قيام "دولة إسرائيل"، وقيم الدولة باعتبارها دولة يهودية وديموقراطية.

ج. تعليم تاريخ أرض و"دولة إسرائيل".

د. تعليم توراة "إسرائيل" وتراثه، وتاريخ "الشعب اليهودي"، والتقاليد اليهودية، وزرع ذكرى الكارثة (المحرقة النازية Holocaust) والبطولة، والتربية على احترام هذا الذكر[3].

لقد أدلى الكثيرون بدلوهم في موضوع التربية والتعليم من مسؤولين وسياسيين إسرائيليين، فقد أوصى إيغال آلون Yigal Allon بأن تكون التربية من أجل الإخلاص للدولة والمصير المشترك بين مواطنيها؛ في حين جاء في وثيقة أمنون روبنشتاين Amnon Rubinstein، أن الهدف هو تربية المواطن في "دولة إسرائيل" كدولة يهودية ديموقراطية.

[2] قانون التعليم الرسمي لسنة 1953.

[3] تعديل سنة 2000/ بند 2.

كما ورد في خطة الوزيرة السابقة عن الليكود ليمور ليفنات Limor Livnat "مئة مصطلح لتعليم الصهيونية" ما نصه: "سوف يرسخ التعليم والقيم الأبدية للتقاليد اليهودية، والوعي الصهيوني واليهودي... كتاب التوراة واللغة العبرية وتاريخ الشعب اليهودي، هي حجر الأساس لهويتنا الوطنية، وستأخذ مكانتها في تعليم الأجيال الشابة"[4].

لقد وجد تعديل قانون التعليم سنة 2000 وشعار "يهودية الدولة"، الذي رفعه نتنياهو وحكومته مؤخراً (2009)، صدى داخل أروقة الكنيست، حيث قدمت النائبة في الكنيست ليئا شيمطوف من حزب "إسرائيل بيتنا" اقتراح قانون يفرض على المدارس العربية داخل البلاد، تخصيص ثلاث حصص أسبوعية على الأقل لتعليم "الصهيونية وتاريخ أرض إسرائيل ودولة إسرائيل".

وجاء في شرح اقتراح القانون: "إن هناك مؤسسات تعليمية رسمية لا تعمل بروح أهداف جهاز التعليم، وتمتنع عن تزويد طلابها بالمعرفة حول قيم دولة إسرائيل وتاريخها، كدولة يهودية وصهيونية"[5].

وتقول شيمطوف أنه: "بموجب قانون التعليم يجب تعليم المبادئ التي جاءت في إعلان إقامة دولة إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية، وتعليم تاريخ إسرائيل ودولة إسرائيل، وتوراة إسرائيل، وتاريخ الشعب اليهودي، وتراث إسرائيل وأعراف وتقاليد إسرائيل"[6].

هذه الأمور، أو المشاريع وغيرها مهّدت لإقرار الحكومة خطة مقدمة من وزير التربية والتعليم جدعون ساعر، خدمة للشعار الذي رفعه نتنياهو وحكومته يهودية الدولة، تبنتها هذه الحكومة، والخطة تنص على أن "هدف جهاز التعليم في إسرائيل التربية للقيم الصهيونية – اليهودية"[7].

[4] انظر: **هآرتس**، 2004/6/17؛ وانظر أيضاً: *The Jerusalem Post*, 18/6/2004.

[5] مشروع قانون إسرائيلي يفرض على المدارس العربية تعليم مبادئ الصهيونية، موقع مفكرة الإسلام، 2009/6/14.

[6] المرجع نفسه.

[7] **كل العرب**، 2010/8/28، ص 71.

هذا القرار لاقى رفضاً من قبل لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية وهددت أنه في حال عدم سحب هذا القرار فإنها قد تعلن العصيان المدني، في حين هاجمه أعضاء كنيست عرب مثل مسعود غنايم الذي قال: "يتضح أن هدف جهاز التعليم في إسرائيل هو تخريج وإنتاج الجندي الجيد أو الضابط الجيد"[8].

خطة الوزير ساعر هذه وغيرها من مشاريع قوانين وشعارات عنصرية تؤكد على نوايا حكومات "إسرائيل" العنصرية، مع سبق الإصرار والترصد، الرامية لتهميش الداخل الفلسطيني وحمله على الهجرة أو الذوبان في المجتمع الإسرائيلي.

2. فرض الولاء والانتماء للدولة "اليهودية" بقوة القانون:

عندما حدد الكنيست أهداف التعليم الإسرائيلي في قانون الدولة سنة 1953، لم يشمل أية أهداف تتعلق بالسكان العرب، في حين تطبق معظم الأهداف من القانون على الطلاب العرب واليهود على حدّ سواء، ويعدّ كلّ من حبّ الوطن والولاء للدولة، هدفان أساسيان للتعليم العربي، ويتضمنان أيضاً هدفين آخرين هما: الولاء للشعب اليهودي، واحترام القيم الثقافية لـ"إسرائيل"[9].

إن تعديل قانون سنة 1953، والذي تمّ في سنة 2000، جاء أيضاً ليؤكد على موضوع الولاء والانتماء للدولة "دولة اليهود"، وليفتح الباب لقوانين ومشاريع قوانين عنصرية هدفها تركيع الفلسطينيين في الداخل وحملهم على تقمّص ثقافة الآخر؛ فقد جاء ما يلي:
"... وأن يكون مواطناً مخلصاً لدولة إسرائيل، ... غرس المبادئ الواردة في إعلان قيام دولة إسرائيل وقيم الدولة باعتبارها دولة يهودية ديموقراطية، ... تعليم تاريخ أرض ودولة إسرائيل، ... وتعليم توراة إسرائيل وتراثه...".

هذا التعديل لا يترك مجالاً للشك، في ظلّ شعار يهودية الدولة، على أن الفلسطينيين في الداخل قد أصبحوا قاب قوسين أو أدنى من سنّ قانون يخيّرهم بين الولاء للدولة وبالتالي البقاء ضمن حدودها، أو رفضه وبالتالي الرحيل أو التهجير.

[8] **المرجع نفسه**.

[9] ماجد الحاج، **تعليم الفلسطيني في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

هذا الأمر سبق واقترحه زعيم حزب "إسرائيل بيتنا" أفيجدور ليبرمان، خلال الدورة البرلمانية في سنة 2009، وتمّ رفضه. والاقتراح عرف بقانون "المواطنة مقابل الولاء"، أي اشتراط احتفاظ سكان الداخل الفلسطيني من العرب بالجنسية الإسرائيلية بإعلان ولائهم للدولة، لكن الاحتجاجات الشديدة التي واجهها اقتراح القانون من قبل فلسطينيي الداخل، ومنظمات حقوق الإنسان المحلية والعالمية وأوساط أخرى، ساعدت على رفضه، في حين أن السبب الرئيس لرفض القانون هو خشية المؤسسة الإسرائيلية من ردود فعل المجتمع الدولي وإحراجه لها في المحافل الدولية، واتهامها بالعنصرية.

القانون أعلاه كان يعني بوضوح: سحب الجنسية الإسرائيلية من كل من لا يعترف بـ"دولة إسرائيل" ويقسم قسم الولاء لها[10].

مشاريع القوانين العنصرية لم تتوقف عند هذا الحد، وإنما تواصلت في هذا الاتجاه من قبل أعضاء كنيست يهود من الأحزاب اليمينية المتطرفة منها: مشروع قانون لسجن كل من يدعو لإلغاء "دولة إسرائيل" لمدة عام واحد[11]، وآخر يشترط الحصول على حقّ المواطنة بإعلان الولاء لـ"دولة إسرائيل" كدولة يهودية صهيونية وديموقراطية[12].

هذه القوانين وغيرها لا شكّ أنها غدت تشكل هاجساً لدى العرب في الداخل الفلسطيني، لا بل وجعلتهم يشعرون وكأنهم مواطنون مع وقف التنفيذ، ومهددون بالترحيل في أي ظرف أو متغيّر يحصل في المنطقة أو الإقليم.

3. تشجيع الخدمة العسكرية والمدنية:

حاولت المؤسسة الإسرائيلية منذ قيامها، "تهجين وتدجين" الفلسطينيين العرب الذين بقوا متجذرين في وطنهم، فلعبوا على حبل التعايش بصورة قوية جداً، محاولين إيجاد أجيال من الناشئة ممسوخة متنكرة لأصولها وانتمائها، حتى وصل الأمر ببعض الفلسطينيين في الداخل للانخراط في الجيش، والخدمة المدنية، وسلك الشرطة، والأجهزة الأمنية الأخرى.

[10] مشروع قانون إسرائيلي يفرض على المدارس العربية تعليم مبادئ الصهيونية، موقع مفكرة الإسلام، 2009/6/14.

[11] مقدم من عضو الكنيست زبولون أورليف.

[12] مقدم من عضو الكنيست ديفيد روتيم.

تراجعت هذه الظاهرة بعض الشيء وتراجع عدد المنتسبين لها من الداخل الفلسطيني، الأمر الذي جعل الدوائر الرسمية الإسرائيلية تصحو من جديد، وتدفع نحو إحيائها ودعمها بكل الوسائل؛ لحرص المؤسسة الرسمية على منع تقوية الانتماء لغير الكيان الإسرائيلي.

هذا التوجه ترجم عملياً، خلال السنوات القليلة الماضية، من خلال حملة هدفها تشجيع الخدمة المدنية في صفوف طلاب المدارس تحديداً، وإغرائهم بحوافز مادية ومعنوية وتعليمية؛ وفعلاً أقبل العديد من الطلاب على هذا المشروع، غير أنه ووجه بحملة مناهضة من طرف الحركات والأحزاب والمؤسسات في الداخل الفلسطيني، على شكل فعاليات ومنشورات توعوية، لا بل وهناك من اقترح بدائل للخدمة المدنية وحلولاً لأزمات الشباب.

أولت حكومة بنيامين نتنياهو المتطرفة رافعة شعار "يهودية الدولة"، وعلى لسان وزير التربية والتعليم جدعون ساعر، موضوعي الخدمة العسكرية والمدنية اهتماماً خاصاً، لا بل وتبنت الوزارة هذا المشروع المشؤوم وستعمل على تطبيقه، حيث جاء على لسان وزير التربية والتعليم ساعر قوله: "سوف تعمل الوزارة على تشجيع الخدمة العسكرية، وعلى تشجيع الخدمة المدنية في المدارس العربية"[13].

واقترح الوزير ساعر دفع مكافآت للمدارس العربية مقابل رفع نسبة التجنيد للجيش والخدمة الوطنية والمدنية وترسيخ القيم الصهيونية[14].

هذه الخطة وجهت ضربة لجهاز التعليم العربي الذي يعاني التميز في كافة المجالات، فهي تعمل على تعميق المفاهيم الصهيونية، وضرب الانتماء الفلسطيني من خلال ربط الهبات والمكافآت للمدارس بنسبة التجنيد للجيش أو الخدمة المدنية والعسكرية، إلى جانب معايير أخرى.

يذكر أنه في أعقاب ما تناقلته الصحف الإسرائيلية حول الهبوط الحاد في الدافعية للتجنيد في الخدمة العسكرية في كافة الوحدات القتالية، قررت عضو الكنيست عن حزب كاديما Kadima يوليا شمالوف بركوفيتش Yulia Shamalov Berkovich، تقديم

[13] **كل العرب**، 2009/8/28، ص 71؛ وتقرير العرب الفلسطينيون مواطنو إسرائيل: حقوق بشرط الولاء، جمعية حقوق الإنسان في إسرائيل، 2009، ص 18.

[14] باسم عبد الله أبو عطا، قانون ساعر عنصرية صهيونية بقرار حكومي، موقع الرسالة نت، 2009/9/13.

اقتراح قانون جديد يلزم كل إسرائيلي دون عمر 22 سنة بالحصول على شهادة إعفاء من الجيش قبل الحصول على مقعد دراسي في الجامعة. وتضمن الاقتراح أيضاً تسهيل الحصول على إعفاء من الرسوم الدراسية للطلاب الذين خدموا في الوحدات القتالية، وحرمان المتهربين من الخدمة العسكرية من هذا الإعفاء. وأوضحت بركوفيتش، أن أعداد المتهربين من الخدمة تثير القلق، حيث أن استطلاعات الرأي تشير إلى أن 54% من الشباب يرغبون بالخدمة العسكرية ضمن الوحدات غير القتالية، فيما يرفض نحو 8% التجنيد أصلاً، وأضافت: "علينا اتخاذ خطوات ملائمة لمواجهة خطورة هذا الوضع، وإن الطريق لتقليص ظاهرة التهرب هي رفع الامتيازات الممنوحة للجنود المسرحين"[15].

هناك هدفان لاقتراح القانون هذا، عدا كونه مشجعاً للشباب اليهود للانخراط في الخدمة العسكرية، هما بالنسبة للفلسطينيين في الداخل: دفع الطلاب العرب للخدمة في الجيش كشرط لدخول الجامعات، وحملهم على السفر للخارج للدراسة في حال رفضهم الخدمة في الجيش، وهذا مطلب إسرائيلي.

إذن، وكأن المؤسسة الإسرائيلية تقول بأن الحصول على كامل الحقوق مشروط بأداء كامل الواجبات ومن جملتها الخدمة العسكرية، وهي تلعب وفق سياسة العصا والجزرة أيضاً.

هذه السياسة بالطبع رفضت من قبل مؤسسات الداخل الفلسطيني وسترفض مستقبلاً، لأننا غير معنيين، لا بل لن نساوم على انتمائنا وهويتنا.

4. طمس الهوية والانتماء الإسلامي والفلسطيني والعربي:

رسمت المؤسسة الإسرائيلية أهدافاً تعليمية ومناهج ومضامين مدروسة وخططاً وقوانين، هدفها بثّ روح العدمية الدينية والوطنية والقومية في نفوس الأجيال الشابة في الداخل الفلسطيني، وسلخ هؤلاء عن دوائر انتماءاتهم المشار إليها أعلاه؛ وتندرج سياسة التجهيل هذه ضمن استراتيجية إسرائيلية قديمة، ثبت فشلها، هي إيجاد "عربي إسرائيلي" هجين، يتكيف والنظام العنصري الذي يخيّره بين المواطنة وانتمائه الوطني، مستغلاً الأولى ليساومه على الثانية.

[15] اقتراح قانون يشترط الخدمة العسكرية قبل الحصول على شهادة جامعية، موقع القرية نت، 2010/1/28.

فالمؤسسة الإسرائيلية ما زالت ترفض الاعتراف بوجود مجتمع فلسطيني وتعليم عربي، وما زالت تتحدث عن وسط غير يهودي وأبناء أقليات وتعليم للعرب، وتنتهج سياسة فرّق تسد والتقسيمات الطائفية[16].

إن المؤسسة الإسرائيلية يبدو أنها غدت قلقة من منسوب الصحوة في الداخل الفلسطيني سواء على المستوى الديني أو الوطني أو القومي، وارتفاع أصوات من يعلن الانتماء والولاء للشعب الفلسطيني والعربي والإسلامي.

هذه الصحوة ثمرة فعاليات وجهود كل الكيانات الإسلامية والسياسية الفاعلة على الساحة.

القلق الإسرائيلي هذا تُرجم على شكل تفريغ مناهج التعليم من أية إشارة إلى أي رمز يمكنه ربط العربي في البلاد بتاريخه، وتقوية انتمائه الديني أو الوطني أو القومي؛ ولهذا فهناك محاولات حثيثة ومدروسة من قبل المؤسسة الإسرائيلية لصهينة جهاز التعليم والسعي لطمس الهوية الوطنية الفلسطينية، وحرمان الطلاب من تعلم الأدب الفلسطيني، وهذا ما يعززه فكرة الإكثار من الدروس اللامنهجية[17]، في المدارس العربية، لا بل والعمل على تعزيز ودعم المدارس الأهلية في الداخل الفلسطيني، والتفكير في طرح مشروع "فيدرالية ثقافية" أو "إدارة ثقافية" في البلاد.

وسائل وآليات صهينة التربية والتعليم العربي:

تزداد وتيرة العنصرية الصهيونية شراسة، للنيل من عزيمة العرب في الداخل الفلسطيني، بغية تجريدهم من هويتهم الإسلامية – العربية واقتلاعهم من جذورهم الفلسطينية.

فمنذ أكثر من ستين عاماً، والمؤسسة الإسرائيلية تحاول بكافة ممارساتها العنصرية إيجاد جيل مؤسْرَل ومهمش الهوية، لأنها قلقة من النمو السكاني العربي الذي تعدّه معوّقاً ديموغرافياً، لتعريفها نفسها بأنها دولة اليهود فقط، وخطراً استراتيجياً يتناقض مع أهداف الحركة الصهيونية.

[16] انظر: برهوم جرايسي، وزير التعليم الإسرائيلي يصر على عدم استعمال مصطلح نكبة، جريدة **الغد**، عمّان، 2009/8/31.

[17] **المرجع نفسه**.

هذه السياسة ازدادت تطرفاً في الآونة الأخيرة مع استلام نتنياهو للسلطة، فدأبت الحكومة على سنّ قوانين عنصرية لمنع إحياء النكبة، ودأبت على وضع لافتات عبرية على مداخل البلدات العربية وغيرها... كما أنها تخطط لمشاريع أسرلة جديدة مثل مشروع الخدمة المدنية، وتشجيع الخدمة العسكرية عبر المدارس العربية.

ومن أهم وسائل وآليات هذه السياسة:

1. حظر إحياء ذكرى نكبة الشعب الفلسطيني:

يبدو أن وزير التربية والتعليم في حكومة بنيامين نتنياهو (2009) جدعون ساعر استلم مكتبه مشبعاً بكراهية العرب، كيف لا ورئيس وزرائه أي "سيّده" رافع شعار "يهودية الدولة" يقف خلفه داعماً ومؤيداً ومنظّراً أحياناً، وليس ما طرحه من مشاريع في مؤتمر هرتسليا 2010 عنا ببعيد.

ولقد أقرت حكومة نتنياهو في 2009/5/24، مشروع قانون حظر إحياء ذكرى النكبة، أو ما يعرف بقانون النكبة، وسجن ثلاث سنوات كل من يخالف ذلك[18]. ثم وعلى إثر ردود الفعل الجماهيرية الرافضة لذلك، تمّ تعديله وشطب/ أو إلغاء عقوبة السجن مقابل حظر كل مؤسسة تتلقى دعماً حكومياً، وتقوم بتمويل فعاليات تحمل أي إشارة للنكبة[19]. وطلب القانون من وزير التربية والتعليم حذف مصطلح النكبة الوارد في الكتب الدراسية، الذي اعتمدته وزيرة التربية والتعليم السابقة يولي تمير Yuli Tamir.

وتأتي مصادقة الحكومة الإسرائيلية في 2009/8/30 على خطة الوزير ساعر الرامية إلى تعليم وتعميق المفاهيم الصهيونية والتراث اليهودي في المدارس، تكريساً للدولة اليهودية وشطباً للقضية والنكبة والمصطلحات والذاكرة والرواية الفلسطينية.

يقول الوزير ساعر في هذا السياق: "يمكن للعرب التعبير عن الجوانب الإنسانية للتراجيديا التي مروا بها في حرب التحرير -أي حرب سنة 1948- ولكن لا يمكن أن

[18] مشروع قانون يوم الاستقلال (تعديل – حظر اعتبار يوم الاستقلال أو إقامة "دولة إسرائيل" يوم حداد "حزن")، مقدم من عضو الكنيست ألكس ميلر، 2009 (بالعبرية).

[19] نعمة تلمور ونير ياهب، قرر ساعر: لن يتعلم العرب عن النكبة، 2009/7/22 (بالعبرية)، انظر: http://www.walla.co.il/

يتم التعامل في الكتب الدراسية في المدارس العربية مع قيام دولة إسرائيل على أنه نكبة"، مضيفاً: "أن المصطلح نكبة سيتم حذفه من المادة التعليمية، وكلمة نكبة لن تستخدم، وأن تغييرات ستدخل في جهاز التعليم في الوسط العربي"[20].

وعليه فإن المدارس العربية، وربما الداخل الفلسطيني بأسره، ستواجه مأزقاً حقيقياً في شهر أيار/ مايو من كل عام في ذكرى نكبة الشعب الفلسطيني.

2. اشتراط الحصول على الحقوق بأداء الواجبات:

نظّر كثيرون من الداخل الفلسطيني لأفكار تصب جلّها تقريباً في باب المساواة بين مواطني الدولة، كدولة لجميع مواطنيها، ودولة ثنائية القومية، غير متناسين أنها قد تؤدي، إن قبلت، لضرورة أداء الخدمة العسكرية للعرب في البلاد.

تحاول حكومة نتنياهو الحالية، بعد وصولها للحكم، فرض نفسها على العرب في الداخل الفلسطيني بأساليب ومشاريع قانونية شبه إلزامية، مثل مشاريع مكافآت المدارس التي تشجع طلابها على أداء الخدمة العسكرية والمدنية من خلال زيادة ميزانياتها، ومشروع قانون الإعفاء من الخدمة العسكرية والمغريات المقترحة للمسرحين من الجيش؛ ثم مشروع قانون المواطنة مقابل الولاء للدولة[21].

ومشاريع القوانين هذه هدفها إشعار العربي في البلاد على أنه مواطن مع وقف التنفيذ، وما هي هذه القوانين إلا وسائل مساعدة لأهداف التعليم الرسمي وصهيونيته وعسكرته وعبرانيته.

3. خطة فرض منهاج تعليمي إلزامي جديد للطلاب العرب:

واصلت حكومة "إسرائيل"، ممثلة في وزير التربية والتعليم ساعر، تحديها للعرب في الداخل الفلسطيني من خلال نيتها إحداث تغييرات جوهرية في المناهج الخاصة بالعرب، حيث أعلن ساعر أنه:

> سيدخل موضوعاً إلزامياً جديداً لطلاب المدارس ما بين الرابع والتاسع وهو "تراث اليهودية والصهيونية" ويتعلم فيه الطلاب عن السبت، الصلوات، الكنيس، الأعياد، النشيد الوطني، وثيقة الاستقلال، العلم،

[20] نواف الزرو، الاحتلال يفرض الرواية الصهيونية على التعليم العربي، مركز الأسرى للدراسات، 2009/9/5.

[21] مشروع قانون المواطنة (تعديل – إعلان الولاء)، 2009 (بالعبرية).

الحنين لصهيون، قانون العودة، القدس كعاصمة لـ"إسرائيل"، الهجرة والاستيطان...إلخ. كما يتعلم الطلاب عن شخصيات يهودية تاريخية مثل: رامبام، راشي، هرتزل...إلخ[22].

يذكر أن بعض المدارس العربية قد طلب منها المباشرة في تطبيق الخطة، وأنه قد خصص لها ثلاث ساعات تعليمية كل أسبوع؛ ويرى ساعر أيضاً أن النشيد الوطني الإسرائيلي يجب أن يتلى كل صباح خلال طابور الصباح اليومي، حتى في المدارس العربية[23].

هذه الخطة تعد ضربة موجعة للتعليم في الداخل الفلسطيني، فالأولى كان تحسينه ودعمه، وخاصة البنية التحتية وليس تسميمه، إن صح القول، وفرض تعليم التراث اليهودي والصهيوني على الطلاب العرب، ومحاولة شطب الرواية الفلسطينية.

كما أطلقت الوزيرة السابقة للتعليم ليمور ليفنات هجوماً على الرواية العربية باسم خطة "مئة مصطلح لتعليم الصهيونية" مطلع سنة 2005، وكان مضمون هذه الخطة التربوية التعليمية، كما زعموا، تعميق الصهيونية والديموقراطية والتراث اليهودي داخل المدارس في "إسرائيل". واشتملت الخطة، التي جرى تعميمها على المدارس الإسرائيلية بما فيها العربية، على شرح لأهم وأبرز الأحداث الخاصة بالصراع عبر مصطلحات مركزة وموجهة صهيونياً مثل: إعلان قيام "إسرائيل"، أنواع الاستيطان، إيلي كوهين Eli Cohen، هرتزل، جيش الدفاع، حروب "إسرائيل"، حوماه ومجدال – السور والبرج، زئيف جابوتنسكي Zeev Jabotinsky، محاكمة أيخمان Eichman، وعد بلفور، الكارثة والمحرقة، تراث زئيفي (أقر قبل هذه الخطة).

وعلى الجانب الثاني من الخطة، فقد خصصت بعض المصطلحات الخاصة بالتراث العربي شملت أسماء مثل: عيد الفطر والأضحى، المؤذن، المسجد، الكنيسة، المروءة، المعلقات، الاستسقاء، الخيمة، الخليفة...إلخ.

وبالنظر لهذه الخطة يتبين مدى مسخها للحضارة والتعليم والتراث والقضية والوجود والحقوق العربية في فلسطين... أي أننا أمام رواية صهيونية مدججة

[22] نواف الزرو، مرجع سابق.

[23] ستغيّر كتب الموطن والجغرافيا والمجتمع للمدارس الابتدائية (الكتب ستخلو من مصطلحات مثل: نكبة، تطهير عرقي، تهجير، مجازر جماعية، مصادرة أراضي...إلخ).

بالمصطلحات التي من شأنها إن توفرت لها ظروف مواتية إلغاء أو شطب الرواية الفلسطينية كلياً[24].

كيف يمكن التصدي لمشروع "صهيونية التربية والتعليم العربي"؟

يملك الداخل الفلسطيني القدرة على التصدي لهذه السياسة إن توفرت الإرادة أولاً، وطول النفس والصبر ثانياً، ومن جملة ما يمكن فعله من طرف الجماهير العربية ما يلي:

- تفعيل لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية لتقوم بدورها وتحمّل مسؤولياتها في توعية الشارع لمخاطر هذا المخطط، والتوجه للدوائر الرسمية وعلى رأسها وزارة التربية والتعليم والوزير نفسه، لحمله على إلغاء ما تمّ إقراره في حقّ جهاز التربية والتعليم العربي، ومناشدة الجمعيات الأهلية وجمعيات حقوق الإنسان للضغط على المؤسسة الإسرائيلية لثنيها عما ترسمه وتخطط له للمدارس العربية والطلاب العرب، ثمّ التوجه للقضاء وتحديداً لمحكمة العدل العليا.
- إعداد برامج لا منهجية للمدارس العربية، يمكن من خلالها الالتفاف على القوانين وقرارات الوزارة، وتوصيل ما يمكن إيصاله للطلاب، مثل موضوع النكبة والمجازر والرواية الفلسطينية، واستعمال كل الوسائل المتاحة كالرسم والنشيد والأقراص المدمجة...إلخ.
- دعم وتشجيع مشروع بناء المدارس الأهلية الخاصة، والتي قد تكون متنفساً للداخل الفلسطيني يمكن من خلالها التأكيد على الهوية الدينية والوطنية والقومية، ورفع مستوى الوعي عند الطلاب وتأهيلهم لحمل المسؤولية مستقبلاً.
- استثمار وتفعيل مديري المدارس والمربين ولجان أولياء أمور الطلاب، الذين لديهم صلاحيات معقولة يمكنهم من خلالها تعطيل وتجميد ورفض ربما بعض المشاريع والخطط من باب مصلحة أبنائهم.
- طرح فكرة "فيدرالية ثقافية" أو "إدارة ثقافية" للداخل الفلسطيني، وهذا يعني تعيين أو اختيار طاقم تربوي مطعّم من جميع الاختصاصات من مرشدين ومربين ومفكرين لوضع الخطوط العريضة لمنهاج تعليم عربي مستقل.

[24] المرجع نفسه؛ وانظر: باسم عبد الله أبو عطايا، مرجع سابق.

• إعلان الإضراب في المدارس وتعطيل التعليم فيها وشلّ حركتها، إضافة للقيام بالتظاهر ورفع الشعارات، وإرسال برقيات عاجلة للحكومة ورئيس الدولة والكنيست، واستثمار وسائل الإعلام لصالح ذلك كوسيلة ضغط على الدوائر الرسمية في الدولة.
• إعلان العصيان المدني في حال فشلت كل محاولات التأثير على الحكومة ووزارة المعارف، وهذا يعني شلّ الحياة تماماً في الداخل الفلسطيني، وإغلاق كل المؤسسات الرسمية والخدماتية، والقيام باعتصامات وتظاهرات رفع شعارات...إلخ.

مشاريع قوانين عنصرية:

• قانون النكبة "الحكم بالسجن 3 سنوات على كل من يحيي ذكرى النكبة"، مقدم من عضوة الكنيست ألكس ميلر Alex Miller.
• الحكم بالسجن عاماً واحداً على من ينشر دعوة لإلغاء قيام "دولة إسرائيل" كدولة يهودية ديموقراطية، مقدم من عضو الكنيست زبولون أورليف Zevulun Orlev.
• إعلان الولاء لـ"دولة إسرائيل"، كدولة يهودية، صهيونية وديموقراطية، ولرموزها وقيمها، وخدمة الدولة حسبما يطلب، سواء خدمة عسكرية أو أي خدمة بديلة، شرط للحصول على الجنسية الإسرائيلية "المواطنة"، مقدم من عضو الكنيست ورئيس لجنة الدستور والقانون ديفيد روتيم David Rotem.
• مشروع قانون تعديل قانون أساس الكنيست، بحيث يشمل إعلان أعضائها خلال أداء يمين القسم كأعضاء ووزراء صيغة تشبه ما ورد أعلاه "إسرائيل دولة يهودية، صهيونية، ديموقراطية".
• السماح لوزير الداخلية سحب الجنسية الإسرائيلية من أي فرد، دونما إذن من المستشار القانوني والمحاكم، مقدم من عضو الكنيست والوزير إيلي يشاي Eliyahu "Eli" Yishai.
• فرض ضريبة بقيمة 1% من إجمالي دخل كل من لم يؤد الخدمة العسكرية أو المدنية، حتى جيل 41 سنة.
• اقتراح قانون يشترط الخدمة العسكرية قبل الحصول على الشهادة الجامعية مقدم من يوليا بركوفيتش، يلزم كل إسرائيلي دون سن 22 بالحصول على إعفاء من الجيش قبل القبول للدراسة الجامعية.

وأخيراً...

إن سياسة حكومة نتنياهو وتحديداً وزارة التربية والتعليم، تعد لفتح جبهة مع الداخل الفلسطيني وتنذر بالكثير. إن هدف هذه السياسة شطب الرواية الفلسطينية تماماً، وفرض الانتماء والولاء للمؤسسة الإسرائيلية بقوة القانون، وسلخ العرب الفلسطينيين عن دوائر انتماءاتهم الدينية والوطنية والقومية، لا بل وإيجاد أجيال هجينة معادية لأبناء شعبها الفلسطيني وموالية للكيان الإسرائيلي، وإن كانت أسماؤهم عربية ولسانهم عربياً.

فالمطلوب إذن من المدارس العربية تخريج "مقاتلين" للدفاع عن المؤسسة الإسرائيلية "وأرضها وأهلها وحقوقهم المسلوبة"، وليس عن فلسطين وأرضها وأهلها وحقوقهم! المطلوب من المدارس العربية تعليم الحقد ضدّ العرب الفلسطينيين، وزرع تبعية الأرض لليهود في نفوس الطلاب العرب وذاكرتهم، وأن لا حقّ لغيرهم عليها، وأن عليهم أن تصدح حناجرهم بـ"النشيد الوطني الإسرائيلي"، وتعريف أنفسهم بأنهم إسرائيليون وليسوا فلسطينيين!!!

الفصل الثامن

قانون "دائرة أراضي إسرائيل" خصخصة الأراضي

أ. د. إبراهيم أبو جابر

قانون "دائرة أراضي إسرائيل" خصخصة الأراضي

مقدمة:

صادق الكنيست الإسرائيلي في 2009/8/3 على اقتراح قانون "دائرة أراضي إسرائيل" (تعديل رقم 2009/7) الذي يشكّل، عملياً، خطة إصلاح شاملة في إدارة الأراضي التي هي بملكية "دولة إسرائيل"، وسلطة التطوير والصندوق القومي اليهودي، والتي تشكّل نحو 93% من مساحة الدولة (سنشير لها في النص بـ"قانون الإصلاح"). إن القانون ساري المفعول في نطاق "دولة إسرائيل" وكذلك في قسم من المناطق المحتلة منذ سنة 1967 التي فرضت عليها "دولة إسرائيل" قوانينها وضمّتها، بشكل غير قانوني، إلى نطاقها. المقصود هنا هو مناطق هضبة الجولان والقدس الشرقية.

في إطار خطة الإصلاح هذه، ستباشر "دولة إسرائيل" بعملية خصخصة أراضٍ في المناطق المبنية وفي المناطق المخططة للتطوير في الدولة. وتعني عملية الخصخصة نقل حقوق الملكية على هذه الأراضي (93% من مساحة الدولة) إلى أيدٍ خاصة. ويقدّر حجم الأراضي التي ستخضع لعملية الخصخصة بنحو 800 ألف دونم (4% من مساحة الدولة كمرحلة أولى)، وستضمّ الخصخصة أيضاً المستعمرات والمناطق المخططة للتطوير التي تقع في المناطق المحتلة في القدس الشرقية وهضبة الجولان، والتي تمّ ضمّها لـ"دولة إسرائيل" بشكل غير قانوني. ويعني ذلك أن الملكية في المناطق المبنية في المستعمرات الواقعة داخل هذه المناطق، وكذلك في المناطق المخططة للتطوير، سوف تُنقل إلى أيدٍ خاصة. عملياً، ستقوم "إسرائيل" بالمتاجرة بالمناطق المحتلة وستدخل أموالاً باهظة إلى خزينتها.

يسمح بتبادل الأراضي بين الدولة وبين الصندوق القومي اليهودي لـ"إسرائيل" (سنشير له في النصّ بـ"الكيرين كايمت") وتمنح وزناً حاسماً لممثلي الكيرين كايمت في مجلس سلطة الأراضي الجديدة (49% من الأعضاء). يمس مشروع القانون هذا، بشكل كبير، بحقوق دستورية أساسية للسكان العرب في "إسرائيل"، كما يمس بحقوق اللاجئين الفلسطينيين وهو يعارض القوانين الدولية الإنسانية التي تسري على اللاجئين الفلسطينيين وأملاكهم.

ماذا يعني القانون الجديد؟

سيؤدي هذا القانون إلى نقل الملكية على ممتلكات "مُستأمَنة" (أي مستأجرة لفترات طويلة) كائنة في جميع أرجاء القطاع المديني أو القطاع الريفي والزراعي أو في الأراضي التي تسري عليها الخرائط الهيكلية والتي تُمكّن من منح تصاريح بالبناء.

منح الملكية يكون "منح ملكية على ممتلك أرض، بمقابل أو من دون مقابل، من طرف المالك إلى المستأجر لذلك الممتلك من الأراضي". وجرى تعريف "ممتلك أرض" وفق البند رقم 2/9/ج من مشروع القانون على أنه "أراضٍ من أراضي إسرائيل تكون أراضٍ مدينية، كما هي معرفة في قانون أراضي إسرائيل، 1960".

سيؤدي مشروع القانون أو كما يطلقون عليه الإصلاحات، إلى نقل الملكية على ممتلكات الأراضي التي صودرت من السكان العرب، والتي لم تُستخدم على مرّ السنين الطويلة من أجل الغايات التي صودرت من أجلها، أو أنّ السلطات تنوي استغلالها لغير الغايات التي كانت وراء المصادرة، أو أنّ الغاية من المصادرة يمكن أن تنتفي في المستقبل. كما سيؤدي مشروع القانون إلى خصخصة جزء من الأراضي الريفية المهدمة والمقتلعة وإلى خصخصة ممتلكات كثيرة تابعة للاجئين الفلسطينيين والتي يديرها القيّم على أملاك الغائبين وسلطة التطوير.

وستؤدي سياسة الخصخصة هذه أيضاً إلى إحباط أيّ احتمال مستقبلي بإعادة الأراضي المذكورة إلى أصحابها الأصليين، كما أنها ستنتهك حقهم الدستوري في الملكية وستعارض القانون الإسرائيلي والقوانين الدولية الإنسانية على حدّ سواء.

مبنى سلطة الأراضي الحكومية الجديدة:

بحسب قرار الحكومة فإن سلطة الأراضي الجديدة ستضم 12 عضواً بحيث يكون للحكومة سبعة ممثلين من ضمنهم الوزير القائم على هذه السلطة، وفي المقابل سيكون لـ"صندوق أراضي إسرائيل" خمسة مندوبين.

هذا الأمر يعني عدم وجود تمثيل للجماهير العربية في هذا الجسم، وبالتالي استمرار لسياسة التجاهل لاحتياجات البلدات العربية ومواقفها. بالإضافة إلى كون السلطة

الجديدة تحت سيطرة الحكومة بشكل مطلق ومركزي، وبالتالي فإن السيطرة على السياسة المتعلقة بالأرض واستعمالاتها ستكون بيد الحكومة المركزية و"صندوق أراضي إسرائيل" الذي يقوم بالأساس لخدمة "الشعب اليهودي".

موقف القانون من أراضي فلسطينيي 48 المختلف عليها:

صُودرت الكثير من الأراضي من مواطني الدولة الفلسطينيين عن طريق العديد من القوانين، ومن أهم هذه القوانين هو قانون امتلاك الأراضي (تصديق نشاطات وتعويضات) لسنة 1953. وقد صُودرت وفق هذا القانون أراضي القرى المقتلعة إلى جانب أراضٍ في بلدات عربية حافظت على بقائها بعد نكبة سنة 1948، ويُقدر حجم هذه الأراضي المصادرة بحوالي 1.2 مليون دونم. أضف إلى ذلك أنّ الكثير من الأراضي صُودرت وفق أمر الأراضي (شراء لأغراض الجمهور) لسنة 1943، مثل مصادرات يوم الأرض في سنة 1976، بمساحة وصلت إلى حوالي 21 ألف دونم.

كما ستؤدي خصخصة الأراضي هذه إلى إحباط أيّ احتمال أمام النازحين في الداخل لممارسة حقهم في العودة إلى قراهم وأراضيهم، التي صُودرت منهم بشكل اعتباطي. ويدير هؤلاء النازحون معركة نضال طويلة من أجل الاعتراف بحقهم في استرداد ممتلكاتهم والعودة إلى قراهم التي طُردوا منها إبان وبعد الحرب في سنة 1948. يُنظر بهذا الصدد إلى قرار حكم إقرث وبرعم.

يذكر بالمناسبة، أنّ هناك شرعاً ثابتاً في قرارات الحكم يقضي بأنّ عملية المصادرة لا تقطع العلاقة بين المالكين وبين الأرض المصادَرة، وفي لحظة غياب غاية المصادرة بحيث لم تعد الأرض لازمة لمنفعة الجمهور، يصبح من حقّ المالكين استرداد الأراضي، فالمصادرة ليست فعلاً نهائياً مستديماً[1].

وينبع واجب السلطة بأن تعيد الأرض التي لم تعد ضرورية لغايات المصادرة، أيضاً، من مبادئ القوانين الجماهيرية التي تقضي بأنّ صلاحية السلطات بالمصادرة تنبع من وجود غاية جماهيرية لذلك، فقط. وفي هذا السياق، فإنّ خصخصة الأراضي

[1] قرار العليا 96/2390 كرسيك وآخرون ضدّ دولة إسرائيل ب د ن ه (2)، 625، ص 653.

المذكورة ستؤدي إلى قطع الصلة نهائياً بين الأرض وبين أصحابها الأصليين، ولن يكون من حقّ هؤلاء بعد ذلك استرداد أراضيهم في حال انتفاء غاية المصادرة، أو في حال قررت السلطات استخدام الأراضي لغايات تختلف عن غايات المصادرة الأصلية أو لأيّ سبب مبرَّر آخر[2].

إنَّ الأغلبية الساحقة من المواطنين العرب ستتحمل عبئاً مالياً للحصول على حقوق ملكية الأرض، وذلك لأن مشروع قانون الخصخصة هذا يقترح آلية لحساب ثمن حصول المواطنين على ملكية الأرض، وبحسب هذه الآلية، فإن ملكية الأرض سوف تُعطى للمستأجر بلا مقابل فقط في الحالات التالية:

1. أراضٍ لأغراض السكن:

أ. في البلدات الموجودة ضمن منطقة أفضلية قومية (بلدات خط المواجهة، أو مناطق الأفضلية "أ" و"ب").

ب. البناء عالي الكثافة (بناء متعدد الطوابق).

ج. بناء منخفض: في قطع الأرض التي لا تزيد على 250 متراً مربعاً.

2. أراضٍ لأغراض العمل:

فقط في مناطق الأفضلية القومية (خط المواجهة، "أ" و"ب").

بناءً على ما ذكر وعلى الشروط التي تمّ عرضها، يمكن الاستنتاج أن كل المواطنين العرب الذين قاموا أو سيقومون باستئجار أراضٍ من "دائرة أراضي إسرائيل" سيضطرون لدفع ثمن الحصول على حقوق ملكية الأراضي التي يسكنون عليها:

أ. حيث إن كل البلدات العربية غير موجودة في مناطق أفضلية قومية.

ب. فقط سكان خطّ المواجهة العرب (الجش، معليا، ترشيحا، حرفيش، فسوطة، البقيعة، العرامشة والغجر) والذين يشكلون حوالي 27 ألف مواطن لن يضطروا للدفع مقابل الحصول على ملكية الأرض التي يعيشون عليها.

ج. البناء عالي الكثافة موجود فقط في الناصرة وفي ترشيحا وفي مناطق ضيقة جداً.

د. أغلبية قطع الأرض التي يتم تسويقها في الوسط العربي، هي ضمن مشروع "ابنِ بيتك" ومساحتها تزيد على 250 متراً مربعاً.

---

[2] قرار العليا 96/2390 كرسيك وآخرون ضدّ دولة إسرائيل ب د ن ه (2)، 625، ص 712-713.

هذه الآلية تتجاهل بشكل مطلق الوضع الاقتصادي – الاجتماعي الصعب للجماهير وللبلدات العربية. إذ إن 95% من بلداتنا العربية تقع ضمن التدريج الاجتماعي الاقتصادي الأكثر انخفاضاً في البلاد، والإصلاح المقترح يتجاهل هذه الحقائق، ويمس بمبدأ العدل في التوزيع تجاه المواطنين العرب.

أملاك اللاجئين الفلسطينيين:

ستؤدي سياسة الخصخصة إلى بيع الكثير من أملاك اللاجئين الفلسطينيين. وفي واقع الأمر فإنّ مدلولات سياسة الخصخصة في سياق اللاجئين الفلسطينيين تعني مصادرة جميع الحقوق التي كانت من نصيب أصحاب هذه الأملاك، المعرفين على أنهم غائبون وفق قانون أملاك الغائبين لسنة 1950 (سنشير له في النص بـ"قانون أملاك الغائبين")، وذلك على الرغم من مكانة هذه الأملاك الخاصة من الناحية القضائية والتاريخية والسياسية.

ستكون هذه السياسة غير قانونية وفق القانون الإسرائيلي ووفق القانون الدولي الإنساني على حدّ سواء. وسيشكل بيع الأملاك، في الواقع، مصادرة إضافية لحقوق الملكية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين على أملاكهم. هذا الأمر يناقض هدف قانون أملاك الغائبين، الذي يُودع أملاك الغائبين في عُهدة القيّم بشكل مؤقت، إلى حين إيجاد حلّ لقضايا اللاجئين الفلسطينيين. أضِف إلى ذلك أنّ بيع أملاك اللاجئين الفلسطينيين يناقض أوامر القوانين الدولية الإنسانية، النُظم المرفقة بمعاهدة لاهاي Hague المتعلقة بقوانين الحرب البرية من سنة 1907 ومعاهدة جنيف الرابعة Fourth Geneva Convention، التي تأمر بواجب احترام حقّ الملكية الخاصة والتي تمنع بوضوح مصادرة أملاك ناجزة ونهائية بعد انتهاء الحرب.

موقف القانون الإسرائيلي من أملاك الغائبين:

"يأتي قانون أملاك الغائبين لأداء مهمة مؤقتة: الحفاظ على أملاك الغائبين كي لا تكون مشاعاً ومستباحة. من أجل هذا، يمنح القانون القيّم صلاحيات تؤهله، في واقع الأمر، ليكون صاحب الأملاك". من هنا، نرى أنّ قانون أملاك الغائبين يصادر حقوق

الملكية بشكل مؤقت ليس إلا، ويودعها في عهدة القيّم على أملاك الغائبين، إلى حين إبرام تسوية مستقبلية تؤدي إلى حلّ المسألة العينية الخاصة بالغائبين. وهذا ما يقرّه البند رقم 28 من قانون أملاك الغائبين، في حال تحرير مُلك في عهدة القيّم: "الحق الذي كان من حصة الشخص على المُلك عشية إيداعه في عهدة القيّم، يعود إلى ذلك الشخص أو إلى من يحلّ محله"[3].

وكما ثبت في قرارات الحكم أنه حتى في حال إمكانية استغلال هذه الأملاك لأغراض التطوير، فإنّ القانون يمنح الدولة، أساساً، القوة اللازمة لحيازة هذه الأملاك إلى حين بلورة اتفاقات سياسية يجري فيها حسم مصير هذه الأملاك[4].

وأكثر من ذلك: يبدو أنّ البند رقم 19 من قانون أملاك الغائبين، الذي يُمكّن من نقل أملاك الغائبين إلى سلطة التطوير، يأتي فعلاً لخدمة هذا الغرض، حيث إنّ الحديث يدور عن نقل ملكية إلى جهة حكومية. وعليه، فإنّ بيع أملاك الغائبين في السوق الخاصة ونقل ملكيتها إلى أيدٍ خاصة، معارضان لهدف القانون[5].

في ضوء ما تقدم، فإنّ بيع أملاك الغائبين لجهات ثالثة أياً كانت، كما فُصّل أعلاه، هو غير قانوني، كونه معارضاً لقانون أملاك الغائبين وأهدافه.

القوانين الدولية:

يشكل بيع أملاك الغائبين، عن طريق طرح عطاءات أو بأية وسيلة أخرى، مصادرة نهائية على أرض الواقع من أيدي أصحابها. فنحن عندها لن نتعامل مع أملاك موجودة في مكانة وصاية، بل ستصبح أملاكًا أخرِجَت من مكانة الوصاية وعُرضت للبيع، حيث تنتقل حقوق الملكية عليها إلى الشارين من بين مواطني الدولة أو آخرين. وهذا الأمر يخالف البند 147 من معاهدة جنيف الرابعة الذي يقضي بأنّ استيلاءً واسعاً على المناطق المحتلة يشكّل انتهاكاً جسيماً لمعاهدة جنيف.

[3] محاضر الكنيست، المجلد الرابع، الصفحة رقم 952.

[4] قرار العليا 93/4713 جولان ضدّ القيّم على أملاك الغائبين ب د م ح (2) 638، 644-645 (1994).

[5] يُنظر بهذا الشأن إلى:
هـ م (ح ي) 76/1401 عفانة محمود محمود ضدّ هشام خليل السيد ب م 1982 (2)، 331، 322.

وعدا هذا، فإنّ المنظومة 46 من النُظم المرفقة بمعاهدة لاهاي المتعلقة بقوانين الحرب البرية منذ سنة 1907 (سنشير لها في النص بـ"نظم لاهاي") تنصّ على الحاجة باحترام حقّ الملكية الخاص وتمنع بشكل صريح مصادرة أملاك خاصة.

وعليه فإنّ بيع أملاك الغائبين يشكّل، وفق جميع الآراء، انتهاكاً للقضاء الدولي الإنساني وخصوصاً لنظم لاهاي الصادرة في سنة 1907.

القانون الجديد وحقّ الملكية والشراء لليهود فقط:

تُعدّ تعليمات الاتفاق في هذا الصدد محاولة للالتفاف على تعليمات القضاء العام، والعمل على الحيلولة دون سريان الحق في المساواة بما يتعلق بالأراضي، التي ستُنقل إلى ملكية الكيرين كايمت في إطار الاتفاق. وكما هو معروف، فإنّ مبادئ الكيرين كايمت تمنع تخصيص حقوق على الأراضي التي بملكيتها لغير اليهود. وفي إطار ردّها على الإلتماسات العالقة في المحكمة العليا في مسألة سريان الحق في المساواة بما يتعلق بالأراضي التي في ملكيتها، أوضحت الكيرين كايمت في هذا الشأن أنّ:

> ولاء الكيرين كايمت غير ممنوح، ولا يمكنه أن يكون ممنوحاً، لكلّ الجمهور الإسرائيلي. ولاء الكيرين كايمت محفوظ للشعب اليهودي وحده – فهي تأسّست من أجله وهي تعمل من أجله. (...)
>
> الكيرين كايمت تدّعي أنها غير ملزمة بتخصيص أراضٍ من أراضيها لغير اليهود. وبما يخصّ أراضي الكيرين كايمت، فإنّ فرض واجب تخصيص الأراضي لليهود ولغير اليهود لن يؤدي إلى تشويش سلم أولويات عمل ومهام الكيرين كايمت، فحسب، بل سيؤدي إلى القضاء نهائياً على مهام الكيرين كايمت المتميزة كصاحبة لأملاك أبدية للشعب اليهودي. (...)
>
> يعارض تخصيص الأراضي لخدمة جميع مواطني الدولة، وجهاً لوجه، أهداف الكيرين كايمت وغايات وجودها. ممنوع على الكيرين كايمت أن تعمل من أجل تخصيص أراضٍ لسكان الدولة جميعهم. وفي حال طُلب من الكيرين كايمت أن تعمل على تخصيص أراضيها لمنفعة جميع مواطني الدولة، فإنّ الأمر مشابه للقضاء عليها وتأميم ممتلكاتها[6].

[6] البنود7، 27 و220 من ردّ "صندوق أراضي إسرائيل" في 2004/12/15.

ستؤدي إدارة أراضي الكيرين كايمت وفقاً لمبادئها إلى إيجاد واقع يجري فيه تخصيص هذه الأراضي (2.5 مليون دونم أي 13% من مساحة الدولة) لأغراض التوطين اليهودي فقط، وسيُمنع العرب من ذلك بسبب انتمائهم القومي.

في ضوء ما تقدّم أعلاه، فإنّ تبادل الأراضي لن يكون دستورياً، وسيكون مناقضاً لمبادئ النهج القضائي الأساسية، ويحمل في طياته انتهاكاً فظاً للحقوق الأساسية، كما تنعكس هذه في قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته وفي قرارات المحكمة العليا. كما أنّ الأمر يعارض القوانين الدولية والتزامات "إسرائيل" وفق معاهدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أنه يعارض معاهدة الحقوق المدنية والسياسية.

وفي ضوء الظروف الموصوفة، فإنّ هذا الأمر يعني أنّ الكيرين كايمت تحوّلت إلى شريكة شبه كاملة للحكومة الإسرائيلية في إدارة موارد الأراضي العامة الخاصة بـ"دولة إسرائيل"، وبوضع وتقرير سياسات الأراضي في "دولة إسرائيل". كما نوضح هنا، أنّ شراكة الكيرين كايمت ليست محدودة ضمن الأراضي التابعة لها فقط، والتي ستديرها السلطة، بل تسري على "أراضي الدولة" برمتها.

إنّ الكيرين كايمت ترى في نفسها جسماً مُؤتمناً على مصالح "الشعب اليهودي" فقط. ومن هذا المنظور، فإنّ الكيرين كايمت تتخذ موقفاً يتمحور في وجوب تسويق أراضيها لليهود فقط، كما فصّلنا فيما سبق. من هنا، فإنّ الكيرين كايمت وممثليها لا يستطيعون تمثيل مصالح مُجمل الجمهور في "إسرائيل"، بمصداقية، من دون فارق في القومية و/أو الدين، كما هو مفترض بأن يكون في مجلس السلطة.

المطلوب:

العمل السريع والمنظم لإفشال مشروع القانون هذا من خلال استخدام مختلف الوسائل والآليات، ومنها:

1. تشكيل لجنة قانونية من كبار فقهاء القانون الدولي من عرب ومسلمين ومتعاطفين بهدف رفع شكوى للمحافل الدولية المختلفة، وعلى رأسها مجلس حقوق الإنسان، لوقف أو تجميد "إسرائيل" لهذا القانون.
2. توظيف الإعلام لفضح مشروع القانون إعلامياً.

3. عقد مؤتمرات وندوات قانونية وسياسية لتبصير الناس، وخاصة اللاجئين الفلسطينيين، بخطورة القانون.
4. تكليف مندوبين عرباً، وعلى رأسهم مندوب فلسطين في الأمم المتحدة بطرح الموضوع على أجندة الجمعية العامة للأمم المتحدة.
5. توظيف مندوب فلسطين في مجلس حقوق الإنسان خدمة لهذا المشروع المناهض للقانون الإسرائيلي.
6. تكليف قانونيين من داخل "إسرائيل" نفسها للعمل على تعطيل قانون خصخصة الأراضي.
7. تشجيع اللاجئين الفلسطينيين على عمل اعتصامات وتظاهرات منددة بهذا القانون.
8. الإبراق إلى حكومات الدول التي تربطها علاقات بـ"إسرائيل" بالاحتجاج لدى تل أبيب.

الفصل التاسع

دور لجنة المتابعة العليا في الدفاع عن الهوية الفلسطينية

الهوية الجماعية في ظلّ الصراع

أ. عبد عنبتاوي
مدير مكتب لجنة المتابعة العليا سابقاً

دور لجنة المتابعة العليا في الدفاع عن الهوية الفلسطينية

الهوية الجماعية في ظلّ الصراع

ملخّص:

إن المفاهيم والمصطلحات ليست مجرد كلمات أو أحرفاً، قد تُستخدم أحياناً وتُلقى على عواهنها، بل ينبغي التعامل معها، ومع دلالاتها وأبعادها وإسقاطاتها، بما لها من تأثير بُنيوي على العقلية التي تُحرك سلوك الأفراد و/أو الجماعات، والمؤسسات التي تُمثلها.

ولا شكّ أن مفاهيم، مثل الهوية والانتماء والالتزام، قد يجري تناولها بما تحمله من التباس على المستوى الفكري الوجداني والأدائي، لما فيها من إشكالية في تغليب النَسب على الانتساب، وتغليب الموروث على المعقول، في بعض الأحيان.

ولكن في حالتنا، كجماهير عربية فلسطينية في وطنها، وكجزءٍ من شعب وقضية، وفي ظلّ صراع يحمل الأبعاد الوطنية والقومية، ويأخذ منحى وجودياً، على المستوى الفردي والجماعي، تغدو الهوية والانتماء مَفاهيم مُؤسِّسة، تدفع نحو الالتزام بها في إدارة هذا الصراع بكل تجلياته.

وهنا تكمن العلاقة الجدلية بين وعي طبيعة الصراع، والتهديدات المحدقة بنا كحالة جماعية، وبين تعزيز الانتماء، ومن ثمَ الالتزام به، في سبيل بناء وبلورة سلوك فردي وجماعي، يكون في خدمة معركة التحدي والصمود والبقاء والتطور على أرض وطننا، في إطار هوية جَمْعية لا تتعارض، في مرحلة الصراع، مع التطلعات والنَزَعات والاجتهادات الفردية أو الفردانية، ومع حرية وتحرر الأفراد.

ومن هنا، وفي شروط حالتنا، وأمام المشهد الذي نعايشه، بإرادتنا وبغير إرادتنا، فإن تحديد دوائر الانتماء، وتحديد أولويات وتدريج هذه الدوائر، وفقاً للأهمية والضرورة والقناعة، تبدو ضرورية لبلورة وتعزيز هوية جَمْعية واضحة المعالم، يكون فيها

الانتماء الوطني والقومي، أرقى وأسمى من الانتماءات الأخرى الأصغر، كالانتماء الحزبي أو الحركي أو الطائفي أو العائلي، نحو جعل الالتزام الحقيقي سيّد الموقف، في الوعي والسلوك الفردي والجماعي.

ولا يمكن التعرض لدور وأهمية مؤسساتنا وهيئاتنا التمثيلية الوطنية والقومية، السياسية الحزبية والأهلية، وفي مقدمتها لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، بمعزل عن رؤية تاريخ وتطور وواقع الجماهير الفلسطينية في البلاد، ومسيرتها مُتعددة الجوانب، على المستوى السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي، أو بمعزل عن طبيعة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي أو العربي – الإسرائيلي وتأثيرات هذا الصراع، في الداخل والخارج، وفي مختلف الأبعاد.

وفي حالة تغليب الانتماء الوطني والقومي، على أي انتماء آخر أدنى منه، بعيداً عن عصبية الانتماء بالتقوقع للانتماءات الأخرى، نغدو أكثر فعالية وتأثيراً على المشهد الراهن والقادم.

ومن هنا، فإن للجنة المتابعة العليا، كهيئة تمثيلية وحدوية جماعية للجماهير العربية في البلاد، دور حيوي في الحفاظ والدفاع عن الهوية الفلسطينية، ليس فقط في مواجهة محاولات تشويهها ومسخها واختراقها، إنما أيضاً في مواجهة المحاولات الإسرائيلية الأخطبوطية لتهديد مجرد وجود وتجليات الهوية الفلسطينية في البلاد.

وبما أن لجنة المتابعة، في هذا المعنى، تعكس المرآة لواقع الهوية الفلسطينية الجماعية في حالتنا، قوة أو ضعفاً، فهي تعكس بالضرورة مدى وعمق الانتماء الجماعي في مواجهة التحديات الوجودية، بما يتجاوز التحديات الحقوقية. وعليه، كلما ازداد وعي الحاجة إلى الهوية الجماعية، عبر الانتماء، في ظلّ هذا الصراع، كلما كان الالتزام الجماعي أبعد مدى وأكثر حضوراً، وبالتالي ينعكس ذلك بالضرورة على حيوية وقوة وفاعلية وتأثير لجنة المتابعة العليا، عِوَضاً عن صورتها.

وحين نطل على المشهد الراهن، فإننا نقف اليوم أمام أخطر مراحل هذا الصراع، بالمحاولات الإسرائيلية الحثيثة، في فرض يهودية الدولة ليس فقط على تعريف الدولة إنما باعتراف الآخرين بها، وخاصة الضحية، على هذا الأساس، وما يترتب عليه من مخاطر وجودية حقيقية.

الفصل العاشر

سياسات التطهير العرقي الصامت

(هدم منازل، تهجير داخلي، سحب هويات)

المحامي حسان طباجة
مركز ميزان لحقوق الإنسان

سياسات التطهير العرقي الصامت

(هدم منازل، تهجير داخلي، سحب هويات)

مقدمة:

"التطهير العرقي" مصطلح انتشر واستعمل بشكل محدد إبان العدوان الصربي على كوسوفو في بداية التسعينيات، بداية عن طريق وسائل الإعلام، ومن ثم انتقل استعمال المصطلح إلى محافل الأمم المتحدة وقرارات المحاكم الدولية.

التطهير العرقي هو مصطلح يصف أي إجراء أو عمل تقوم به جهة ما من دوافع عرقية، ويهدف هذا الفعل إلى إجبار سكان منطقة على الرحيل. وقد اصطلح على استعمال المصطلح لوصف أعمال عنف وإزاحة للسكان بشكل واضح وعن طريق استعمال القوة. ويعدّ التطهير العرقي بداية لما قد يتطور إلى مصطلح "إبادة شعب"، وهي عبارة عن الإجراءات نفسها ولكن مع استعمال القتل بأعداد أكبر وعلى نطاق أوسع.

في سنة 1993 عرفت الأمم المتحدة التطهير العرقي بتعريف دقيق كالتالي: "إزاحة مبرمجة ومقصودة لأفراد من مجموعة إثنية معينة من منطقة ما بواسطة – القوة أو الترهيب وذلك لجعل المنطقة متجانسة إثنياً".

وقد عرف المؤرخ تيري مارتن Terry Martin المصطلح على أنه يشمل الحالات بين إبادة شعب وبين دفع "غير عنيف" لمجموعة عرقية للرحيل. أما المؤرخ أندرو بيل كيالكوف Andrew Bell-Fialkoff فقال إن التعريف الأبسط لعملية التطهير العرقي هي أي إجراءات لطرد سكاني من منطقة معينة.

التاريخ الفلسطيني:

التطهير العرقي بالنسبة للشعب الفلسطيني ليس مجرد مصطلح، بل هو تاريخ وواقع لا يزال هذا الشعب يعاني من آثاره. وهذا التطهير العرقي الصامت منه والصارخ، له أوجه عدة وتشمل القتل والإجلاء، ومن هذه الأوجه للتطهير العرقي أفكار وسياسات

احتلالية تهدف لتهويد الأرض والمكان، وسرقة الماضي والحاضر والمستقبل، بل وسرقة هوية الأرض والبلاد.

لقد واجه الشعب الفلسطيني التطهير العرقي مرة عبر الطرد الفعلي، ذاك الذي شهدته بلادنا إبان عام النكبة، لما قامت العصابات الصهيونية بأعمال القتل والطرد والتهجير مستفيدة من الدعم البريطاني والأوروبي. ثم لحق ذلك تصريحات الزعيم الأول للمؤسسة الإسرائيلية الذي أبدى ندمه لأن عصاباته العسكرية لم تطرد كل العرب من أرضهم وبلادهم.

واليوم يرفع اللواء كما دائماً عبر اثنين وستين عاماً مضت، وزير خارجية المؤسسة الإسرائيلية أفيجدور ليبرمان ونائبه داني أيالون، اللذين يطالبان بطرد أهل الداخل الفلسطيني من أرضهم وبلادهم مرة عبر مطالبتهما بحلف يمين الولاء للمؤسسة الإسرائيلية وإلا نَزعُ وإلغاء حقوقهم المدنية، ومرة عبر المطالبة بالتبادل السكاني ونقل أهل المثلث إلى الدولة الفلسطينية في حال إقامتها واستبدالهم بالمستوطنين.

إلا أن التطهير العرقي الذي يواجهه شعبنا له أوجه جديدة وخطيرة، فهي في النتيجة تسعى الى الهدف ذاته من الطرد والإبعاد، لكن الوسائل باتت أكثر مكراً وأقل إثارة للنقد، وعليه سميت باسم التطهير العرقي الصامت:

من مظاهر التطهير العرقي الصامت:

التطهير العرقي الصامت: هذا المصطلح مصدره أيضاً العدوان الصربي على كوسوفو وقد جاء ليصف أعمالاً نفذت ضدّ السكان ولم تلقَ أي تغطية إعلامية، وعليه دعيت "صامتة"، أما اليوم فإن المصطلح جاء ليصف ترحيلاً سكانياً غير متصل بعمليات عنف واضحة ومنظمة، وهو مشابه لما انتهجته الولايات المتحدة ضدّ الهنود في القرن الـ 19.

تهويد الجليل: وهي سياسة معلنة غير مخفية تهدف لتغيير التوازن السكاني العرقي في الجليل.

سلب الأراضي في النقب: وهي سياسة طرد واضح وتهجير لمجموعات سكانية، وفي مقابلها تسكين وتشجيع سكن مجموعة عرقية أخرى يهودية.

مصادرة الأراضي: منذ سنة 1948 تمّ الاستيلاء على غالبية أراضي العرب، وتمّ سنّ قوانين كثيرة أهمها قانون أملاك الغائبين. اليوم وفي هذه السنة بالذات (2010)، تكشفت نوايا الاستيلاء العرقي من وراء القانون، حتى اليوم كان الادعاء أن الوصي على أملاك الغائبين هدفه الوصاية (حتى الحل السياسي)، اليوم سنّ قانون لبيع هذه الأراضي بشروط تضمن وصول هذه الأراضي إلى مجموعة عرقية يهودية.

هدم البيوت: وصل الوسط العربي إلى حالة من التضييق التخطيطي في مجال البناء، حتى أن الأمر وصل إلى إمكانيات الوجود الفعلي على الأرض، وبات الهدم، إضافة إلى كونه اضطهاداً وعقاباً قاسياً جداً، أداة تضييق وتهجير.

سحب الهويات في القدس: بحسب المعطيات الموجودة، ففي سنة 2008 تمّ سحب 4,577 هوية، بينما خلال أربعين عاماً، في الفترة 1967-2007، تمّ سحب حوالي 8,500 هوية. وهذا يدل على وضع سياسة واضحة ومبرمجة لسحب الهويات وتهجير أعداد كبيرة من الفلسطينيين من منطقة القدس.

الترهيب: حتى بعد يوم الأرض فقد بقيت المؤسسة الإسرائيلية تتعامل مع الفلسطينيين في الداخل من منظار القوة والقهر والإرهاب، ومن ضمن ذلك أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 2000، أحداث عكا، مظاهرات حرب غزة.

تصريحات سياسية: قانون يوم النكبة، قانون قسم الولاء للدولة، تصريحات شمعون بيريز Shimon Peres بخصوص الديموغرافيا والعمل لتقليل نسبة الولادة عند الفلسطينيين، وهو ما أثير مؤخراً من خلال الاعتراض على انضمام "إسرائيل" لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) بسبب سياسات التمييز العنصري للدولة.

التطهير التاريخي: محو الرواية الفلسطينية، الاعتداء على الأوقاف والمقابر، قانون أملاك الغائبين، مشروع عبرنة أسماء البلدان والمواقع وغيرها الكثير.

موقف القانون الدولي: يعدّ التطهير العرقي من جرائم الحرب إذا ما رافقه أعمال عنف، أما التطهير العرقي الصامت فهو نهج مخالف للأعراف والمواثيق الدولية، لكنه ليس من السهل العمل ضده من خلال الإجراءات القانونية المباشرة، وهو ما يجعل استمرار هذا التطهير سهلاً ومواتياً للفكر السائد في "دولة إسرائيل".

إصدارات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

أولاً: الإصدارات باللغة العربية:

1. بشير نافع ومحسن صالح، محرران، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005**، 2006.
2. محسن صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، 2007.
3. محسن صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007**، 2008.
4. محسن صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، 2009.
5. محسن صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**، 2010.
6. محسن صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010**، 2011.
7. محسن صالح ووائل سعد، محرران، **مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة 2005**، 2006.
8. محسن صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2006**، 2008.
9. محسن صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007**، 2009.
10. محسن صالح ووائل سعد وعبد الحميد فخري الكيالي، محررون، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2008**، 2011.
11. وائل سعد، **الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس**، 2006.
12. محمد عارف زكاء الله، **الدين والسياسة في أميركا: صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم**، ترجمة أمل عيتاني، 2007.
13. أحمد سعيد نوفل، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**، 2007.
14. محسن صالح، محرر، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء**، 2007.
15. محسن صالح، محرر، **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007**، 2007.
16. خالد وليد محمود، **آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل**، 2007.
17. حسن ابحيص ووائل سعد، **التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (1)، 2008.
18. محسن صالح، محرر، **صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006-2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (2)، 2008.
19. مريم عيتاني، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006-2007**، 2008.
20. نجوى حساوي، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية**، 2008.
21. محسن صالح، محرر، **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**، 2008.
22. إبراهيم غوشة، **المئذنة الحمراء**، 2008.
23. عدنان أبو عامر، مترجم، **دروس مستخلصة من حرب لبنان الثانية (تموز 2006): تقرير لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي**، 2008.
24. عدنان أبو عامر، **ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي**، 2009.

25. قصي أحمد حامد، **الولايات المتحدة والتحول الديموقراطي في فلسطين**، 2009.
26. أمل عيتاني وعبد القادر علي ومعين منّاع، **الجماعة الإسلامية في لبنان منذ النشأة حتى 1975**، 2009.
27. سمر جودت البرغوثي، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية**، 2009.
28. عبد الحميد الكيالي، محرر، **دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان**، 2009.
29. عدنان أبو عامر، مترجم، **قراءات إسرائيلية استراتيجية: التقدير الاستراتيجي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي**، 2009.
30. سامح خليل الوادية، **المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية**، 2009.
31. محمد عيسى صالحية، **مدينة القدس: السكان والأرض (العرب واليهود) 1275-1368هـ/ 1858-1948م**، 2009.
32. رأفت فهد مرة، **الحركات والقوى الإسلامية في المجتمع الفلسطيني في لبنان: النشأة - الأهداف - الإنجازات**، 2010.
33. سامي الصلاحات، **فلسطين: دراسات من منظور مقاصد الشريعة الإسلامية**، ط 2 (بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة)، 2010.
34. محسن صالح، محرر، **دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس**، 2010.
35. مأمون كيوان، **فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم**، 2010.
36. عبد الرحمن محمد علي، محرر، **إسرائيل والقانون الدولي**، 2011.
37. محسن صالح، **حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية**، 2011.
38. كريم الجندي، **صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة**، ترجمة أمل عيتاني، 2011.
39. وسام أبي عيسى، **الموقف الروسي تجاه حركة حماس: 2006-2010**، 2011.
40. سامي محمد الصلاحات، **الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي**، 2011.
41. نادية سعد الدين، **حق عودة اللاجئين الفلسطينيين: بين حل الدولتين ويهودية الدولة**، 2011.
42. عامر خليل أحمد عامر، **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا: السودان نموذجاً**، 2011.
43. إبراهيم أبو جابر وآخرون، **الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة**، 2011.
44. عباس إسماعيل، **عنصرية إسرائيل: فلسطينيو 48 نموذجاً**، سلسلة أولست إنساناً؟ (1)، 2008.
45. حسن ابحيص وسامي الصلاحات ومريم عيتاني، **معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (2)، 2008.
46. أحمد الحيلة ومريم عيتاني، **معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (3)، 2008.

47. فراس أبو هلال، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (4)، 2009.
48. ياسر علي، **المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (5)، 2009.
49. مريم عيتاني ومعين مناع، **معاناة اللاجئ الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (6)، 2009.
50. محسن صالح، **معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (7)، 2011.
51. حسن ابحيص وخالد عايد، **الجدار العازل في الضفة الغربية**، سلسلة أولست إنساناً؟ (8)، 2010.
52. مريم عيتاني وأمين أبو وردة ووضّاح عيد، **معاناة العامل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (10)، 2011.
53. فاطمة عيتاني وعاطف دغلس، **معاناة المريض الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (11)، 2011.
54. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (1)، 2008.
55. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معابر قطاع غزة: شريان حياة أم أداة حصار**، سلسلة تقرير معلومات (2)، 2008.
56. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أثر الصواريخ الفلسطينية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (3)، 2008.
57. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين "أنابوليس" والقمة العربية في دمشق (خريف 2007 - ربيع 2008)**، سلسلة تقرير معلومات (4)، 2008.
58. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (5)، 2008.
59. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (6)، 2008.
60. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مصر وحماس**، سلسلة تقرير معلومات (7)، 2009.
61. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27- 2009/1/18)**، سلسلة تقرير معلومات (8)، 2009.
62. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب كاديما**، سلسلة تقرير معلومات (9)، 2009.
63. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (10)، 2009.
64. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل**، سلسلة تقرير معلومات (11)، 2009.
65. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **اللاجئون الفلسطينيون في العراق**، سلسلة تقرير معلومات (12)، 2009.
66. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أزمة مخيم نهر البارد**، سلسلة تقرير معلومات (13)، 2010.

67. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996-2010**، سلسلة تقرير معلومات (14)، 2010.
68. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء**، سلسلة تقرير معلومات (15)، 2010.
69. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (16)، 2010.
70. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **تركيا والقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (17)، 2010.
71. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية**، سلسلة تقرير معلومات (18)، 2011.
72. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب العمل الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (19)، 2011.
73. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة**، سلسلة تقرير معلومات (20)، 2011.

ثانياً: الإصدارات باللغة الإنجليزية:

74. Mohsen M. Saleh and Basheer M. Nafi, editors, *The Palestinian Strategic Report 2005*, 2007.
75. Mohsen M. Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2006*, 2010.
76. Mohsen M. Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2007*, 2010.
77. Mohsen M. Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2008*, 2010.
78. Mohsen M. Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2009/10*, 2011.
79. Muhammad Arif Zakaullah, *Religion and Politics in America: The Rise of Christian Evangelists and Their Impact*, 2007.
80. Mohsen M. Saleh and Ziad al-Hasan, *The Political Views of the Palestinian Refugees in Lebanon as Reflected in May 2006*, 2009.
81. Ishtiaq Hossain and Mohsen M. Saleh, *American Foreign Policy & the Muslim World*, 2009.
82. Abbas Ismail, *The Israeli Racism: Palestinians in Israel: A Case Study*, Book Series: Am I Not a Human? (1), translated by Aladdin Assaiqeli, 2009.
83. Hasan Ibhais, Mariam Itani and Sami al-Salahat, *The Suffering of the Palestinian Woman Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (2), translated by Iman Itani, 2010.
84. Ahmad el-Helah and Mariam Itani, *The Suffering of the Palestinian Child Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (3), translated by Iman Itani, 2010.
85. Firas Abu Hilal, *The Suffering of the Palestinian Prisoners & Detainees under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (4), translated by Baraah Darazi, 2011.
86. Mariam Itani and Mo'in Manna', *The Suffering of the Palestinian Refugee*, Book Series: Am I Not a Human? (6), translated by Salma al-Houry, 2010.

The Palestinian Community in Israel & the Jewishness of the State

هذا الكتاب

يعرض هذا الكتاب واقع المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني (فلسطين المحتلة سنة 1948) منذ رفع "إسرائيل" شعار "يهودية الدولة"، وتداعيات هذا الأمر خصوصاً بعد وصول حكومة نتنياهو سنة 2009 إلى سدَّة الحكم. ويهدف هذا الشعار لتصفية القضية الفلسطينية وتهجير ما تبقى من الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم وتهويدها وتهويد معالمها، والمس بالمقدسات والمعالم الأثرية واقتلاع قرى كاملة وإزالتها عن الوجود، وتغيير أسماء أماكن ومسميات مواقع من عربية إلى عبرية، وإلغاء حق العودة.

ويضم هذا الكتاب عشرة فصول تناولت مشاريع "يهودية الدولة" وتأثيرها على هوية العرب في الداخل الفلسطيني، وأزمة الحكم المحلي العربي، وسياسات التطهير العرقي، بالإضافة إلى طمس الآثار العربية والإسلامية، وتهويد التربية والتعليم.

ISBN 978-9953-500-23-2
9 789953 500232



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 5034-14 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت